المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية

تخصص تحليل السياسة الخارجية

البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الفرنسية بعد الحرب الباردة

مذكرة لاستكمال متطلبات الماستر في العلوم السياسية

إعداد الطالبة: بداد وسيلة

تحت إشراف: أ. د.سعود صالح

لجنة المناقشة:

الدكتور ناجي عمارة	رئيسا
الدكتور سعود صالح	مشرفا ومقررا
الاستاذ خيضر محمد كريم	مصححا

السنة الدراسية2013-2014

الشكر

في البداية أشكر الله تعالى على كل شيء

أتقدم بالشكر إلى : الأستاذ الفاضل المشرف" الدكتور سعود صالح" على توجيهاته وإرشاداته ونصائحه القيمة ، وصبره طيلة انجاز هذا العمل المتواضع وعلى ثقته بي.

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا البحث، من قريب ومن بعيد، وأخص بالذكر الأستاذ مصطفى صايج.

الإهداء:

إلى من حملتني وهنًا على وهن ، و ظلت ترقب كلّ خطوة لي

على درب الحياة...

فما يزيدها إلا فرحًا و فخرًا... إلى نبع الحنان أمي الكريمة...

إلى من علمني أنّ الحياة إيمانٌ و عمل و صبر

إلى رمز الشموخ أبي الكريم

إلى أخي وإخوتي وجدتي

إلى كل عائلتي كبيرا وصغيرا

وأصدقائي أينما وجدوا.

خطة الدراسة:

مقدمة:

الفصل الأوَل: أسس العلاقات الجزائرية الفرنسية

المبحث الأول: الأسس التاريخية والسياسية

المبحث الثاني: الأسس الإقتصادية

المبحث الثالث: الأسس الإجتماعية (الثقافية)

الفصل الثاني: العلاقات الإقتصادية بين الجزائر وفرنسا

المبحث الأول: العلاقات التجارية بين الجزائر وفرنسا

المبحث الثاني: الإستثمارات الفرنسية المباشرة في الجزائر

المبحث الثالث: دور الطاقة في العلاقات الجزائرية الفرنسية

الفصل الثالث: الأفاق المستقبلية للعلاقات الجزائرية الفرنسية

المبحث الأول: استمرار الوضع القائم في العلاقات الجزائرية الفرنسية

المبحث الثاني: التقارب والتوثيق في العلاقات الجزائرية الفرنسية

المبحث الثالث: التباعد في العلاقات الجزائرية الفرنسية

الخاتمة:

ملخص:

لقد تميزت العلاقات الجزائرية _ الفرنسية _عبر مسارها_ بطابعها المعقد وغير المستقر، الذي اتصف في العموم بظاهرة التجاذب أحيانا، والتنافر أحيانا أخرى، ومن أهم العوامل المؤثرة في هذا المسار هو العامل التاريخي، الذي تتحكم فيه الذاكرة التاريخية، بالإضافة إلى مجموعة من المتغيرات الأخرى الفاعلة في إدارة هذه العلاقات ، والمتمثلة في المحاور السياسية والإقتصادية والإجتماعية (السوسيو ثقافية) والتي تعدُ والملاحظ، على المستوى الإقتصادي، أنَ فرنسا كانت تحتل المرتبة الأولى كشريك للجزائر، وهي المصدر الأول لها منذ الاستقلال، بالإضافة تعدُ من بين أهم المستثمرين في الجزائر، والأولى خارج قطاع المحروقات.

وبالمقابل، تعتبر الجزائر عمقا جيوبوليتكيا مهما بالنسبة لفرنسا، ومصدرا أساسيا لتموينها بالطاقة، التي ما تزال غير كافية بالنسبة لإحتياجاتها، وهو ما يعطي وزنا مهما للعلاقات بين البلدين.

وفي ظلَ استشراف ديناميكية العلاقات الدولية، وظهور قوى وتحديات جديدة في عالم اليوم، قد يمنح ذلك دفعا للتأثير الإيجابي في تطوير هذه العلاقات بما يخدم مصلحة الطرفين.

الكلمات المفتاحية: العلاقات الجزائرية الفرنسية، الإرث التاريخي، المبادلات التجارية، الإستثمار، الطاقة.

Résumé :

La relation Algéro-française se caractérise par sa complexité et son instabilité. Elle a connu des périodes de collaboration et des périodes de conflit.

Le facteur essentiel qui régit cette relation est l'Histoire des deux pays, notamment le passé colonial, les autres facteurs ne manquent pas d'importance et sont liés à la politique, à l'économie ou encore à la sociologie (socioculturels).

Par ailleurs et sur le plan économique, la France était pendant longtemps le premier partenaire de l'Algérie en étant le premier exportateur et le premier investisseur hors « hydrocarbures ». Notons que l'Algérie représente le levier stratégique de la France et une source importante d'énergie, c'est ce qui lui confère une grande importance.

Ainsi, les relations entre l'Algérie et la France peuvent s'améliorer avec l'émergence de nouvelles puissances et l'apparition de nouveaux défis, c'est ce qui va constituer un point positif de leurs évolutions respectives.

Mots clés : relations Algérie – Françaises, échanges commerciaux, investissement, énergie .

Abstract :

The french Algerian relations were caracterized by their complexity and their instability , this relation knew also mutual attraction and discordant periodes .

There are many factors that influence the relation between the two coutries especially the historic one beside the other factors as political , economical , Social (sociocultural) axes . otherwise , on the economique level , France were for a long time thealgeria's first partner and the first investor out of energie sector , while Alegria is the France's strategic depth and an imminent energie provider , all of this gives an idea of the importance of the relations between the two countries .

With the emergence of a new powerful countries and the rise of a new issues the Algerian French relations perspectives show that their dynamism will have benefits for the two countries .

Key words : relationship between Algéria – French, commercial exchange, investment, energy.

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
1	نسبة التضخم والبطالة وحجم المديونية في الجزائر (2004م _ 2012م).....	14
2	تطور النمو الاقتصادي الفرنسي (1947م _2013م).....	17
3	نسبة البطالة في فرنسا (1980م _ 2013م).....	18
4	تنامي الجالية الجزائرية المهاجرة إلى فرنسا (1012م_1984م).....	20
5	عدد المدرسين الفرنسيين في الجزائر (1966م_1981م).....	25
6	قوائم السلع والمنتوجات المشمولة بإتفاق التفكيك الجمركي.....	34
7	تطور الميزان التجاري بين الجزائر وفرنسا منذ 2007م.....	38
8	نسب فرنسا من مجمل الواردات الجزائرية منذ 1999م.....	39
9	نسب أهم الواردات الفرنسية من الجزائر.....	43
10	تطور الاستثمارات الأجنبية في الجزائر (2002م_2013م).....	49
11	الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر (2012م-2013م).....	50
12	قيمة الاستثمارات الأجنبية في بعض دول جنوب المتوسط.....	50
13	الاستثمارات الفرنسية في الجزائر (2003م _2013م).....	53

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
1	تطور التجارة الخارجية الجزائرية من 2005م إلى 2013م.....	16
2	أهمَ شركاء الجزائر في الاستيراد في 2013.....	40
3	أهم شركاء الجزائر في التصدير في 2013.....	42
4	الاستثمارات الفرنسية في الجزائر حسب القطاعات لعام 2012.....	55
5	نسب المحروقات في الواردات الفرنسية من الجزائر.....	64
6	حجم الواردات الجزائرية من فرنسا والصين منذ 1999.....	84

قائمة الخرائط:

الرقم	العنوان	الصفحة
1	مناطق تواجد الإرهاب في إفريقيا واتجاهه.....	**79**

قائمة الملاحق:

الرقم	العنوان
1	الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006
2	الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009

المقدمة

المقدمة:

إنَ طول الحقبة التاريخية التي عبرتها العلاقات الجزائرية الفرنسية، والتي ميَزتها فترات متعاقبة، اتسمت بالاضطرابات والبرودة أحيانا، وبالتقارب أحيانا أخرى، وذلك منذ فترة ما قبل الاستعمار، مرورا بفترة الاستعمار _ التي كانت العلاقات فيها علاقات دولة مستعمرة ودولة مستعمرة طيلة 132 سنة _ والتي لم يفلح الزمن في محو أثارها ونسيانها، بل بقيت تشكل _ إلى يومنا هذا _ عائقا في تطور العلاقات بين البلدين, وصولا إلى فترة ما بعد الاستعمار، التي لم تعرف الإستقرار والاستمرارية المنشودة في مسار هذه العلاقات، حيث كانت دائما تتميز بالتجاذب والتنافر، في إطار الإستمرارية التي فرضتها العوامل الجغرافية والتاريخية والبشرية على الطرفين.

إنَ التحولات العالمية عموما _ في الوقت الحاضر _ ودخول الاقتصاد بقوة إلى العلاقات الدولية، بالإضافة إلى ما حدث في الجزائر الذي انتهى بمجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عام 1999، والذي حرص على تعزيز علاقات الجزائر مع محيطها الإقليمي والدولي، لا سيما مع فرنسا التي تربطها بالجزائر علاقات خاصة. حيث قام بزيارة تاريخية إلى العاصمة باريس في سنة 2000م، والتي كللت بالتوقيع على عدة اتفاقيات تجارية، سياسية، وثقافية، وقبل ذلك تغير لون الحكومة في فرنسا بوصول اليمين إلى الحكم عام 1995م، بزعامة الرئيس جاك شيراك، والذي قام هو أيضا بزيارة تاريخية إلى الجزائر في سنة 2003 م، أكد فيها على ضرورة تطوير العلاقات الثنائية في إطار الاحترام المتبادل والتعاون وهذا من خلال "تجاوز العقبات" بين البلدين، وإقامة علاقات طبيعية بينهما، وهذا ما أكده مرارا من خلال تصريحاته حول العلاقات الجزائرية الفرنسية، كل هذا أدى إلى زيادة الإهتمام بالعلاقات بين الجزائر وفرنسا ومحاولة تطويرها.

وعلى الرغم من الجهود الرسمية المبذولة للوصول بالعلاقات الجزائرية الفرنسية إلى صفة التميز و الاستثنائية، ومحاولات إقامة صداقة دائمة، الهدف منها تجاوز الخلافات وتصفية الحسابات وفك العقد التاريخية، في إطار منظور براغماتي يتماشي مع التطورات الدولية الراهنة وخدمة مصالح الدولتين المشتركة، إلا أنها مازالت تتخللها فترات عديدة من الإنسداد و الخلافات، أغلبها لم تجد أي حل أو نهاية لها. فهي معروفة بقوتها, وبسرعة حدوث التوتر فيها.

و يعد الاقتصاد من بين أهم ميادين التعامل بين الجزائر وباريس، وهذا نظرا للتقارب الجغرافي والمعطيات التاريخية والتحولات الدولية التي تستدعي ضرورة التعامل أكثر في هذا الميدان.

تظهر أهمية هذا البعد في العلاقات الجزائرية الفرنسية من خلال ميادين التعامل والتعاون الاقتصادية, سواء من خلال المبادلات التجارية أو الاستثمارات الفرنسية في الجزائر بالإضافة إلى مكانة الطاقة الجزائرية في الاقتصاد الفرنسي.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في كونه يقوم بدراسة بعد مهم في العلاقات الدولية، الذي أصبح يحتل صدارة العلاقات بين الدول، هذا بعد تراجع القوة العسكرية في تسعينات القرن الماضي. بالإضافة إلى تأثير هذا البعد في علاقات الجزائر وفرنسا، أعداء الأمس وأصدقاء اليوم, بين دولة مستعمرة ودولة مستعمرة سابقا. بين دولة من الشمال ودولة من الجنوب. كل هذا في إطار علاقات تتميز بالتوتر والتنافر في معظم الأحيان، إلى حد أنَ كلاَ منهما لم يستطع تجاوز هذه الحالة، وبما يحقق مصلحة الطرفين.

وتشكل العلاقات الجزائرية الفرنسية بمختلف أبعادها، موضوعا مهما من مواضيع السياسة الدولية، وحلقة مهمة في العلاقات الفرنسية مع بلدان المغرب العربي، و ما تزال تشكل مسارها في الوقت الحاضر، والتي بدورها تشكل جزءا أساسيا من العلاقات الأورو –متوسطية وعلى مدار العهود التاريخية السابقة.

ونسعى من خلال هذه الدراسة الإجابة على العديد من التساؤلات والإشكالات المطروحة أمام المتابعين والباحثين في موضوع العلاقات الجزائرية الفرنسية الراهنة، و محاولة الكشف عن الأسباب والعوامل الحقيقية التي أضحت تشكل عائقا أمام تطور هذه العلاقات إيجابيا بما يخدم مصالح البلدين بصفة خاصة، وبما يعود من منافع على شعوب المنطقة الأورو–مغاربية والمتوسطية بصفة عامة.

الدراسات السابقة:

بالرجوع للدراسات السابقة التي تناولت موضوع البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الفرنسية بصفة بعد الحرب الباردة، نجد أن معظمها غير مستقلة ، كما أنها تتناول هذه العلاقات من بعض الجوانب فقط ، خاصة من الناحية التاريخية وأيضا السياسية وحتى الثقافية. كما أنها قليلة جدا وجلها أصبح يركز على العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والجزائر عامة متجاهلين تلك العلاقات القوية بين فرنسا والجزائر. إلا أننا فضلنا تناول الموضوع بكل أبعاده السياسية ، الأمنية والاقتصادية و الاجتماعية والثقافية ، و التركيز بالدرجة الأولى على الاقتصاد بالإضافة

إلى إبراز أهم ميادين التعامل الاقتصادي بين البلدين، و الرغبة الفرنسية لتكريس نفوذها الانفرادي الكامل على الجزائر ، بالرغم من المشاكل الموجودة بين البلدين، و المنافسة الأمريكية والصينية ، وبالرغم من وجودها في إطار الاتحاد الأوروبي.

ومن بين هذه الدراسات:

–دراسة الدكتور "سعود صالح"[1]: ركزت هذه الدراسة على الإستراتيجية الفرنسية حيال الجزائر وتطورها، ومساعيها ، كما تطرقت إلى مكانة الجزائر في هذه الإستراتيجية، ورؤيتها لأهمية هذه الدولة وإدراكها لمكانة الجزائر ودورها في عالم الجنوب، وأكد على إستمرارية تأثر العلاقات بين البلدين بترسبات الماضي، وبما تمتلكه الدولتان من إمكانات تدفع كل منها الأخرى إلى إستمرار التعامل معها، إلا أنها لم تركز على الرؤية الجزائرية لهذه الاستراتيجية، وكيفية مواجهتها واستغلالها في صالحها، أي أنّها درست هذه العلاقات من طرف واحد، على عكس هذا البحث الذي سيتم فيه دراسة هذه العلاقات من الجهتين.

–أما دراسة" حبيلة محمد لمين"[2] فقد تطرقت للعلاقات الفرنسية الجزائرية في الفترة ما بين 1999 و 2009 ، غير نَها ركزت على متغير الإدراكات الاستراتيجية الفرنسية تجاه الجزائر حيث عزت توتر العلاقات الثنائية بين البلدين إلى عوامل التصادم متمثلة في الخلافات التاريخية والسياسية، الخلافات القانونية، والخلافات الاقتصادية. كما رجحت استمرار هذه العلاقات في المستقبل نتيجة عوامل التقارب بين الدولتين، متمثلة في العوامل الجيو استراتيجية والاجتماعية . بينما لم تتوسع هذه الدراسة في بحث الأسباب التاريخية والاجتماعية والثقافية، والتي تقف وراء هذه الخلافات. وعلى خلاف هذه الدراسة سيتم التركيز فيها على أهم الأسباب التي تؤدي إلى تنافر العلاقات بين البلدين، والتركيز على العلاقات الإقتصادية بينهما.

أسباب إختيار الموضوع:

اختيارنا لتحليل البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الفرنسية كموضوع لهذه الدراسة، يرجع إلى اعتبارات ذاتية وأخرى موضوعية.

ما أملى علينا اختيار هذا الموضوع المهم في حقل العلاقات الدولية هو طبيعة التخصص في حد ذاته ولمقتضيات علمية بحتة لإثراء هذا الموضوع، بالإضافة إلى الميول

[1] سعود صالح: الإستراتيجية الفرنسية حيال الجزائر منذ 1981إلى الأن (دراسة مستقبلية)، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع ،الجزائر ،2009.

[2] حبيلة محمد لمين: العلاقات الفرنسية الجزائرية 1999-2009،رسالة ماجيستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر،الجزائر،2010.

الشخصي المتمثل في الرغبة في البحث عن العلاقات الجزائرية الفرنسية، إضافة إلى الرغبة في معرفة مدى تأثر الاقتصاد بالسياسة في العلاقات الجزائرية الفرنسية، خاصة أنَه في السنوات الأخيرة كثر الحديث عن ضرورة زيادة التعاون في المجال الاقتصادي، ورغبة منا في إثراء المكتبة الوطنية والعربية وذلك بتقديم عمل مرجعي في هذا المجال.

أما الأسباب الموضوعية فهي تتعلق بأهمية الموضوع في حد ذاته وتبيان مواضيع التقارب والتجاذب بين الجزائر وفرنسا، ومكانة الاقتصاد في هذه العلاقات. وتوضيح الطرق والأساليب التي تستعملها فرنسا للحفاظ على تواجدها في الجزائر بطريقة انفرادية، في ظل المنافسة الدولية، وفي ظل وجودها في إطار الاتحاد الأوروبي, بالإضافة إلى أهمية الموضوع في العلاقات الأورو- متوسطية في الوقت الراهن.

حدود الإشكالية:

ينحصر المجال الجغرافي لهذه الدراسة في ضفتي المتوسط وبالتحديد فرنسا والجزائر، وهذا نظرا لخصوصية العلاقات بينهما، والتي لم تستطيع منذ نشأتها إلى الأن أن تكون طبيعية مثل العلاقات الفرنسية مع مستعمراتها القديمة، وأيضا أهمية كل منهما بالنسبة إلى الأخرى، وضرورة تجاوز جميع المشاكل بينهما من أجل تسوية القضايا المشتركة والتصدي للتهديدات المشتركة معا.

أما بالنسبة للحدود الزمنية، فإننا سوف نركز على مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وبالتحديد من 1999م إلى أيامنا هذه، وهذا بسبب كون الجزائر منذ بداية التسعينات تعرضت لأزمة أمنية دفعتها إلى التعامل مع الخارج معاملة خاصة، وتخلت عن دورها الإقليمي وانخفضت معاملاتها الاقتصادية مع مختلف دول العالم، بالإضافة إلى أنَ العلاقات الجزائرية الفرنسية في هذه الفترة كانت غامضة. لذا اخترنا سنة 1999م لبداية الدراسة كون هذه السنة هي سنة وصول الرئيس بوتفليقة إلى سدة الحكم في البلاد، و خروج الجزائر من أزمتها الأمنية. ولكن سنتعرض لأبرز المحطات التاريخية التي مرت بها العلاقات الفرنسية المغاربية كلما استدعت ضرورة تحليل الموضوع ذلك.

الإشكالية:

تعود الجذور التاريخية لأسس العلاقات الجزائرية الفرنسية إلى فترة زمنية قديمة، نتيجة التقارب الجغرافي، و ضرورة التبادل التجاري، و حتمية الاحتكاك بين دول القارة الإفريقية والأوروبية حسب طبيعة كل مرحلة، و كذا أهمية و تنوع حجم التبادلات بينهما في كافة المجالات.

فالاهتمام الفرنسي بالجزائر لم ينتهي فور حصول هذه الدولة على الاستقلال سنة 1962م بل ظل قائما، و لكن بأساليب جديدة تمكنها من المحافظة على الإمتيازات التي كانت تتمتع بها سابقا وذلك وفق استراتيجيات رسمت معالمها بكل دقة و وضوح, لما تلعبه هذه الدولة من أهمية كشريان يزود نبضات القاعدة الصناعية لدول السوق الأوربية المشتركة.

إن دراسة البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الفرنسية، تعني محاولة فهم أهم الأفكار والأسئلة والإنشغالات والأسباب، التي تنطلق منها هذه العلاقات وتحدد إستراتيجة فرنسا تجاه الجزائر، سواء تلك المتعلقة بالمصالح الفرنسية نفسها – مصالح متعددة الأبعاد – أو تلك المتعلقة بوجودها في إطار الإتحاد الأوروبي، و بالمنافسة الدولية. وهذا ما يدخل كله في إطار الإستراتيجية الفرنسية العالمية الطموحة التي تسعى لتحقيقها.

وتحاول الدولتان تفعيل العلاقات الاقتصادية بينهما، وهذا نظرا لأهمية هذا البعد في العلاقات الدولية، وبالرغم من التوترات الحادة بينهما بسبب التاريخ أو السياسة.

وبالتالي فالإشكالية الرئيسية المطروحة تتمثل في:

كيف يؤثر البعد الاقتصادي ويتأثر بالمتغيرات التي تحكم العلاقات الجزائرية الفرنسية الحرب الباردة؟

تندرج مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي الأسس المحركة للعلاقات الجزائرية الفرنسية بصفة عامة ؟
- ما هي ميادين التعامل الإقتصادي بين الجزائر وفرنسا؟
- كيف يمكن لفرنسا أن تحافظ على مصالحها الاقتصادية في الجزائر في إطار المنافسة الدولية على السوق والطاقة في الجزائر؟
- ما هو مستقبل العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل التحديات والتغيرات الدولية؟

الفرضيات:

لدراسة هذه الإشكالية يمكن اعتماد الفرضيات التالية :

1. المصلحة الاقتصادية هي المحرك الرئيسي للعلاقات الجزائرية الفرنسية في الوقت الحاضر.
2. يضبط العلاقات الاقتصادية الجزائرية الفرنسية الإرث التاريخي بينهما.
3. تعتبر فرنسا الجزائر مصدرا للطاقة وسوقا لتسويق منتوجاتها الوطنية.
4. تغير العلاقات الجزائرية الفرنسية سيتم عبر تغير النخب السياسية خاصة في الجزائر.

ولقد تمَ توظيف الفرضية الأولى من جملة الفرضيات المطروحة لمعالجة إشكالية الدراسة، ومنها تتدرج مجموعة من التساؤلات الفرعية.

منهجية الدراسة:

يأتي بحث البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الفرنسية بعد الحرب الباردة، في إطار دراسة حقل العلاقات الدولية في الوقت الحاضر، والتي أسست لنوع جديد من العلاقات بين الأمم والحضارات، والتي ترتكز على مجموعة من المناهج والمقاربات النظرية، التي أولت في جزء منها الاهتمام بالأبعاد الثقافية والحضارية للعلاقات الدولية. وعلى هذا الأساس، سوف نركز على المناهج والمقاربات التالية:

يعتبر المنهج طريق الوصول إلى الدراسة العلمية الصحيحة وإحدى الوسائل التي لا يقوم البحث بدونها، ونظرا لاتساع مجال هذا البحث سواء من الناحية الزمنية بتطرقه لفترة طويلة نسبيا ومتميزة, أو من الناحية الجغرافية، و حتى من الناحية الموضوعية، من خلال إدراج مختلف الأهداف والاهتمامات المنوطة بعمل صناع القرار في السياسة الخارجية.

ولهذا فقد احتاج البحث من وجهة نظرنا توظيف نوع من التكامل المنهجي الذي يقوم على استعمال أكثر من منهج واحد لمحاولة الاقتراب من الظاهرة والإشكالية محل الدراسة، ولذا فقد كانت الحاجة إلى **المنهج التاريخي** وذلك من أجل معرفة تاريخ العلاقات الجزائرية الفرنسية ونشأتها وكذا معرفة المراحل التاريخية التي مرت بها, كما يساعد على وضع الظاهرة في محيطها وظروفها الأساسية المنتجة لحركياتها في وضعها الحالي.

و ستدعم الدراسة باستخدام تقنية **تحليل المضمون**، للتمكن من جمع وتحليل البيانات المتوفرة عن العلاقات الجزائرية الفرنسية بصفة عامة، والبعد الاقتصادي فيها بصفة خاصة، وذلك في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وما صاحبها من تغيرات على المستوى الإقليمي والدولي، كما سيتم توظيف **المنهج الوصفي** الذي يقوم بجمع ودراسة المعطيات حول التفاعلات بين الدولتين،

ودراستها كما هي في الواقع العملي، ووصفها وصفا كميا أو كيفيا، باستخدام منطق الوصف القائم على الاستنباط لتحديد الطبيعة السببية لهذه التفاعلات، لفهم حركية الظاهرة السياسية قيد الدراسة.

كما سنستعين **بالأساليب الإحصائية** والكمية، وبعض أدوات **تحليل الخطاب** كلما كان ذلك ضروريا، للكشف عن شدة التغير والتأثير في العلاقات الجزائرية الفرنسية بمختلف أبعادها.

الإطار النظري للدراسة:

نظرية التبعية: تفترض هذه النظرية أنَ بلدان العالم الثالث مندمجة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، غير أنَها هيكليا في حالة تبعية مستمرة للبلاد الأكثر تطورا، وأنَ هذه التبعية تمنعها من الإنتاج الوطني للمنتوجات التي تستهلكها، بما يجعلها مجبرة على شراءها من بلدان الشمال، كما تجد نفسها على تزويد البلدان الغنية بالمواد الأولية وباليد العاملة الرخيصة، ويدعي منظروا هذه النظرية أنَ هذا الوضع ناتج التاريخ الاستعماري فيما بين المجموعتين.

ونحتاج إلى هذه النظرية في دراستنا كون الجزائر دولة سائرة في طريق النموَ, عكس فرنسا التي هي دولة متقدمة، بالإضافة إلى أنَ العلاقة بين الدولتين علاقة دولة مستعمرة ودولة مستعمرة. والتبعية في هذه الحالة تظهر من جهة، في كون الجزائر تأتي بكل ما تحتاج إليه من مواد سواء صناعي، غذائية... من الدول المتقدمة وبالدرجة الأولى فرنسا الشيء الذي يمنعها من الانتاج الوطني, ومن جهة أخرى تزويد الجزائر فرنسا بالمواد الأولية وبالدرجة الأولى المحروقات، وباليد العاملة نظرا لعدد المهاجرين في فرنسا.

النظرية الليبرالية: الليبرالية تفترض أن الدول تعتبر فواعل غير وحدوية، بحيث تنفرد كل دولة بنموذجها الخاص في السياسة الخارجية، انطلاقا من انفرادها بنموذج تفاعلي داخلي يعكس مصالح كل مجتمع، والتي تجسد لاحقا في سلوكيات دولها الخارجية.

وسوف نعتمد في دراستنا هذه على الليبرالية لأنها ترى أن الاقتصاد هو الذي يحرك العلاقات بين الدول النفعية، وذلك لأننا وجدنا تحليلها هذا يخدم دراستنا هذه، لأنها تركز على عنصر المنفعة والاقتصاد في العلاقات الدولية.

صعوبات الدراسة:

لا يخلو أي بحث علمي من الصعوبات، وأهم الصعوبات التي تم مصادفتها أثناء القيام بهذه الدراسة، هي قلة المراجع في المكتبات الجزائرية التي تدرس العلاقات الجزائرية الفرنسية، وهذا ما لم يكن متوقعا بسبب العلاقات القوية بين البلدين على مختلف المستويات، ما دفع بنا الاستعانة بالأنترنيت لتغطية النقص في الكتب، والصعوبة الثانية هي ضيق الوقت المقدم للقيام بهذه المذكرة، فمدة ثلاثة أشهر قليلة جدا للقيام بهذا البحث.

هندسة الدراسة:

اعتمادا على التكامل المنهجي المتبع في البحث، تمَ توزيعه على مقدمة، و ثلاثة فصول وخاتمة. وتطرقنا في متن النص إلى ما يلي:

الفصل الأول: خصصناه لدراسة أسس العلاقات الجزائرية الفرنسية بصفة عامة، في البداية ركزنا على الأسس التاريخية والسياسية نظرا لتأثيرها في مسار العلاقات بين البلدين، ثم فصلنا في الأسس الاجتماعية والثقافية نظرا لأهمية هذين البعدين في العلاقات الدولية عموما، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، وأخيرا تناولنا الأسس الاقتصادية وركزنا فيه على القدرات الاقتصادية لكلتا الدولتين, وهذا بهدف الوصول إلى ما تحتاجه كل منهما من الأخرى.

الفصل الثاني: يوضح هذا الفصل أهم ميادين التعاون الاقتصادي بين الجزائر وفرنسا، فخصصنا المبحث الأول للعلاقات التجارية بين البلدين، نظرا لحجم المعاملات في هذا القطاع، وركزنا فيه على اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، بسبب كونه الإطار القانوني للمعاملات التجارية بين الدولتين، ثم تطرقنا إلى المبادلات التجارية بين الجزائر وفرنسا. ركزنا في المبحث الثاني على الاستثمارات الفرنسية المباشرة في الجزائر، فتناولنا في البداية واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ثم ركزنا على الاستثمارات الفرنسية في الجزائر، أما المبحث الثالث فقد تناولنا فيه دور الطاقة في العلاقات الجزائرية الفرنسية.

الفصل الثالث: حاولنا في هذا الفصل استشراف المستقبل من خلال دراسة الأفاق المستقبلية للعلاقات الجزائرية الفرنسية، فتناولنا في البداية استمرار الوضع القائم للعلاقات الجزائرية الفرنسية

وركزنا في المبحث الثاني عن إمكانية تقارب وتوثيق العلاقات الجزائرية الفرنسية، أما في المبحث الأخير فخصصناه لتباعد العلاقات الجزائرية الفرنسية.

الفصل الأول:
أسس العلاقات
الجزائرية الفرنسية

الفصل الأول: أسس العلاقات الجزائرية الفرنسية

لايمكن لعلاقة بين دولتين أن تنشأ من عدم، والعلاقات الجزائرية الفرنسية ارتبطت بمجموعة من الأسس التي بنيت عليها، والتي تعتبر قاعدة متينة لها.

وهو ما سيتمَ التطرق إليه في هذا الفصل، وذلك من خلال المباحث الثلاثة التالية، بداية من الأسس التاريخية، فبالتاريخ يمكن فهم الحاضر، ويمكن أيضا استشراف المستقبل، بالإضافة إلى الأسس السياسية، ثم الأسس الاقتصادية، و أخيرا الاجتماعية بما فيها الثقافية.

المبحث الأول: الأسس التاريخية والسياسية

المبحث الثاني: الأسس الإقتصادية

المبحث الثالث: الأسس السوسيوثقافية

المبحث الأول: الأسس التاريخية والسياسية

من حيث المنطلق يكون رصد التطور التاريخي لسياسات الدول ومحاولة فهم هذا التطور في إطار الظروف المحيطة به كافيا لفهم وتفسير العديد من سياساتها الخارجية، والتاريخ بين الجزائر وفرنسا حافل بالأحداث، كما أن الطبقة السياسية في أية دولة هي التي تتخذ القرارات السياسة، لذا تعتبر الأسس التاريخية والسياسية مهمة جدا لفهم العلاقات الجزائرية الفرنسية اليوم.

المطلب الأول: الأسس التاريخية

أولا: احتلال الجزائر: الظروف والأسباب

حاولت الدول الأوروبية الكبرى السيطرة على البحر المتوسط منذ القدم، وهذا لما له من أهمية وخاصة من الناحية الجيوسياسية، والجزائر التي تقع على حافة هذا البحر كانت عرضة لعدة غزوات، وتعد فرنسا آخر من احتلها للفترة ما بين 1830م _ 1962م.

فقبل الاحتلال الفرنسي كانت الجزائر مقاطعة عثمانية، ذات أسطول بحري قوي لا يضاهى، وكانت الدول الأوروبية بالخصوص تهابها، إلى درجة أنها تطلب ترخيصا من الجزائر أو تصريحا قبل ممارسة الملاحة في البحر المتوسط بالإضافة إلى دفعها لإتاوات مقابل ذلك[1]، وقد أرادت فرنسا التقرب من الجزائر في هذه الفترة، وتمكنت من تعيين قنصل لها في مدينة الجزائر عام 1577م، ثم تمكنت من الحصول على إذن البحث عن المرجان في سواحل شرق الجزائر وتعهدت بدفع الضرائب، ولكنها لم تف بوعودها، وبعد نجاح الثورة الفرنسية عام 1789م فرض الحصار على فرنسا من طرف الدول الأوروبية المناهضة لها، فقامت الجزائر بتأمين الغذاء الضروري لها من القمح، لأن اقتصادها أصبح متدهورا وحلت المجاعة بشعبها، وفي عام 1824م أرسل الداي الجزائري ثلاث رسائل إلى الحكومة الفرنسية يطلب منها الوفاء بدينها، فلم ترد عليه، لذا اغتنم فرصة زيارة القنصل الفرنسي له بمناسبة عيد الفطر 29أفريل 1827م، ليطلب منه تفسيرا لذلك، فاشتد الخصام بينهما، ما جعل الداي الجزائري يوجه مروحته نحو القنصل"دوفال".[2]

[1] محمد مورو: الجزائر تعود لمحمد (ص) بعد 500 عام من سقوط الاندلس 1496-1992، دار المختار الإسلامي القاهرة، مصر، 1992، ص18.19.

[2] عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغلاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1997، ص- ص. 82-90.

وهو ما جعلته فرنسا سببا مباشرا لاحتلال الجزائر، وبدأت على إثر هذه الحادثة تستعد لحملة عسكرية سمتها بالتأديبية الإنتقامية، وجمعت جيشا ضخما(64000 رجل حسب "غرينيفيل" و37000 رجل حسب "جليان") وأسطولا جرار 675 سفينة بقيادة "بورمون"[1]، وسقطت الجزائر العاصمة في يد الإستعمار الفرنسي في 5 جويلية 1830م.

ومنذ أن وطأت أقدام الفرنسيين الجزائر استعملوا كل الوسائل المتاحة لهم لاستغلال كل ما يوجد في هذه الدولة الغنية بالثروات الطبيعية، كما عملت على تدمير الهوية الجزائرية من خلال تحويل المساجد إلى كنائس، والعمل على القضاء على اللغة العربية من خلال المشروع التغريبي[2].

ولم يبق الشعب الجزائري مكتوف الأيدي أمام هذا الاعتداء، حيث حاول بكل ما يملك مقاومته، بداية بالمقاومات الشعبية، مرورا بكل الثورات والانتفاضات المختلفة والتمرد سواء بالشكل الفردي أو الجماعي، وهذا إلى جانب المقاومة السياسية والفكرية، وقد تمكنت فرنسا من القضاء على كل هذه المقاومات سواء بالإغراء أو القوة.

ولما انتهت الحرب العالمية الثانية، وحصلت العديد من الدول المستعمرة على الاستقلال، كانت الظروف الدولية مناسبة لاستقلال الجزائر، ولكن هذه الأخيرة لم تتمكن من التحرر من فرنسا، بسبب اعتبارها القضية الجزائرية شأنا داخليا، ولا يجب للمجموعة الدولية أن تتدخل فيه، وهذا ما دفع بالشعب الجزائري إلى تنظيم نفسه ليتوجه إلى النضال المسلح والإعداد للثورة التحريرية الكبرى، التي انطلقت في 1 نوفمبر 1954م، ودامت أكثر من سبعة سنوات، وانتهت في 5 جويلية 1962م، إثر عقد اتفاقيات إيفيان بين البلدين.

ثانيا: اتفاقيات إيفيان:

تعتبر اتفاقيات إيفيان مرجعية أساسية للعلاقات الجزائرية الفرنسية، وخاصة بعد الاستقلال مباشرة. تم التوصل إليها بعد مفاوضات دامت سنة كاملة،[3] فقد بدأت سرية في فيفري 1961، ولم تصل إلى الصيغة النهائية لإقرارها إلا في مارس 1962، وقد تضمنت ثلاثة محاور أساسية، الأول خاص باتفاقيات وقف إطلاق النار، والثاني خاص بإعلان التصريحات الحكومية الخاصة بالجزائر أما الثالث فكان خاصا بالضمانات.

ربطت هذه الاتفاقيات استقلال الجزائر بعلاقات التعاون بين الجزائر وفرنسا، وهذا ما أكده الفصل الثاني من المحور الثاني من هذه الاتفاقية تحت عنوان "الاستقلال والتعاون"، واعتبر الطرفان أنَ هذا التعاون عبارة عن استجابة لمصالحهما ومصالح شعبيهما، ورأت فيه الحكومة

[1] أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992، ص. 16.
[2] يحي أبو زكرياء: الجزائر من بن بلة إلى عبد العزيز بوتفليقة، بلا طبعة. ، بدون بلد النشر، 2003، ص.7.
[3] رضا مالك: الجزائر في إيفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962، تر. فارس عصوب، المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار ودار الفرابي،الجزائر، 2003، ص. 24.

الفرنسية وجبهة التحرير الوطني الحل الذي يناسب الواقع الجزائري[1]. حرصت فرنسا من خلال المفاوضات على الحفاظ على مصالحها وإنقاذها، فكانت تطلب من المفاوضين الجزائريين أن يأخذوا بعين الاعتبار ما استثمرته في صحراء الجزائر، ويقول رضا مالك (أحد المشاركين في هذه الاتفاقيات من الطرف الجزائري) في هذا الصدد:<<لا يمكن أن يكون هناك حل وسط في موضوع السيادة، أمّا في الحقل الاقتصادي وفي مسألة الجلاء التدريجي لقوات الاحتلال الفرنسية فهناك ترتيبات لا بد أن نقبل بها...[2]>>، لذا تعهدت الجزائر بضمان مصالح فرنسا والحقوق المكتسبة للأفراد، فقد كان هدفها هو استقلال كامل التراب الوطني ووحدته، وتعهدت فرنسا بالمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر من خلال تقديم مساعدات فنية، ثقافية.[3]

ثالثا: تداعيات الاستعمار على العلاقات الجزائرية الفرنسية

استعادت الدولة الجزائرية استقلالها بعد استفتاء شعبها حول تقرير المصير، الذي تم الاتفاق عليه في اتفاقيات إيفيان وأعلن الجنرال ديغول في 3 جويلية 1962م، وحدد يوم 5 جويلية 1962م، تاريخا لاستقلالها.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه: هل يمكن للعلاقة بين الدولتين أن تكون عادية بعد 132 سنة من النهب والاستغلال والقتل والسير قدما دون الإلتفات إلى التاريخ؟

من البديهي ألاّ تمحى وتنسى آلام التاريخ الاستعماري، وخاصة مع وجود الذاكرة التاريخية، فالذاكرة ليست فقط عبارة عن ذكريات ذاتية، أو معرفة الماضي واستعادته في الحاضر، لكن قبل كل شيء هي التأكيد والإقرار بالهوية والمطالبة بالاعتراف بها[4]، وقد سمى "بنجامين ستورا" مشاكل الذاكرة بين الجزائر وفرنسا بحروب بدون نهاية "Guerres Sans Fin"، ومن أجل فهم هذه الحروب يجب العودة إلى الحقبة الإستعمارية ومن عاشوها، ففي فرنسا توجد أربعة مجموعات فاعلة معنية _ بطريقة مباشرة أو غير مباشرة_ بالعلاقات الجزائرية الفرنسية وهي[5]:

1. الأقدام السوداء.
2. الحركى.
3. المحاربون.
4. المهاجرون ذو الأصول الجزائرية.

[1] بن يوسف بن خدة: اتفاقيات إيفيان، تر.لحسنزعدار ومحل العين جبائلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987، ص.92.
[2] رضا مالك: مرجع سبق ذكره، ص. 393.
[3] بن يوسف بن خدة: مرجع سبق ذكره، ص-ص. 92-93.
[4] Benjamin Stora : Les Guerres Sans Fin, Edition Stock,France,2008,pp. 145-146.
[5] Benjamin Stora : Sortir De La Guerre Des Mémoires, IFRI, Paris, France, Février 2008, p.2.

وهناك من يضيف مجموعة خامسة التي تسمى ب "حملة الحقائب"، وهم الأوروبيون _ بالأخص الفرنسيون _ الذين دعموا أعضاء جبهة التحرير في فرنسا وساندوا القضية الجزائرية[1]، أما حملة ذاكرة الإستعمار في الجزائر فهم المجاهدون و أبناء الشهداء.[2]

وتؤثر هذه المجموعات في العلاقات بين البلدين، الشيء الذي يؤدي إلى تأزمها في بعض الأحيان، وتكمن طبيعة المشكل الإستعماري في تعارض الرؤى والمواقف حوله، ففي حين تعتبره فرنسا مشروعا حضاريا لمصلحة الشعب الجزائري، لا زال هذا الأخير يصر على تقديم الدولة المستعمرة اعتذارا عن الجرائم التي ارتكبتها خلال وجودها في الجزائر. يمثل هذا العبء التاريخي والحمل الثقيل عائقا أمام إقامة علاقات جزائرية فرنسية طبيعية[3]. فعلى سبيل المثال لم يتم الإعتراف بالثورة الجزائرية إلا في سنة 1999م، قبل ذلك كانت تسمى بأحداث الجزائر.[4]

صادق البرلمان الفرنسي في 23 فبراير 2005م على قانون تمجيد الاستعمار، وتوقيع الرئيس "جاك شيراك" عليه، ما أدى إلى توتر العلاقات بين البلدين، حيث أنكرت جبهة التحرير الوطني الجزائرية من خلال بيان صادر عنها في 2 جوان 2005 م هذا القانون، كما اعتبره الرئيس عبد العزيز بوتفليقة "وقاحة وقلة حياء". ومع احتدام الجدال داخليا وتأزم الأوضاع مع الجزائر، طلب الرئيس الفرنسي من رئيس وزرائه دومينيك دوفليان Dominique De Villpin، الحصول على إذن من المحكمة الدستورية لإسقاط البند المثير للجدل في القانون[5]، الشيء الذي خفف من الأزمة. لكن وصول "ساركوزي" إلى سدة الحكم في فرنسا لم يغير شيئا في هذا المجال، خاصة أنه كان من دعاة الانقطاع مع الماضي ورفض تماما وعلنا الإعتذار، فقال عندما زار الجزائر: « لم آت للجزائر من أجل الإعتذار...»[6]، وهذا الرفض للإعتذار أدى إلى برودة العلاقات العلاقات بين البلدين في فترته.

---

[1] هدى طار: تداعيات التاريخ الاستعماري على العلاقات الجزائرية الفرنسية، رسالة ماستر، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسي، الجزائر، 2012، ص.45.

[2] نفس المرجع: ص.53.

[3] AomarBaghzouz : Les Relation Algéro-Française Exemple D'une Détérioration Du Partenariat Nord Sud En Méditerranée ?, Rayonnement du C.N.R.S., n°55,Décembre 2010,p.30

[4] Jean Pierre Duphan : Rapport D'information Sur L'Algérie,p.19.

[5] http://www.Senat.Fr/Aplication-Des-Lois-/pj 103-356 html (Consulte Le 05-01-2011,22h30)

[6] محمد لمين حبيلة: العلاقات الفرنسية الجزائرية 1999-2009،رسالة ماجيستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر،الجزائر،2010،ص.89.

المطلب الثاني: الأسس السياسية

تعتبر العلاقات الجزائرية الفرنسية علاقات مميزة، فهي ليست وليدة الإستعمار والإستقلال بل تعود إلى ***فرنسوا الأول*** 1 ***François*** الذي حدد بطريقة فاصلة سياسية فرنسا تجاه الجزائر عند تحالفه مع سلطان تركيا، وفي عهد "لويس التاسع عشر" تم الإتفاق بين البلدين على تحديد الامتيازات بينهما.[1]

وفي سنة 1830م، قامت فرنسا باحتلال الجزائر لعدة أسباب ومن بينها موقع الجزائر الهام وقربها إلى فرنسا، لذا اعتبرتها دوما مقاطعة تابعة لها وسمتها طوال الاحتلال *الجزائر الفرنسية*، ولم ترغب يوما الاستغناء عنها، وقد تعددت سياسات فرنسا تجاه الجزائر أثناء الاحتلال لرغبتها بربط الجارتين معا.

أولا: السياسة الفرنسية في الجزائر

يمكن تقسيم السياسة الفرنسية تجاه الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية إلى:

1. سياسة الاحتلال المحدودة: 1830-1871:

حيث عملت فرنسا في هذه المرحلة على تقسيم البلاد إلى عدة مقاطعات، وبالتالي التخلص من المقاومة واحدة تلو الأخرى، وقد وافقت عليه (التقسيم) سنة 1837م[2]، وكانت لها غايتين أساسيتين هما[3]:

- توزيع وتقديم الأراضي للفرنسيين والأوروبيين من أجل استقدامهم إلى الجزائر ومحو الصبغة العربية الإسلامية للمنطقة.
- حكم البلاد حكما مباشرا لا دخل لأهل البلاد فيه.

2. سياسة الاحتلال الشامل:1871-1954:

في هذه الفترة تم إصدار 58 قرارا في غضون 5 أشهر فقط، ومن بينها إنشاء منصب حاكم مدني تحت أمره وزير الداخلية الفرنسي[4]، وقامت فرنسا خلال هذه الفترة بسياسة التوسع في كامل التراب الوطني، وقد جابهت هذه السياسة مقاومة عنيفة من طرف الشعب الجزائري، كمقاومة المقراني والشيخ بوعمامة...

---

[1] سعود صالح: السياسة الخارجية الفرنسية حيال الجزائر لفترة 1962-1981م، رسالة ماجيستير، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، العراق، 1984،ص. 7.

[2] نفس المرجع: ص.07.

[3] محمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، مصر، 2001، ص.98.

[4] سعد الله أبو القاسم: الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج.2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992، ص.64.

3. سياسة الاندماج:

لقد عملت فرنسا منذ البداية على تحطيم الشخصية الجزائرية، حيث قال "منير فيل" (أول رئيس لمحكمة الجزائر في عهد الاحتلال)، بخصوص هذه السياسة « ينبغي أن يذوب السكان (المسلمون) في الحضارة الفرنسية لأن القادم من الشمال جاء ليستقر في الجزائر[1]».

وهذا عن طريق تحطيم النظام وقوانينه في كل منطقة يتم احتلالها[2]، وحاولت أن تضع صبغة فرنسية للجزائر، وأن تمحي كل ما يميز الشعب الجزائري و عروبيته و إسلاميته و ثقافته وعاداته...

4. سياسة الإشتراك: 1900-1962:

بدأت هذه السياسة منذ صدور قانون 19 ديسمبر 1900م، بموجبه اعترفت فرنسا بأن للجزائر شخصيتها المميزة التي تقوم على أساس موقعها الجغرافي وتكوينها البشري، وتطورها الاقتصادي التي تميزها عن فرنسا[3]، وبمقتضى هذا المرسوم أصبحت الجزائر مستقلة ماليا، ولها مجلسا من المندوبين، كما قام الجنرال "ديغول" في 1943 بمنح المواطنة والإنتماء الفرنسي لعشرات الآلاف من الجزائريين. بدأت سياسة "ديغول" تتغير بعد قيام ثورة الفاتح نوفمبر وتأخذ مسار آخر غير الاندماج[4]، ففي 4 جوان 1958 وفي خطاب له أمام قصر الحكومة في الجزائر تحدث عن تقرير المصير[5]، وقد أكد عليه في شهر جانفي من نفس السنة في فرنسا، حيث قال: «هذا القرار قرار حكومي، صادق عليه البرلمان ووافقت الأمة الفرنسية على أنه المخرج الوحيد الذي بقي ممكن»[6]، فدخلت فرنسا في مفاوضات مع الجزائر حول الاستقلال والمصالح الفرنسية في في الجزائر.

بعد الاستقلال تغيرت _ بطبيعة الحال_ السياسة الفرنسية تجاه الجزائر، كون هذه الأخيرة أصبحت مستقلة ولها رأيها وقراراتها وسياسة خارجية تجاه فرنسا، لكن "ديغول" كان يرى أن مستقبل الجزائر سيبنى على محورين أساسين هما تمتع الجزائر بشخصية ذاتية والثاني هو تضامنها مع فرنسا.[7] تغيرت العلاقة بين البلدين من علاقة بين محتل ومستعمر إلى علاقة تعاون حيث قال الجنرال ديغول: « يجب على فرنسا أن تنشئ علاقات تعاون بدلا من العلاقة الاستعمارية مع البلدان التابعة لها، ومن جهة أخرى فإن استقلال فرنسا لا يمكنه أن يتعزز إلا عن طريق رعاياها القدامى والعكس بالعكس[8]».

---

[1] عمار بوحوش: مرجع سبق ذكره، ص ص.193-194.
[2] نفس المرجع: ص. 137.
[3] منيرة بلعيد: السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الجزائر 1992-2002، كلية القانون، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2005، ص.15.
[4] عمار بوحوش: مرجع سبق ذكره، ص.433.
[5] Alexander Gerbi : Déclaration De L'Afrique Ex-Française :Enjeux Pour L'Afrique Et La France D'aujourduit, L'Harmattan, Paris, France,2010 , p.207.
[6] محمد العربي زبيري: تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962، ج.2، منشورات اتحاد الكتاب العربي، سوريا، 1999، ص,146.
[7] عمار بوحوش مرجع سبق ذكره، ص. 433.
[8] عبد الحميد براهيمي: في أصل الأزمة الجزائرية، ط.1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2001، ص.15.

ولقد تفطن الجنرال "ديغول" منذ البداية إلى قيمة المستعمرات عموما، والجزائر خصوصا، وأنَ فرنسا دون مستعمراتها لن تكون دولة قوية. لذا حرص على إبقاء العلاقة بينها وبين الدول المستعمرة ومن بينها الجزائر علاقة وطيدة، وقد حاول أن يجعل من العلاقات الفرنسية الجزائرية مثالا عن العلاقات ما بعد الاستعمار (Postcolonial)[1].

لذا كانت العلاقة بين البلدين تقوم على التعاون، وخاصة في البداية، على الرغم من أنَ فرنسا عملت على اختراق السلطة الجزائرية، وبالأخص جيش التحرير الوطني الجزائري من طرف ما سمي بالفارين من الجيش الفرنسي، وكان هدفها تعزيز حضورها في الجزائر المستقلة في جميع الميادين[2]، لذا عملت الدولة الجزائرية في البداية على تنفيذ ما جاء في اتفاقيات ايفيان ورعاية ورعاية مصالح فرنسا فيها، فالجنرال "ديغول" ما كان ليسمح باستقلال الجزائر دون أن يضمن مصالح فرنسا وخاصة الاقتصادية منها.[3]

ثانيا: العلاقات السياسية بعد الإستقلال

ظلت العلاقات الجزائرية الفرنسية تسير على خط مستمر لعدة سنوات، ولكن تغير الحكومة في الجزائر وفرنسا أدى إلى تردي هذه العلاقة بسبب بعض الخلافات التي برزت بين الرئيس الجزائري "هواري بومدين" والرئيس الفرنسي "جون بومبيدو"، وهذا بعد رغبة الجزائر بالحصول على الاستقلال الكامل خاصة في المجال الاقتصادي، الشيء الذي أدى بحكومة "بومبيدو" في فرنسا تقرر التخلي عن المكانة والأولوية المقدمة للجزائر في السياسة الخارجية الفرنسية، ومحاولة جعل العلاقات بين البلدين عادية و لا تحض بامتيازات، ومع مجيء (Valery Giscard D'Estaing)، الذي كان أول رئيس (غير ديغولي) أعطى أهمية كبيرة للعلاقة بين البلدين، فكان أول رئيس فرنسي يزور الجزائر بعد الاستقلال، وذلك عام م1975، حيث اختارها كأول وجهة له بعد تسلمه الحكم في فرنسا، وذلك لأهميتها في تلك الفترة، خاصة أنَها كانت رائدة وقائدة دول العالم الثالث في سبعينيات القرن الماضي، وكانت تسعى إلى إيجاد نظام عالمي جديد[4]، يكون أكثر عدالة، وحاول"Valery Giscard D'Estaing" أن يجعل فرنسا تلعب دور الوسيط بين الدول الكبرى ودول العالم الثالث، وتجسد ذلك في مؤتمر باريس 1975 الذي شكل منطلقا لحوار شمال جنوب.[5]

---

[1]Jean François Duguzan : Les Relations Franco- Algeriennes Ou La Poursuite Des Amicales Incompréhensions, Politique Etragère,p.440.

[2] عبد الحميد براهيمي: مرجع سبق ذكره، ص.20.

[3]Louis Agoum : La Colonie Française En Algérie 200 Ans D'Inavouable, Rapines Et Peculats,Edition Demis Hune,p.19.

[4] Jean Audibard : France Algérie :Une Relation Particulière ?, Confluencesn n°11, Eté 1994,p.4.

[5] منيرة بلعيد: مرجع سبق ذكره، ص.21.

*تختلف الروايات حول وفاة الرئيس الجزائري "بومدين"، فهناك من يقول أنه قتل عن طريق تسميم وهناك من يقول أنه توفي بعد مرضه.

توفي الرئيس الجزائري هواري بومدين* عام 1978، وهو الرئيس الذي كان مناهضا لتدخل فرنسا في الجزائر، وتولى "الشاذلي بن جديد" السلطة بعد تزكية من المؤسسة العسكرية[1]، وفي عام 1981 وصل في فرنسا إلى سدة الحكم فرنسوا ميتران François Mitterrand، وهو مرشح اليسار، وهي الجبهة التي كانت تتهم اليمين والحكومة السابقة بالتضحية بالمبادئ الكبرى لحساب سياسات ماركنتيلية ، ولكن في الواقع بيّن الرئيس الجديد استمرارية ومواصلة السير في الطريق الديغولي فبالنسبة له فإنَ دول المغرب العربي جيران ذات أهمية ومكانة في السياسة الخارجية الفرنسية، لذا عمل على إعادة العلاقات الجزائرية الفرنسية كما كانت عليه، بعد أن ساءت في عهد سابقه، وقد شجع دول المنطقة على ترسيخ الديمقراطية، كما أن تحسين العلاقات مع الجزائر هو تكريس لمنظور فرنسي يقضي بإحلال علاقات توافقية (شمال جنوب) مكان العلاقات التصارعية (شرق غرب)، وقد عبر عن هذا، الرئيس الفرنسي بجلاء خلال المؤتمر المنعقد في المكسيك، وقد نتج عنه تعزيز العلاقة بين البلدين[2]. وكان يرغب في جعل هذه العلاقة مثالا عن العلاقات بين الشمال والجنوب، وبلوغ صداقة جديدة، فقام بزيارة الجزائر عام 1981، ثم عام 1984م، كما أنه استقبل في فرنسا أول رئيس جزائري يقوم بزيارة فرنسا عام 1983 وهو "الشاذلي بن جديد".[3]

لم تستمر هذه العلاقات على هذا النحو، بل توترت في العهدة الثانية ل"فرنسوا ميتران" وذلك بعد الأحداث التي حصلت في الجزائر حين طالب مجموعة من المواطنين بطريقة عنيفة التغيير على جميع المستويات في البلد عام 1988م، والأسوأ جاء بعد توقيف المسار الإنتخابي في الجزائر عام 1992 بعد فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ودخلت الجزائر فيما يسمى بالعشرية السوداء والتي كانت دموية راحت ضحيتها حسب بعض المصادر أكثر من 200,000 ضحية، ومصادر أخرى تقول أكثر من 500.000 شخص، وخلال هذه الفترة اعتمدت فرنسا سياسة (دبلوماسية الصمت) على الطريقة الفرنسية، فقد كان المسؤولون الفرنسيون يتجنبون أي تصريح يمكن أن يصّعد الأزمة كون الجماعة الإسلامية الجزائرية هددتهم مرارا بضرب مصالحها لو تدخّلوا بالشأن الداخلي الجزائري.

انتهت الأزمة الجزائرية بعد وصول عبد العزيز بوتفليقة إلى سدة الحكم عام 1999م، وإعلانه مشروع المصالحة الوطنية، وقبل ذلك وصل في فرنسا إلى السلطة مرشح اليمين "جاك شيراك"، وبدأت العلاقة بين البلدية تعرف تحسنا ملحوظا، وقد حاول الرئيس "بوتفليقة" من خلال تصريحاته التأكيد على أهمية هذه العلاقات ووجوب تمتينها، ففي 14 جوان 2000م خلال زيارته لباريس قال :« أنا واثق من بروز فرص جديدة للتعاون فيما بيننا... ومهما يكن فإنه بفضل التشاور

[1] يحي أبو زكريا، مرجع سبق ذكره، ص.35.
[2] بنجامين ستورا: تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962-1988، تر: صباح ممدوح كعدان، دمشق، سوريا، 2012، ص.104.
[3] أحمد يوسف أحمد وآخرون: كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية،ط.1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2010،ص.112.

السياسي الذي يجب أن يكتسي شكلا دوريا ومنتظما، سيتم إذابة الجليد نهائيا في العلاقات الجزائرية الفرنسية المدعوة»[1]، بالإضافة إلى عدّة خطب وتصريحات يهدف بها إلى تحسين العلاقات بين البلدين، وتجاوز الخلافات القديمة، كون أنَ مصالح الدولتين يجب أن تكون هي الأولوية في العلاقات بينهما، كما أن هناك تهديدات جديدة في المنطقة جعلت التعاون أمرا محتوما ولا غنى عنه مثل الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية...

وقد كان الرئيس "بوتفليقة" ثاني رئيس جزائري يزور فرنسا بعد "الشاذلي بن جديد"، وبعد عام 2000م، بعدها بدأت زيارات رفيعة المستوى تتبادل بين البلدين، ومن جهة "جاك شيراك" عمل هو أيضا على تحسين الأوضاع بينهما، وقد توجهت مجهودات الرئيسين بتوقيعهما عام 2003م، على إعلان الجزائر. يحمل هذا الإعلان بعدا سياسيا ويسطر لإستراتيجية من شأنها أن تسمح ببناء شراكة استثنائية بين البلدين دون نسيان الماضي[2]، وإرساء قواعد علاقة شاملة وقوية متجهة نحو المستقبل.

يشمل هذا الإعلان على عدّة ميادين، أولها البعد السياسي الذي يهدف إلى تعميق الحوار السياسي وثانيها البعد الاقتصادي الذي يهدف إلى إقامة شراكة اقتصادية، وثالثها البعد الثقافي والذي يهدف بدوره إلى إقامة شراكة ثقافية وتقنية وعلمية جديدة، وانتهى هذا الإعلان بالشراكة البشرية فيما يخص تنقل الأشخاص. والهدف الأساسي للإعلان هو إقامة علاقات إستثنائية مثالية، وهذا يتم مع احترام التاريخ والهوية.[3]

ولكن في واقع الأمر لم يكتب لهذا المشروع أن يعيش طويلا، بسبب القانون الخاص بتمجيد الإستعمار، الذي صدر في 23 فيفري 2005م، والذي سبب عدة توترات وخلافات بين البلدين، كما أن هذا القانون عطّل صدور معاهدة الصداقة، وهو مشروع تم التشاور بخصوصه وتم التوصل إلى الصيغة النهائية له، وقد كان من المفترض توقيع المعاهدة قبل ديسمبر 2005م، فقد كانت هذه المعاهدة تدل على الإرادة السياسية في طي صفحة الماضي، وتقريب وجهات النظر بينهما، ولكنها لم تعرف النور إلى يومنا هذا، في البداية بسبب قانون تمجيد الاستعمار، ثم وصول الرئيس "ساركوزي" إلى السلطة، الذي رفض الإمضاء عليها، وهذا ما أكّده في تصريح له إثر زيارته للجزائر سنة 2007م، جاء فيه: « الصداقة ليست بحاجة إلى النقش على الرخام[4]»، فالرئيس ساركوزي لم يحاول إزالة العوائق من أمام العلاقات بين البلدين. ولكن "Bernard Drosier"* يرى أنه رغم أن معاهدة الصداقة لم تتم، لكن هذا لم يمنع من تطوير العلاقات بين البلدين، حيث تم

[1] ابراهيم رماني: مختارات من خطب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة 1999-2003، ط.1، منشوراتANEPالجزائر، 2003، ص-ص. 641-643.

[2]http://www.ans-algérie.fr/relation bilat/politique .htm déclaration d'Alger(consulté le 10-01-2012 à 15h30).

[3]Déclaration D' Alger :2 Mars2003.

[4]محمد لمين حبيلة: مرجع سبق ذكره، ص.88.

*رئيس جماعة الصداقة الفرنسية في الجمعية الوطنية وعضو ورئيس في المجلس العام للشمال.

عقد عدة اتفاقيات وشراكات، والدليل أنَ 17 اتفاقية دبلوماسية الموقعة في العشر سنوات الماضية، بين البلدين 9 منها كانت في السنتين الأولى لحكم ساركوزي[1].

ومع تغير لون الحكومة الفرنسية بانتقالها من اليمين إلى اليسار عام 2012م بعد وصول "فرنسوا هولند" إلى السلطة بفوزه على مرشح اليمين "نيكولا ساركوزي"، حاول الرئيس الجديد للإليزي تحسين العلاقات الجزائرية الفرنسية، فبدأ بقانون 6 ديسمبر 2012 الذي تم الإعتراف من خلاله بيوم 19 مارس كيوم وطني[2]، رغم المعارضة التي تلقاها من أوساط فرنسية مختلفة، كما زار الجزائر في نفس السنة التي وصل فيها إلى الحكم، وقام بتوقيع مع نظيره الجزائري إعلان الجزائر للصداقة والشراكة بين الجزائر وفرنسا في 20 ديسمبر 2012م[3]، وقد تكررت الزيارات الرفيعة المستوى بين البلدين منذ هذه السنة ومن بينها زيارة رئيس الحكومة "Jean Marc Ayrault" للجزائر في ديسمبر 2013 من أجل تفعيل ما جاء في هذا الإعلان.

وفي الأخير، فالجدير بالذكر هو أنَ فرنسا استعملت، مختلف السياسات المتاحة والممكنة من أجل تحقيق السيطرة على الجزائر، ولكنها لم تنجح في جعل الجزائر فرنسية كما كانت تحلم.

بعد استقلال الجزائر ارتبطت العلاقة بين الدولتين بشخصية الرؤساء وتوجهاتهم وأهدافهم، ولم يكن هناك رؤية واضحة ودقيقة لهذه العلاقة التي طالما تخللتها عوائق واضطرابات لعد أسباب وأهمها الإرث الاستعماري.

أراد الجنرال "ديغول" أن يبق على الأبوة الفرنسية للجزائر لذا ربط استقلال الجزائر بالتعاون مع فرنسا وأعطى أهمية كبيرة للجزائر في سياسته الخارجية، وقد استمر "بومبيدو" على نهجه، لكن قرارات "هواري بومدين" دفعت ب"بومبيدو" إلى تغيير سياسته إزاء الجزائر، ف"هواري بومدين" كان متصلبا ولم يكن يرغب في أي تدخل فرنسي في الجزائر، لذا قرر تحقيق الاستقلال في كامل القطاعات وخاصة في القطاع الاقتصاد.

توفي "بومدين" ووصل إلى الحكم "شاذلي بن جديد" وفي فرنسا وصل إلى قصر الإليزيه Valery Giscard D'Estaing وحاول الرئيسان تحسين العلاقات بين البلدين وكان الرئيس الفرنسي أول رئيس يزور الجزائر بعد عام 1962م حيث أراد إقامة علاقات تكون مثالا للعالم عن العلاقات شمال جنوب.

بعد انتقادات لاذعة لسابقه وصل "فرنسوا ميتران" إلى الحكم، وكان من المتوقع أن تسوء العلاقات بين البلدين في عهدته، لكنه استمر المشي على الخط الديغولي وزار الجزائر مرتين

[1]Document Cadre De Partenariat France-Algerie (2007-2012) : p.2 .
[2]Jean Pierre Dufan : op.cit., p.20.
[3]Communiqué De Presse Conjoint : Première Session Du Comité Intergouvenemental De Haut Niveau Algéro-Français, Alger, 16-17 Décembre 2013, p.1.

واستقبل أول رئيس جزائري يزور فرنسا عام 1983م، ولكن ما حدث في الجزائر بعد 1988م والعشرية السوداء أدى إلى توتر العلاقات بين البلدين رغم محاولات "الشاذلي بن جديد" التقرب من فرنسا إلا أن هذه الأخيرة تجنبت أي تدخل فيما يحدث في الجزائر، والتزمت الصمت في أغلب الأحيان واعتبرت ما يحدث قضية داخلية جزائرية.

وقد أدى وصول "جاك شيراك" إلى الحكم في فرنسا و "عبد العزيز بوتفليقة" في الجزائر ونهاية العشرية السوداء إلى تحسن العلاقات و إحيائها، وخاصة بعد توقيع إعلان الجزائر في 2003م، ولكن قانون تمجيد الاستعمار في 2005م لوَث هذه العلاقات، ولم يأت "ساركوزي" بأيَة تحسينات وايجابيات للعلاقات الجزائرية الفرنسية، بل جعلها تتميز بالبرودة بعد رفضه علنا للاعتذار وعدم رغبته في توقيع معاهدة الصداقة بين البلدين، وعلى عكس سابقه حاول "فرونسوا هولند" جعل هذه العلاقات متقاربة وخاصة بعد توقيع على إعلان الجزائر للصداقة والشراكة في 20 ديسمبر 2012.

المبحث الثاني: الأسس الإقتصادية

يعتبر الاقتصاد من المتغيرات التي تحدد قوة الدول، حيث أصبح يلعب مع المتغيرات المركزية الأخرى كالمتغيرات السياسية والاجتماعية دورا مهما في العلاقات الدولية، وأصبح عاملا أساسيا في قياس قوة الدول.

المطلب الأول: القدرات الاقتصادية للجزائر

أولاَ: تطور الإقتصاد الجزائري

خرجت الجزائر في ستينات القرن الماضي من حرب دامت سبعة سنوات ونصف ودمرت اقتصادها وبنيته التحتية، لذا وجدت نفسها مجبرة، بعد الاستقلال، على إعادة بنائه واستثمار قدراتها وفقا لاحتياجاتها، هذا الوضع فرض عليها التدخل في المجال الاقتصادي بقوة، لتتمكن من التحكم فيه و تسييره، ومن أجل هذا توجهت نحو الاقتصاد الاشتراكي.

وهو ما تطلب منها القيام ب[1] :

- ❖ استرجاع الثروات الوطنية (أملاك المعمرين، الثروات المنجمية، المحروقات)
- ❖ تأميم الشركات الصناعية والقطاع البنكي.
- ❖ التخطيط[2]

ونظرا للثروات التي تملكها الجزائر، أراد الرئيس الجزائري هواري بومدين أن يجعل من الجزائر يابان العالم العربي، فاهتم بالزراعة والصناعة الثقيلة وتأميم كل ثروات البلاد[3] ، من أجل رفع مستوى المعيشة والنهوض بالاقتصاد الجزائري وتكوين قاعدة متينة في هذا القطاع.

إلا أن وفاة الرئيس بومدين جعل من كل المخططات التي بدأها، تتوقف والثروة التي تركها في خزينة الدولة تصرف في الوجهة التي لا تعود بالنفع على الاقتصاد الجزائري[4]، وبالتالي دخلت الجزائر في أزمة اقتصادية وساءت أحوال الشعب (الاقتصادية والاجتماعية)، ما جعله يقرر الخروج إلى الشوارع للتنديد بهذه الوضعية التي تسوء يوما بعد يوم، فقام الرئيس شادلي بن جديد بعدة إصلاحات وتغييرات على مختلف المستويات ومنها الاقتصادية.

---

[1] حسن ضيف: مرجع سبق ذكره, ص 40.
[2] صالح سعود: الإستراتيجية الفرنسية حيال الجزائر منذ 1981 إلى الأن (دراسة مستقبلية), مرجع سبق ذكره, 94.
[3] يحيى أبو زكريا: مرجع سبق ذكره, ص 28.
[4] نفس المرجع: ص 28.

هذه الأوضاع دفعت بصناع القرار الجزائريين إلى التوجه نحو صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للحصول على قرض من أجل الخروج من الأزمة. وقد قامت هذه المؤسسات المالية بتحديد مجموعة من الشروط على الجزائر من أجل منحها القرض مثل التوجه نحو اقتصاد السوق، وانسحاب الدولة من التدخل في الاقتصاد وتحرير التجارة الداخلية والخارجية والأسعار، وتنويع الصادرات، وغيرها من قواعد السوق الرأسمالية[1]. وتحصلت الجزائر حتى منتصف التسعينات على 16,8 مليار دولار[2]، واعتبر هذا القرض كشهادة وفاة على سيطرة الدولة على الاقتصاد[3] ، وبدأت خوصصة بعض القطاعات العامة منذ 1995[4].

بدأ الاقتصاد الجزائري يستعيد عافيته منذ 1999 بفضل ارتفاع أسعار النفط من جهة ونهاية العشرية السوداء التي سببت خسائر بشرية ومادية فادحة من جهة أخرى.

ثانيا: وضعية القطاعات الإقتصادية في الجزائر

تعتبر الجزائر أكبر قوة في المتوسط من ناحية الثروة النفطية، فهي تحتوي على 3300مليار م^3 من إحتياطي الغاز الطبيعي[5]، وبهذا تحتل المرتبة الخامسة في مجال الاحتياطات النفطية والثامنة عشر في مجال الإنتاج، والثانية عشر في مجال التصدير على المستوى العالمي, وتقدر طاقة التكرير التي تتوفر عليها الجزائر ب: 22 مليون طن سنويا[6]. ويتميز الاقتصاد الجزائري بتبعية لقطاع المحروقات، حيث تحتل هذه الأخيرة أكثر من 97% من عائدات صادرات هذه الدولة، وهذا ما يجعل اقتصادها تتخلله مشكلتين رئيسيتين هما[7]:

- التبعية للمحروقات التي تجعل الاقتصاد الجزائري يتأثر بأسعار النفط، بالتالي الوقوع تحت رحمة السوق النفطية.
- الإستغلال غير العقلاني لهذه الثروة وهو ما سيؤدى إلى نفاذها.

لكن هذه التبعية لا تؤثر دائما سلبا، فبارتفاع أسعار النفط في بداية الألفية استطاعت الجزائر أن تنجز عدة مشاريع، مما أدى إلى امتصاص نسبة كبيرة من البطالة والتخفيف من التضخم، بالإضافة إلى الوفاء بتسديد نسبة كبيرة من المديونية، وهذا حسب ما يبينه الجدول التالي:

---

[1] Rachid Boudjema : Economie et statistiques appliquées ; Edit par l'I.N.P.S. ; N° 06 ; Algérie ; Mai 2006 ; P.P.45-50.

[2] Kassim Bouhou : l'Algérie des réformes économiques : un gout d'inachevé ; Politique Etrangère ; Eté 2009 ; p.327.

[3] Ahmed Bouyacoub : l'Economie algerienne et le programme d'Ajustement structurel ; Confluences ; Printemps 1997 ; p.80.

[4] Rachid Boudjema : op. cit. p.85.

[5] حسين بن ضيف: مرجع سبق ذكره, ص.40.

[6] نورة لعبادي: الغاز في العلاقات الجزائرية الفرنسية 1971-1991, رسالة ماجستر, كلية العلوم السياسية والاعلام, جامعة الجزائر, الجزائر, 2009,ص7.

[7] حسين بن ضيف: مرجع سبق ذكره, ص. 40.

جدول رقم (1): نسبة التضخم والبطالة و المديونية في الجزائر (2004م _ 2012م).

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
التضخم	3,6	1,6	1,8	*3,2	_	*5,9	_	*3,9	*4,3
البطالة	17,7	15,3	12,3	**11,8	**11,3	**10,2	**10	**10	**9,7
المديونية الخارجية(مليار$)	21,821	17,192	5,612	_	_	_	_	4,4	_

المصادر: عبد الرحمان تومي: الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر: الواقع _ الافاق, دار الخلدونية للنشر والتوزيع, الجزائر, 2011, ص233.

* Conseil National Economique et social : Rapport sur l'état Economique et social de la nation 2011_2012 ; p.95

** Guide Investir en Algérie : Edition 2013 ; p.22

الملاحظ من خلال الجدول أن الجزائر تمكنت خلال فترة قصيرة بخفض نسبة ديونها الخارجية من21,821 مليار دولار عام 2004 إلى 5,612 مليار دولار عام 2006، وهذا بفضل ارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة، كما أنها حاولت تخفيض نسبة البطالة وخلق فرص عمل، حيث كانت نسبة البطالة عام 2004م قد بلغت نسبة 17,7% ثمَ انخفضت إلى نسبة 9,7% عام 2012م. وهذا دليل على أنها استفادت كثيرا من السوق النفطية، ولكن المشكلة تكمن في حالة ما إذا انخفضت أسعار النفط، ستجد الجزائر نفسها في مأزق بسبب التبعية المطلقة لسوق المحروقات.

فيما يخص القطاع الزراعي فالجزائر تعتبر متأخرة كثيرا في هذا المجال، فهي لم تحقق الإكتفاء الذاتي، خاصة في أهم المحاصيل الأكثر استهلاكا، واستيرادها للمواد الزراعية الذي ظل في ارتفاع متزايد، وخاصة في بعض المواد مثل القمح و الحليب و الزيت...، حيث تعتبر الجزائر أكبر دولة في العالم مستوردة للقمح، وذلك ب: 160 كيلوغرام للفرد الواحد في 2010م[1]، إلا أن هذه النسبة تراجعت في السنوات الأخيرة بفضل تحسن الإنتاج[2].

[1] www.agriculture.gov.fr (les politiques agricoles a travers le monde : quelques exemples.)
[2] Mohamed Bouzar : le Developpement Economique de l'Algérie en point de mire, Investir, Algérie, N°43, p.8.

أما فيما يتعلق بالقطاع الصناعي في الجزائر، فهو بدوره ما تزال متأخرة، مقارنة بالدول الأخرى خاصة الدول الصاعدة، فمعظم المواد الصناعية التي يستخدمها الجزائريون مستوردة من الخارج، سواء منها الخفيفة أو الثقيلة.

وفيما يخص التجارة الخارجية الجزائرية، فإنَها قد مثلت 20,04% من الناتج القومي الاجمالي عام 2005م[1]، ووصل حجم المبادلات التجارية عام 2011م إلى 119,8 مليار دولار بعدما كانت نسبتها في 2005م، 31,84 مليار دولار، وتبقى فيها المحروقات تحتل المرتبة الأولى في الصادرات، إلى درجة أنها تصل نسبتها في بعض الأحيان إلى أكثر من 98% ، لذا تستفيد الجزائر من ارتفاع أسعارها، ما جعل احتياط صرفها يرتفع، ليصل عام 2006م إلى 78مليار دولار، و 182,8 مليار دولار عام 2012م، ومن المتوقع أن يزداد في السنوات القادمة[2].

وقد أصبح في السنوات الأخيرة الميزان التجاري رابح بعد التدهور الذي عرفه في السنوات السابقة، ففي عام 2000م كان مجموع الواردات 9 مليار دولار مقابل 11,5 مليار دولار بالنسبة للصادرات، وفي 2005م كانت هذه الأخيرة قد وصلت إلى 18,98 مليار دولار والواردات 12,86 مليار دولار[3]، وهذا بسبب الزيادة في تصدير المحروقات.

ويبين الرسم البياني التالي تطور التجارة الخارجية الجزائرية.

[1] صالح سعود: الاستيراتيجية حيال الجزائر منذ 1981 إلى الان (دراسة مستقبلية), مرجع سبق ذكره, ص. 97.

[2] Martina Laguatta et autres: L'Algérie ; un potentiel exploité pour la Cooperation en matiére de Sécurité dans la region de Sahel, Département thématique, Direction générale des politiques externes, Bruxelles, Belgique.

[3] صالح سعود: الاستيراتيجية حيال الجزائر منذ 1981 إلى الان (دراسة مستقبلية), مرجع سبق ذكره, ص. 97.

رسم بياني رقم (1): تطور التجارة الخارجية الجزائرية من 2005م إلى 2013م.

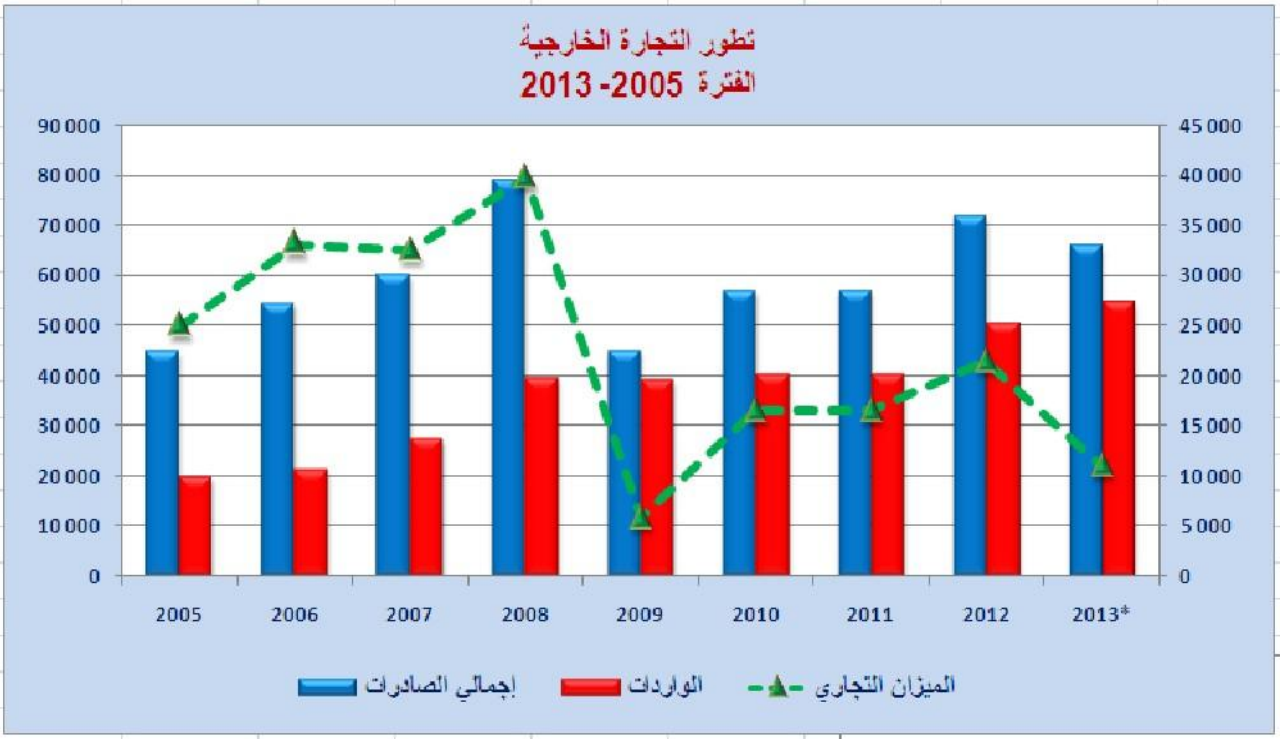

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار, أفريل 2014.

إنَ الملاحظ من خلال هذا الرسم أنَ المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية متذبذبة، تارة ترتفع، وتارة أخرى تنخفض، وقد بلغت الصادرات أوجها في عام 2008م ، لكنها بدأت في التراجع بسبب الأزمة العالمية، أما الواردات فقد كانت أقل من الصادرات وتزايدها بنسب قليلة، ولكن في غالب الأحيان هي في تزايد، وعليه فإنَ الميزان التجاري بدوره يرتفع وينخفض حسب حجم الصادرات والواردات.

أما فيما يخص النمو الاقتصادي فهو متذبذب أيضا، لكن عموما فهو يميل إلى الانخفاض، فمثلا في 2004م وصل إلى 5,3% وانخفض عام 2009م إلى 2,7% ليعاود الارتفاع قليلا عام 2011م ليصل إلى 3%[1].

رغم أنَه في الغالب الاقتصاد الجزائر في تحسُن، إلاَ أنَ هذا الأخير بطيء جدا مقارنة ببعض الدول الفتية مثلها، على غرار ماليزيا والبرازيل. لذا على الجزائر أن تجد وسيلة من أجل استغلال ثرواتها والأموال التي تحصلت عليها من جراء ارتفاع أسعار المحروقات، أحسن استغلال كي تتمكن من بناء قاعدة إقتصادية قوية.

[1] Guide d'investir en Algérie : op. cit., p.21.

المطلب الثاني: بنية الاقتصاد الفرنسي

أولا: تطور الإقتصاد الفرنسي

تمكنت فرنسا من إعادة بناء اقتصادها الذي دمرته الحرب العالمية الثانية، واستطاعت بفضل سياساتها أن تنميه وتبني قاعدة اقتصادية متينة، ومنذ سنة 1947م حتى سبعينيات القرن الماضي نما الاقتصاد الفرنسي بمعدل سنوي غير متوقع بحوالي5 % ، وضمنت لنفسها موقعا ضمن الخمس دول الأوائل في العالم، حيث أصبحت رابع قوة اقتصادية بعد الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا[1]. ولكن الظروف الدولية ومنها أزمة البترول عام 1973م أثرت على النمو الاقتصادي الفرنسي وخاصة بعد وصول الاشتراكيين إلى الحكم، الذين حاولوا إخراج البلاد من الاعتماد المتزايد على الاستيراد خصوصا في مجال المواد المتطورة، وذلك عن طريق إتباع مبادئ الاقتصاد الكنزي، بالتدخل والقيام بإصلاح هياكل الاقتصاد الفرنسي[2].

وهذا الجدول يبين تطور النمو الاقتصادي الفرنسي منذ 1947 إلى 2013.

جدول رقم (2): تطور النمو الاقتصادي الفرنسي منذ 1947 إلى 2013.

السنوات	1970-1947	1980	1985	1990	1995	2007-2000	2012-2008	2013
النمو الاقتصادي %	6-5	2,7	2,1	3,4	2,2	2	1,4	1,4

نلاحظ من خلال الجدول أن النمو الاقتصادي تزايد بطريقة مدهشة خلال الفترة الممتدة ما بين 1947م و1970م حيث كان ما بين نسبة 5% ونسبة 6%، ولكن منذ السبعينات بدأ في التراجع وهذا بسبب سياسات الاشتراكيين, وما زاد من تأزم الوضع الأزمة المالية العالمية حيث انخفض منذ بدايتها إلى 1,4% وبقي بهذه النسبة حتى 2013م.

هذا التراجع في النمو الاقتصادي رافقه ارتفاع في نسبة البطالة كما يبينه الجدول التالي:

[1] فاطمة بيرم: مرجع سبق ذكره, ص.50.

[2] صالح سعود: الاستراتيجية الفرنسية حيال الجزائر منذ 1981 إلى الان (دراسة مستقبلية), مرجع سبق ذكره, ص. 47.

جدول رقم (3): نسبة البطالة في فرنسا من 1980م إلى 2013م

السنوات	1980	1995	1998	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
النسبة	*6,3	11,7*	*13,8	**8,8	**7,3	**10	**9,7	**9,6	**10,3	**11

المصادر: *صالح سعود: الاستراتيجية الفرنسية حيال الجزائر منذ 1981 إلى الان (دراسة مستقبلية), مرجع سبق ذكره, ص. 49

**Etude Economique de l'OCDE France. Mars 2013, p.p.7-8.

يبين لنا الجدول كيف تفاقمت البطالة في فرنسا منذ السبعينات، بسبب السياسة الجديدة للإشتراكيين في تلك الفترة، والتي كانت منعدمة في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية، إلى درجة أن فرنسا كانت تستقطب اليد العاملة الأجنبية لتغطية النقص الذي سببته الخسائر البشرية لهذه الحرب، وما زاد من ارتفاع نسبة هذه الظاهرة في _ دولة كفرنسا _ هي الأزمة المالية العالمية في 2008م، حيث وصلت إلى عام 2013م، 11%.

ثانيا: وضعية القطاعات الإقتصادية في فرنسا

وعلى الرغم يعتمد الاقتصاد الفرنسي على مختلف القطاعات وهي:

1. الصناعة: تحتل في بعض فروعها المراكز الأولى عالميا, مثل الصناعات الميكانيكية والتحويلية حيث تحتل فيها الرتبة الرابعة عالميا، بفضل شركات صناعة السيارات ك:Renault و Peugeot، وفي صناعة الطائرات تحتل المرتبة الثالثة عالميا[1]. ورغم صعود قوى أخرى تنافس فرنسا في هذا المجال وتراجع هذا القطاع (_11,8% عام 2009م وتحسن في 2010 حيث وصل +4,5% م)[2] بسبب تضرره من الأزمة المالية الذي انخفض إنتاجه إلى ما دون الصفر إلا أن مركزها يبقي بين الأوائل.

2. الزراعة: تمتلك فرنسا قاعدة زراعية متينة، بفضل توفرها على نسبة كبيرة من الأراضي الصالحة للزراعة، ويعمل فيها حوالي مليون عامل[3]، مما جعلها تحقق الإكتفاء الذاتي في الكثير من المواد الأساسية كالقمح، بالإضافة إلى تربية الحيوانات.

[1] فاطمة بيرم: مرجع سبق ذكره, ص.51.
[2] Tableaux de l'Economie Française : Edition 2012, p.166 (www.insee.fr)
[3] Ibid : p.60

3. التجارة الخارجية: وصلت قيمة المبادلات التجارية الفرنسية عام 2012م إلى 1625,5 مليار دولار، ويمثل نسبة 62,3% الناتج الوطني الخام[1]. ورغم تراجع حجم المبادلات الخارجية إلا أنها تمثل 3,1% من المبادلات العالمية في 2012م[2]، وهذا كونها تعتمد في تجارتها الخارجية على تلك الدول التي لها فيها استثمارات كبيرة لفروع شركاتها ومؤسساتها المالية، التي دخلت إلى السوق العالمية بقوة[3]، وتتمثل أهم صادراتها المواد المصنعة (76%)، المواد الزراعية (14%)، بالإضافة إلى الأسلحة[4]، أما أهم وارداتها فتتمثل في المواد المصنعة والنفط (18%) من وارداتها، وهذه النسبة العالية من النفط تجعلها تعاني من التبعية للدول المنتجة له، ومن بينها الجزائر[5].

4. الإستثمارات الخارجية المباشرة: تمثل 2% من مجموع الاستثمارات العالمية و 11,5% من استثمارات الاتحاد الأوروبي في الخارج[6].

5. السياحة: يساهم هذا القطاع بتطوير الإقتصاد الفرنسي وديناميكيته، فهذه الدولة تمثل وجهة 31% من سياح العالم[7].

والجدير بالملاحظ أنَ الجزائر تعدٌ دولة فتية تحاول في كل مرة النهوض بإقتصادها، لذا تقوم في كل مرة بإصلاحات مختلفة من أجل بناء قاعدة اقتصادية قوية، وأكبر مشكلة يعاني منها الاقتصاد الجزائري هي تبعيته للمحروقات، مما يجعله هشا واختراقه سهلا. وعلى الرغم من كل ما تقوم به السلطات من أجل تطوير القطاعات الأخرى كي تساهم في الناتج الوطني والتجارة الخارجية، إلا أن قطاع المحروقات يبقى هو المحتكر للصادرات الوطنية.

أما فرنسا فهي في مصاف الدول المتقدمة، والتي يتميز اقتصادها بالتطور في مختلف المجالات، وتنوع صادراتها وتحقيقها للاكتفاء الذاتي خاصة في القطاع الزراعي، إلاَ أنَ مشكلة هذا الإقتصاد تظلُ تكمن في تبعيته للمحروقات وتأثره بإرتفاع أسعاره.

ولهذا فإنَ العلاقة بين الدولتين في هذا القطاع قوية كون أن كل واحدة منهما تعتمد على الأخرى في مجال معين، ففرنسا تحتاج إلى النفط الجزائري والجزائر تعتمد على فرنسا فيما يخص المواد المصنعة والزراعية.

---

[1] Ministère des finances et de l'Economie : Note sur l'Economie et le Commerce (France), Québec, Canada, 26 Septembre 2003, p. 4.

[2] Nicole Bricq : Résultats sur le Commerce Extérieur, Bercy, France, 7Féverier 2013, p.48

[3] صالح سعود: الاستراتيجية الفرنسية حيال الجزائر منذ 1981 إلى الان (دراسة مستقبلية), مرجع سبق ذكره, ص.ص. 50-51

[4] Nicole Bricq : op.cit. , p4

[5] صالح سعود: الاستراتيجية الفرنسية حيال الجزائر منذ 1981 إلى الان (دراسة مستقبلية), مرجع سبق ذكره, ص 49

[6] Ministère des finances et de l'Economie : Note sur l'Economie et le Commerce (France), op.cit., p. 4

[7] Conseil National du tourisme : Optimiser les retombées Economiques du Tourisme de la France ; propositions d'action, session 2011-2012, p. 15.

المبحث الثالث: الأسس الإجتماعية (الثقافية)

هناك علاقة وطيدة بين التجانس الإجتماعي لدولتين وبين الاتصال المتبادل بينهما، أي أنَه يزداد احتمال أن تسلك الدول المتشابهة سلوكا تعاونيا إندماجيا[1]، بالإضافة إلى الثقافة المشتركة التي تؤدي إلى التعاون بين الدول، ولكن فيما يخصُ الجزائر وفرنسا ففي مقدمتهما تختلفان تماما، في طبيعة المجتمع واللغة والدين والعادات والتقاليد.

فكيف يساهم هذا الإختلاف في تباعد أو تقارب العلاقات الجزائرية الفرنسية؟

وهذا ما سنحاول الإجابة عليه من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأوَل: الأسس الإجتماعية

عند الحديث عن العلاقات الجزائرية الفرنسية يتبادر في إلى الأذهان الجالية الجزائرية الموجودة في فرنسا، التي تساهم في بعض الأحيان في تقارب الدولتين وفي أحيان أخرى العكس.

أولا: مسار تنامي تواجد الجالية الجزائرية في فرنسا

منذ ثلاثينيات القرن التاسع عشر أصبحت هناك حركية ديناميكية غير مسبوقة فيما يتعلق بتنقل الأشخاص الأوروبيين بين الجزائر وأوروبا، فقد كانوا ينتقلون بأعداد كثيرة، ما أدى بالسلطات الفرنسية في الجزائر إلى انتزاع ممتلكات الجزائريين وتوزيعها على المعمرين، وفيما بعد أصبح الجزائريون أيضا يهاجرون إلى أوروبا خاصة إلى فرنسا، بحثا عن العمل، وهروبا من ظلم المستعمر، ويبين هذا الجدول تطور الجالية المهاجرة إلى فرنسا (1012م_1984م).

جدول رقم (4) : تنامي الجالية المهاجرة إلى فرنسا (1012م_1984م)

السنوات	1912	1920	1932	1936
الجالية المهاجرة	5000	120000	65000	32 000
السنوات	1946	1962	1974	1984
الجالية المهاجرة	200000	25149	820000	300000

المصدر : الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ،وضع الجالية الجزائرية في الخارج،المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ،لجنة الجالية الجزائرية في الخارج ،28-29أكتوبر 1977 م ،ص14.

[1] جنسن لويد: تفسير السياسة الخارجية، تعريب: محمد بن أحمد مفتي ومحمد السيد سليم، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1989، ص. 14.

اختلف عدد المهاجرين إلى فرنسا عبر السنوات (1912_1984) السابقة، وهو الملاح من خلال هذا الجدول، وهذا الاختلاف يعود لعدة أسباب من بينها ، الأوضاع الاقتصادية التي مرت بها كل من فرنسا والجزائر ، بالإضافة إلى المتغيرات الخاصة بفرنسا والتي كانت تصدر على إثرها قوانين حول المهاجرين على غرار قانون 10 أوت 1932 م، الذي ينص على إحتمال رفض استقبال بعض المهاجرين إلى فرنسا ، وذلك سببه الأزمة المالية العالمية عام 1929 م. حتى عام 1948 التي كانت الهجرة متعلقة بالرجال فقط، ولكن بعد هذه السنة أخذت منحى آخر وهو جمع الشمل العائلي، والاستيطاني[1]، ولأن فرنسا في هذه الفترة كانت بحاجة إلى اليد العاملة لإعادة بناء إقتصادها، بسبب إنهياره جراء الحرب العالمية الثانية، وانخفاض نسبة المواليد لديها، بحيث وصل عدد المهاجرين الجزائريين في عام 1962م حوالي :000 350 مهاجر، وكانوا يعملون بأجور منخفضة، وبمشقة وفي الأعمال التي يرفض الفرنسيون العمل فيها.

ثانيا: وضعية الجالية الجزائرية في فرنسا

عانى المهاجرين الجزائريين كثيرا من التمييز العنصري وعداء الأقدام السوداء لهم، لان الأوروبيون الذين كانوا يعيشون في الجزائر لم يرغبوا بالعودة إلى فرنسا، لكن استقلال الجزائر أرغمهم على مغادرة البلاد[2]، بالإضافة إلى أنَ استرجاع الاقتصاد الفرنسي لعافيته، جعل العمال المهاجرين الذين ساهموا بشكل فعال في الإقلاع به، عبئا على المجتمع الفرنسي، فبدأت السلطات الفرنسية، خاصة منذ ثمانينات القرن العشرين، بوضع مشاريع القوانين الخاصة بالمهاجرين من اجل وضع عوائق أمام تواجدهم ،على غرار الإجراءات التي وافق عليها مجلس الوزراء الفرنسي عام 1984، والتي رمت إلى [3]:

_ وقف عمليات تجميع عائلات المهاجرين ،إلا عبر شروط قاسية .

_ إعادة الاجانب الموجودين في حالة غير شرعية ، ومنعهم من دخول التراب الفرنسي مرة ثانية، بالإضافة غلى إنشاء مركز للإحتجاز الإداري للذين لا يرغبون في إعادة ترحيلهم إلى بلدهم ، وقد تسبب تزايد عدد المهاجرين في فرنسا في ظهور تيارات عنصرية تعبر عن مناهضتها وكرهها لوجود هذه الجالية فوق التراب الفرنسي، وبدأت تدعو إلى طردهم،لأنهم سبب تدهور الأوضاع الإقتصادية، وارتفاع نسبة البطالة، وقد اتخذت السلطات الفرنسية عدة قرارات لمواجهة المهاجرين وطردهم، على غرار قرار **باسكوا** الذي اتخذه **شارل باسكوا** (وزير داخلية فرنسا

[1]http:// www.ahewar.org/debat/show_art_asp?aide:40090(wnsulté le 05_03_2014 à 13h30)

[2] Marie Muyl,les français d'algerie socio_histoire d' une identité,thèse doctorat université paris 1 panthéan sorbonne , paris,France,2007 ,p398.

[3] صالح سعود،الاستراتيجية الفرنسية حيال الجزائر منذ 1981 إلى الأن (دراسة مستقبلية) ،طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع ،الجزائر ،2009 ،ص،ص 158،159 .

1986م_1988م)[1]، كما قامت فرنسا بمحاولة دمج بعض المهاجرين في المجتمع الفرنسي عبر منحهم الجنسية الفرنسية وتسوية أوضاع بعضهم ،خاصة المقيمين منهم بطريقة غير قانونية ، ولكن سياسة الإدماج هذه باءت بالفشل [2].

أدت أزمة التسعينات في الجزائر إلى توتر العلاقات الفرنسية الجزائرية، وذلك بسبب اتخاذ فرنسا إجراءات صارمة ضد الجزائريين، سواء في المطارات أو المؤسسات، وغيرها من الأماكن العامة والخاصة، بالذات بعد حادثة اختطاف(الطائرة الفرنسية Airbus سنة 1992م)، من طرف مسلحين جزائريين وأحداث (باريس 1995) وهو ما جعل **شارل باسكوا** _الذي عاد إلى وزارة الداخلية ما بين 1995م–1997م يقوم بالتضييق على المهاجرين الجزائريين، حتى وصل الحال بالسلطات الفرنسية إلى الإعتماد على المغرب والسعودية في إدارة بعض الجمعيات والمساجد التي كانت تدار قبل ذلك من طرف جزائريين .[3] كما زادت فرنسا من الإجراءات الأمنية الخاصة بالجزائريين، بالخصوص في المطارت ، وأكثر من ذلك أدرجت الجزائر في القائمة السوداء في ما يخص الإرهاب، وهو ما جعل السلطات الجزائرية ترفض هذا القرار على أساس أنها تقوم بمجهودات كبيرة فيما يخص مكافحة الإرهاب[4]

على الرغم من كل القوانين والإجراءات وفي بعض الأحيان التمييز ضد المهاجرين الجزائريين تبقى فرنسا الوجهة الأولى بالنسبة للجزائريين ، سواء كانوا سياحا أو طلبة أو الباحثين عن العمل، بالذات الشباب منهم [5]،حيث تقوم نسبة عالية من الراغبين في السفر إلى الخارج من الجزائريين بطلب التأشيرة لدخول الأراضي الفرنسية،ففي عام 2013 تم طلب 147282 تأشيرة ، رفض منها 26% أما سنة 2012 م فقد وصل العدد إلى 280144 طلب،وتم رفض 25،3 % [6] وفي كل سنة تختلف نسبة المطالبين بالتاشيرة وتختلف أيضا نسبة القبول والرفض[7]، وتعتبر الجالية الثانية في فرنسا من حيث العدد بعد الجالية البرتغالية .[8]

لكن ما يقلق السلطات الفرنسية ليس المهاجرون الشرعيون بل هم الموجودين في فرنسا بصفة غير شرعية، فحسب تصريحات السفير الفرنسي برنارد باجلت Bernard Bajoltt فقد بلغ عددهم 350.000 مهاجر جزائري غير شرعي, يقيم فوق التراب الفرنسي[9]. تعمل سلطات هذه الدولة على طردهم من فرنسا، و منع دخول آخرين إليها. حيث أصبح المهاجرون غير الشرعيين

[1] نفس المرجع 159

[2] Benoit Normand ,L'integration menacé ,la France plurielle, cahier francais ,n °352,p 5

[3] صالح سعود ،الاستراتيجية الفرنسية حيال الجزائر منذ 1981 إلى الأن (دراسة مستقبلية) ،مرجع سبق ذكره ،ص 169 .

[4] http:// www.djazairess.com /echorouk/52 302 (consulté le 03.03.2014 à 13h15)

[5] http:// www.agoravax.org(consulté le 03.03.2014 .à 13h 19)

[6] http:// www.ambafrance_dz.org(consulté le 03.03.2014 à11h45)

[7] http:// aida-association.org/diaspora/index.php ?sr :6 (consulté le 03.03.2014 à13h45).

[8] Jean pierre dufaw,op.cit.p13.

[9] www.agoravox.org (consulté le 03/03/2014 à13h10)

يمسون بالأمن الفرنسي ومواطنيها، خاصة مع قيامهم في معظم الأحيان بأعمال غير قانونية كالتهريب، والمخدرات ...

أما فيما يخص الجالية الفرنسية في الجزائر فهي ليست بقدر الجالية الجزائرية بفرنسا، وصل عددهم عام 2009م 18739 مهاجرا. و في عام 2012م حوالي 30000 مهاجر، حسب المسجلين في القنصلية الفرنسية بالجزائر[1].

و على العموم يمكن الإشارة إلى أن الجالية الجزائرية في فرنسا، ساهمت في بعض الأحيان في توتير العلاقة بين البلدين، و في أحيان أخرى في تقاربهما، و لكن تراجع تأثيرها أمام تصاعد الجالية المغربية في هذا البلد و تصاعد تأثيرها.

و لا يمكن للدولتين الجزائرية و الفرنسية تجاهل الجاليتين، خاصة فيما يتعلق بالجالية الجزائرية في فرنسا لحجمها الكبير، و بهذا تكون الدولتان قد ارتبطتا بأشد و أقوى الروابط، ألا وهي الروابط الاجتماعية الثقافية، التي لا تزال تلعب دورا مهما في مسار العلاقات.

[1] Jean pierre Dufaut,op,cit, P13

المطلب الثاني: الأسس الثقافية

تتكون ثقافة أي مجتمع من أفكاره و معتقداته و لغته و فنونه وقيمه و عاداته و تقاليده وقوانينه و غير ذلك من وسائل حياته و نشاط أفكاره[1], لذا نجد أن كل مجتمع يختلف عن غيره في الثقافة. و على الرغم من السيطرة الاستعمارية على الجزائر التي دامت أكثر من 130 سنة و التي حاولت عبرها تدمير كل رموزها الثقافية و هويتها الوطنية، إلا أن الشعب الجزائري استطاع الحفاظ على جذوره التاريخية و انتمائه الثقافي، و ذلك بسبب ثقافته التي تمد في أعماق التاريخ.

قد كانت فرنسا على وعي كبير بأهمية هذا المكون في المجتمع. و هي التي تستمد مبادئ وأسس ثقافتها من الثورة الفرنسية، والتي تظهر أنها تعمل على إيصالها للعالم[2]، حيث عملت أثناء احتلالها للجزائر على فرنسة الثقافة الجزائرية وهويتها، و إلغاء التعليم الأصلي العربي، وفرضت اللغة الفرنسية[3]، ولكن الشعب الجزائري لم يذب في الوعاء الثقافي الفرنسي على الرغم من كل هذه كان موجودا المحاولات، إلا أن تأثره في بعض الجوانب و بعض الفئات بهذه الثقافة.

و سيتم التركيز على عنصرين أساسيين في هذه الدراسة وهما اللغة و الدين باعتبارهما من أهم مقومات الثقافة ومن ابرز العوامل المؤثرة في العلاقات الجزائرية الفرنسية.

أولا: اللغة في العلاقات الجزائرية الفرنسية

عملت فرنسا على تفريغ الثقافة الجزائرية من محتواها، و تعويضها بمقومات ثقافتها لذا استبدلت اللغة العربية باللغة الفرنسية في مختلف الميادين، و من اجل تكريس حضورها الثقافي غداة الاستقلال، حرصت على ربط الجزائر المستقلة حديثا باتفاقيات التعاون الثقافي و العلمي في إطار اتفاقيات ايفيان*. وهكذا تحقق التبعية الثقافية للشعب الجزائري لفرنسا فيما يسمى بغزو الأرواح و العقول La colonization des âmes و يقول Thiba في هذا الشأن « سوف تقوم سياسة التعاون الثقافية على ضمان استمرار عملية الهيمنة الفرنسية على المغرب العربي، لان هذه السياسة سوف تخلق بنية فوقية (نظام سياسي) خادمة للامبريالية الفرنسية...».

و عليه قامت فرنسا بتجنيد آلاف الأساتذة و المعلمين في مجال التربية و التعليم، و لكن تناقصت أعدادهم عبر السنوات و منذ 1981. و هذا ما يبينه الجدول التالي:

[1] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي,الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (عربي- انجليزي), بدون بلد النشر، بدون سنة،ص139.
[2] صالح سعود, الإستراتيجية الفرنسية حيال الجزائر منذ 1981 إلى الآن (دراسة مستقبلية),مرجع سابق ذكره, ص51
[3] يحي ابوزكريا, مرجع سبق ذكره, ص29
* فبحكم المادة الثانية منها لفرنسا الحق في ملكية 5 مراكز بحث من 18 ثانوية, و 2430 مؤسسة تعليم ابتدائي موزعة عبر كامل التراب الوطني الجزائري.

جدول رقم(5): عدد المدرسين الفرنسيين في الجزائر (1966م_1981م)

السنوات	1966	1971	1979	1980	1980	1981
عدد المدرسين	812	500	2416	2968	2059	297

La source : Salam Mouhoubi,la popilique coopération Algéro-Française: Bilan et perspective , op.cit,P255

إن سبب زيادة المدرسين في الفترة ما بين 1966–1980 هو عدم وجود طبقة مثقفة في الجزائر قادرة على تكوين أجيال وتعليمهم, لذا اعتمدت الجزائر على المدرسيين الفرنسيين حسبما تم الاتفاق عليه في اتفاقيات إيفيان.

لكن هذا سبب مشكلا كبيرا في الجزائر وهذا بظهور نموذجين ثقافيين بعد الاستقلال وهما[1]:

– نموذج وطني و هو نموذج الشعب الذي طالب بتحقيقه.

– نموذج تغريبي و هو نموذج الطبقات التي تشبعت و تأثرت بالثقافة الفرنسية.

بهدف إيجاد حل للسيطرة الفرنسية في الميدان التعليمي الجزائري، توجهت القيادة الجزائرية إلى الدول العربية من أجل الحصول على أساتذة، من جهة و من أجل بداية تشكيل نخبة مثقفة جزائرية من جهة أخرى يمكنها أن تمسك بزمام التربية في الجزائر، إلا أنَ هذه النخبة تلقت تعليمها على أيادي فرنسيين، لذا وجدت صعوبة كبيرة عند توجه الجزائر إلى سياسة التعريب والتدريس باللغة العربية.

على الرغم من أن الدستور الجزائري لعام 1963 قد نص على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية، إلا أن كل الإدارات و الوزارات ومختلف المؤسسات ما تزال تسيطر فيها اللغة الفرنسية، وحتى الشعب الجزائري مازال البعض منهم يتعاملون فيما بينهم باللغة الفرنسية[2].

بهدف القضاء على اللغة الفرنسية في الجزائر قامت مجموعة من أعضاء المجلس التأسيس – البرلمان – بمشروع لغرض التعريب في عهد بن بلة، و ركزوا فيه على مجال التربية و التعليم لكون هذا القطاع هو مستقبل البلاد[3]، لكن باءت هذه المحاولة بالفشل بسبب رفض الحكومة له وتذرعها بالصعوبات التي تلاقيها في هذا المجال.

أمَا هواري بومدين فقد أعطى أهمية كبيرة لمسألة اللغة العربية، لذا قام بمحو الأمية باللغة العربية، وتعريب العلوم الإنسانية في الجامعات الجزائرية، إلا أن بعض المجالات مازالت حتى

[1] حسين بن ضيف: البعد السياسي و الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الفرنسية منذ 1989,رسالة ماجستير,كلية العلوم السياسية و الإعلام,جامعة الجزائر,2009,ص26.

[2] ستورا بنجامين,مرجع سبق ذكره,ص76.

[3] يحي ابوزكريا,مرجع سبق ذكره,ص29.

اليوم تدرس باللغة الفرنسية كالطب و التقانة، و كانت فرنسا تقدم مساعدات مالية لتكوين الطلبة الجزائريين[1]. أما فيما يخص الأدوات الإعلامية والصحفية، ففي البداية كانت معظم البرامج التلفزيونية والصحف باللغة الفرنسية، خاصة التي كانت تحضى بشعبية كبيرة في أوساط الشعب الجزائري[2] .

إلا أن الإصلاحات التي تمت في الجزائر عام 1988م، أدت إلى ظهور أحزاب مختلفة، منها المدافعة عن اللغة العربية و التي يجب تفعيل ترسيمها، وأحزاب أخرى تدافع عن اللغة الفرنسية كونها لغة التطور و العصرنة.

أما اليوم فالشراكة في المجال الثقافي بين الجزائر وفرنسا تركز كثيرا على الجامعة و ذلك بتبادل الطلبة أو بعثات التدريس والبحث العلمي، فهناك 268 مشروع شراكة علمية بينهما في طور التنفيذ و التمويل من طرف فرنسا، في إطار برنامج CMEPTASSILI [3] كما تلعب المراكز الثقافية والمدارس الخاصة الفرنسية بالجزائر دورا مهما في ترويج الثقافة الفرنسية و لغتها و قيمها، حيث توجد بالجزائر 6 مراكز و مدرستين[4].

و قد توجت كل جهود فرنسا في نشر لغتها في الجزائر، لكون هذه الأخيرة الدولة الثانية في العالم من حيث متحدثي اللغة الفرنسية بعد فرنسا، حيث يفضل 57% من الجزائريين التواصل باللغة الفرنسية[5]، أي ما يقارب 16 مليون متحدث من مجموع 37 مليون نسمة[6]، وهذا بسبب شيوع هذه اللغة في حياتهم اليومية و المهنية، و المراسلات الإدارية في مختلف المؤسسات، و أكثر من ذلك في بعض البيوت الجزائرية، بالإضافة إلى الجالية الجزائرية الموجودة في فرنسا، التي تأتي إلى الجزائر بنسب كبيرة منها، بالتالي تحمل معها الثقافة الفرنسية، و تستعمل لغتها مما يساعد على نشرها بين المواطنين الجزائريين العاديين.

أما فيما يخص اللغة العربية في فرنسا فلم تحضى بأي اهتمام من طرف السلطات الفرنسية رغم النسبة العالية للجالية العربية، و تدريسها ظل مهمشا حيث كتب "Paul Balta" حول هذا الموضوع و يقول«....أن الثقافة لا تنمو دون تبادل إلا أن الجانب الفرنسي لم يبذل سوى القليل من اجل تطوير الدراسات العربية و بالتعريف بالعالم العربي الإسلامي، إذ يدرس قرابة ¾ تلاميذ السلك الثاني,اللغة الانجليزية و يختار باقي اللغات الألمانية و الاسبانية و الايطالية و إلى حد ما الروسية، فهذا أمر مستساغ، لكن أن يختار فقط خمسمائة من تلاميذ فرنسا اللغة العربية، فهذه لغة

[1] منيرة بلعيد,مرجع سبق ذكره,ص23

[2] ستورا بنجامين, مرجع سبق ذكره,ص ص76-77

[3] Conference des président des universités et haut conceil de la cooperation internationale, Enquete sur les Relations des universités avec les endeveloppement, Paris, France, Septembre2007, P45.

[4] فاطمة بيرم,أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة,رسالة ماجستير, كلية الحقوق جامعة باتنة,الجزائر,2009-2010,ص171.

[5] Ammar Azzozi :La France Maghreb :statu aubivalet d'une lague,synergee Europien, 2008, P47.

[6] Jean pierre Defau,op.cit ,P15.

مستهجنة في الوقت الذي نعرف أن جيراننا بدؤوا منذ الاستقلال يشقون طريقهم و أنهم يمثلون الشريك التجاري الأول لفرنسا بعد ألمانيا.....»[1].

و من جهة أخرى، تحتضن الجامعات الفرنسية الآلاف من الطلبة الجزائريين، والتي ارتبطت هجرتهم بالهيمنة الفرنسية المباشرة على بلدهم، وارتفعت هجرتهم هذه، أو ما يسمى أيضا بهجرة الأدمغة، بعد الاستقلال كون الظروف لا تساعدهم في الجزائر بالإضافة إلى صعوبة العمل بعد التخرج. لذا يفضلون الهروب إلى الخارج، بالدرجة الأولى إلى فرنسا، بسبب كونهم يتقنون اللغة الفرنسية والأقرب من حيث المسافة. شجع ساركوزي هذا النوع من الهجرة و هذا فيما سماه بالهجرة الاختيارية (Immigration choisie).

رغم كل هذا إلا أنَ نية فرنسا ليست حسنة، فهي تريد أن تجذب إليها المثقفين الجزائريين وعلمائها، بعدما درستهم الجزائر وأصبحوا قادرين على العطاء، فعدم توفر المناخ الجيد في بلدهم، جعلها تستغل الفرصة، وتفتح لهم أبوابها، وتوفر لهم المناخ المناسب للإنتاج والعطاء، لتستفيد منهم.

والجدير بالذكر أن الجزائر ليست عضوا في منظمة الفرانكفونية، إلا أنها أصبحت تشارك في قمم هذه المنظمة منذ قمة بيروت 2002م، و ذلك في محاولة فرنسية لاستدراجها إلى عضوية هذه المنظمة و لو بصفة غير مباشرة[2].

ثانيا: الدين في العلاقات الجزائرية الفرنسية

حاولت فرنسا أثناء الاحتلال إبعاد الجزائريين عن الدين الإسلامي و دفعهم إلى اعتناق الدين المسيحي، وهذا سواء عن طريق الإغراء بتقديم الكنائس للمساعدات أو عن طريق القوة، لكن الشعب الجزائري بقي متمسكا بدينه. إنَ زيادة نسبة الجالية الجزائرية المتمسكة بدينها وثقافتها في فرنسا بالإضافة إلى الأحداث العنيفة التي عرفتها الجزائر خلال التسعينيات، وظهور نظرية صدام الحضارات لصامويل هنتنغتون* في الولايات المتحدة الأمريكية ، ثم أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001م في الولايات المتحدة الأمريكية من المسلمين و تصاعد ما يسمى بالاسلاموفوبيا، كل هذا أدى إلى تخوف الفرنسيين من ارتفاع نسبة المهاجرين المسلمين الجزائريين في فرنسا، وأصبحت هذه الدولة خلال السنوات الأخيرة أنموذجا عن نظرية صدام الحضارات (ترى هذه النظرية أنَ المسلمين سيقومون بغزو دول الشمال ليس عن طريق الدبابات و الأسلحة وإنما عن طريق الهجرة و حملهم معهم لمعتقداتهم و ثقافتهم و تقاليدهم و دينهم.). فيقول في هذا الصدد: «إن فرنسا بحكم موقعها الجغرافي و تركيبتها الاجتماعية تجد نفسها في الصنف الأول لمن يقودون المعركة ضد

[1] منيرة بلعيد,مرجع سابق ذكره, ص22

[2] جيلالي بشلاغم,العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل اليمين المتطرف2002-2010,كلية الحقوق و العلوم السياسية, جامعة ابوبكر بلقايد,تلمسان,الجزائر,2010-2011,ص48.

الاسلاموية»[1]. فعدة ملايين من المواطنين المسلمين–غالبيتهم من أصل عربي– يشكلون أهدافا مهمة للدعاية المحلية أو الواردة من الخارج، والتي هي بلا شك أنشط و حقيقة أن العشرات من الفرنسيين المسلمين قد التحقوا بشبكات القاعدة في السنوات الأخيرة تؤسس لهذه الدعاية[2]. وهذا يعني أنَ فرنسا (التي هي دولة من الشمال و التي تقع على حافة البحر المتوسط، والذي يعيش على حافته الأخرى الملايين من المسلمين، والذين يقومون بالهجرة إلى أوروبا بنسب عالية كل سنة) من البديهي أن تكون في أول القائمة في هذه المعركة ضد المسلمين.

ولكن في حقيقة الأمر هذه الفكرة روج لها الغرب من أجل تشويه سمعة الإسلام والمسلمين، بالإضافة إلى خلق عدو، لأنه حسب البعض، لا تستطيع الحضارة الغربية أن تعيش بدون عدو، وهذا ما هيأ أرضيته صامويل هنتغتون وروَج له الغرب.

* صدام الحضارات:يرى صامويل هنتغتون أن الصراعات في القرن الواحد و العشرون ستكون أسبابها ثقافية و تكون بين الحضارات و خاصة مع تصاعد ثقل التطرف الإسلامي الذي يشكل خطرا على الحضارة الغربية.

[1]صامويل هنتغتون,صدام الحضارات:إعادة صنع النظام العالمي,ترجمة طلعت الشايب,ط2,بدون دار النشر,بدون بلد النشر,1999,ص920

خلاصة الفصل :

تقوم العلاقات الجزائرية الفرنسية على مجموعة من الأسس التي لها أهمية بالغة ولا يمكن تجاهلها أو تجاوزها.

رغم استقلال الجزائر منذ عقود إلا أن الذاكرة والإرث التاريخي يوتر العلاقات بين البلدين بسبب عدم القدرة على نسيان الماضي وتجاوزه رغم بعض المحاولات من الطرفين.

ونظرا لأهمية التاريخ في العلاقات بين البلدين، في كل مرة تتغير المواقف الرسمية الفرنسية تجاه الجزائر، ومحاولة إبقاء الجزائر منطقة نفوذ فرنسية من جهة ومن جهة أخرى توطيد العلاقات معها من أجل تحقيق مصالحها، ولكن مع التمسك بعدم الاعتذار للجزائر، أما الطرف الجزائري فموقفها واضح منذ الاستقلال، فهي تحاول عدم توتير العلاقة بينهما وتركز أكثر على المستقبل، كما قاله مرارا الرئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة".

رغم كل ما حدث في العلاقات الجزائرية الفرنسية من الناحية السياسية، لم يظهر مساعي جدية إلى تحسين العلاقات، وخاصة من جهة الطرف الفرنسي فالخطوط العريضة في السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الجزائر لم تتغير رغم تغير لون الحكومة الفرنسية، على عكس الجزائر التي بقيت معظم أفعالها عبارة عن ردود أفعال لما يصدر من فرنسا إلا في عهد الرئيس بومدين الذي حدث العكس.

أما فيما يخص الاقتصاد فالعلاقة بين البلدين وطيدة وكل واحدة تحتاج إلى الأخرى ولو أنَ ذلك ليس بنفس الدرجة.

على كل حال، فإنَ القادة السياسيين في كلتا الدولتين على وعي تام بقيمة العلاقة بين البلدين وأنه لا يمكن الاستغناء عن بعضهما البعض، لذا ففي كل مرة تحدث توترات بينهما يقومون بإعادة المياه إلى مجاريها.

تلعب الجالية دورا كبيرا في التأثير على العلاقة بين البلدين، في بعض الأحيان ايجابيا وأحيان أخرى سلبيا، وخاصة فيما يخص الجالية الجزائرية في فرنسا التي تبلغ تقريبا مليون شخص والذين لهم ثقافة خاصة بهم، ما جعلهم يتعرضون لمضايقات، خاصة بعد كل ما حدث في التسعينات في الجزائر و تصاعد ظاهرة الإرهاب العابر للحدود.

وتعمل فرنسا على نشر ثقافتها في العالم, والجزائر جزء من هذا العالم، وقد استطاعت التأثير على الجزائريين الذين أصبحوا يستعملون اللغة الفرنسية في مختلف الميادين.

الفصل الثاني:

العلاقات الإقتصادية
بين
الجزائر وفرنسا
بعد الحرب الباردة

الفصل الثاني: العلاقات الإقتصادية بين الجزائر فرنسا

تكمن مكانة القدرات الاقتصادية وتأثيرها في التقارب بين البلدين، فيما تحتاج إليه كل منهما، ففرنسا بحاجة إلى المواد الأولية، وخاصة الطاقة بالإضافة إلى الأسواق الخارجية، في حين تحتاج الجزائر إلى المواد الغذائية ومختلف المواد الصناعية، وقد أكد على ذلك الوزير الأول الجزائري* في 2013م حين قال: « نحن بحاجة إلى فرنسا وفرنسا بحاجة إلينا[1]، وسنسير وفق هذا الإتجاه وسنعمل كل ما في وسعنا لتنمية المحاور الاقتصادية»[2]، فكلتا الدولتين بحاجة إلى الأخرى، لكن المشكلة تكمن في قيمة هذه الحاجة ونظرة كل واحدة إلى نظيرتها.

وتظهر أهمية الاقتصاد في العلاقات الجزائرية الفرنسية في عدد رجال الأعمال الذين يرافقون المسؤولين السياسيين في الزيارات العالية المستوى بين البلدين، على غرار انتقال مايقارب 150 رجل أعمال مع الرئيس نيكولا ساركوزي، وأكثر من 50 رجل أعمال مع الزيارة الأخيرة للرئيس الحالي فرنسوا هولند في 2012.

ونظرا للعلاقات المتشابكة بين الدولتين والتوترات السياسية التي تتخللها في كل مرة، سنحاول في هذا الفصل دراسة أهم الميادين الاقتصادية التي تتعامل فيها الدولتان، ومدى تأثرها بالجانب السياسي، وذلك بتقسيمه إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: العلاقات التجارية بين الجزائر وفرنسا

المبحث الثاني: الاستثمارات الفرنسية المباشرة في الجزائر

المبحث الثالث: دور الطاقة في العلاقات الجزائرية الفرنسية.

* عبد المالك سلال عند استقباله لنظيره الفرنسي جون مارك أيرولت Jean-Marc Ayrault في ديسمبر 2013م.

[1] El Watan, 17 Décembre 2013.

[2] http://arabic.news.cn/economy/2013-12/17/c_132973649.htm (consulté le 19/03/2014 à 14H30).

المبحث الأول: العلاقات التجارية بين الجزائر وفرنسا

تعتبر التجارة من أهم ميادين التعامل بين الجزائر وفرنسا، وهذا يظهر من خلال أرقام المبادلات التجارية بين البلدين. تخضع العلاقات بينهما في هذا المجال لاتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي منذ 2005م عندما دخل حيز التنفيذ، لذا سنتطرق في المطلب الأول إلى هذا الاتفاق، أما في المطلب الثاني فهو مخصص لتحليل المبادلات التجارية بين الدولتين.

المطلب الأول: إتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

يرتبط الإتحاد الأوروبي والجزائر من خلال اتفاق الشراكة (AA)، الذي تم توقيعه في 19 ديسمبر 2001م بمقر اللجنة الأوروبية ببروكسل، وهذا بعد سلسة من المفاوضات، ليتم في النهاية الوصول إلى اتفاق نهائي في 2002/04/22م، والذي دخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005م.

أولا: محتوى الاتفاق

يندرج هذا الاتفاق في إطار مسار برشلونة الذي دعت إليه المجموعة الأوروبية بغرض تطوير علاقات التعاون مع بلدان الضفة الجنوبية للبحر المتوسط.

تم الإمضاء عليه في فالنسيا (اسبانيا)، ولا ينحصر على إنشاء منطقة التبادل الحر فحسب، بل يشمل كذلك على جوانب اقتصادية (فرع تجاري، تعاون اقتصادي ومالي ، تدفقات استثمارية) و جوانب سياسية، واجتماعية وثقافية.

احتوى الاتفاق الجزائري –الأوروبي على ديباجة وثمانية (8) محاور تحتوي على 110 مادة. و تمثلت جوانبه فيما يلي[1]:

أ –**الجانب الأول** : يتمثل في إقامة حوار سياسي بين الطرفين، يسمح بإقامة علاقات دائمة للتضامن بين المتعاملين، تساهم في تحقيق رفاهية وأمن للمنطقة المتوسطية[2].

ب –الجانب الثاني : يتعلق بحرية تنقل بضائع التبادل التجاري، وذلك بإقامة منطقة حرة للتبادل، وهذا خلال فترة انتقالية تم تحديدها ب 12 سنة ابتداء من دخول الاتفاق حيز التنفيذ، وذلك طبقا لإجراءات المنظمة العالمية للتجارة (المادة06). وفيما يتعلق بمجال تبادل المنتوجات

[1] عزيزة سمينة: الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة, مجلة الباحث, عدد 2011/09, جامعة بسكرة, الجزائر, ص. 152-154.
[2] المواد: 3و4و5 من الاتفاق.

الفلاحية ومنتوجات الصيد البحري، تنصَ الاتفاقية على أن يعمل الطرفان على تحرير أوسع للمبادلات فيما بينهما بصفة تدريجية، وذلك بالتركيز على المبادئ الآتية:

-عدم فرض قيود كمية جديدة على الواردات واتخاذ إجراءات أخرى مماثلة على المبادلات بين الطرفين.

-إلغاء القيود الكمية والإجراءات ذات الأثر المماثل المطبقة على المبادلات.

-إمكانية اتخاذ إجراءات حمائية ووقائية في حالة ممارسة الإغراق في علاقاته مع الطرف الآخر، أو دخول منتوجات عن طريق الإستيراد بكميات وشروط من شأنها أن تلحق الضرر بالمنتجين الوطنيين.

ج -الجانب الثالث : يتعلق بحقوق التأسيس أو الإنشاء وتقديم الخدمات، حيث اتفق الطرفان على توسيع مجال تطبيق الاتفاق بشكل يسمح بإدراج الحق في إنشاء أو تأسيس المؤسسات في إقليم الطرف الآخر، وتحرير الخدمات.

د -الجانب الرابع : يتعلق بدفع رأس المال، والمنافسة وإجراءات أخرى اقتصادية، حيث تعهد الطرفان بالسماح بعملية الدفع وتسوية العمليات أو الصفقات الجارية بعملة قابلة للتحويل، مع الالتزام بإمكانية قيام كل طرف بعملية تحويل أو إخراج الأرباح الناتجة عن الرساميل المستثمرة، وحرية تنقل رؤوس الأموال المتعلقة بالاستثمارات المباشرة في الجزائر (المواد 39-38).

هـ -الجانب الخامس : يتعلق بالتعاون الاقتصادي، حيث التزم الطرفان على تقوية التعاون الاقتصادي الذي يخدم المصلحة المشتركة، وهذا في إطار الشراكة المنصوص عليها في الإتفاقية، ويتعلق هذا التعاون أساسا _حسب المادة (48) من الإتفاق_ بالقطاعات التي تعاني مشاكل داخلية، أو التي تم الإتفاق بشأن تحرير مبادلاتها بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، وكذا القطاعات التي تسمح بتسهيل التقارب بين الإقتصاد الجزائري والأوروبي، وخاصة فيما يتعلق بالقطاعات المؤدية إلى رفع مستويات النمو، وخلق فرص الشغل وتطوير المبادلات بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، وإعطاء الأولوية للقطاعات المؤدية إلى تنويع الصادرات الجزائرية.

و -الجانب السادس : يتعلق هذا الجانب بالتعاون الإجتماعي والثقافي، حيث تضمن الإجراءات الخاصة بالعمال، والتعاون الثقافي والتربوي.

ي-الجانب السابع : يتعلق بالتعاون المالي.

ن -الجانب الثامن : يتعلق بالتعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية.

والجدير بالإهتمام في هذه الدراسة، هو الجانب الثاني المتعلق بحرية تنقل البضائع في المبادلات التجارية، حيث اتصلت به مجموعة من الوثائق المتعلقة بحرية تنقل السلع، والتي تهتم بالإلغاء الفوري للرسوم الجمروكية أو عبر مراحل بالنسبة للبضائع الأصلية للاتحاد الأوروبي. ويمثل هذا الجدول السلع والمنتوجات المشمولة باتفاق التفكيك الجمركي:

جدول رقم (6): قوائم السلع والمنتوجات المشمولة بإتفاق التفكيك الجمركي 2005م

القائمة	وتيرة الإلغاء	نوع الانتاج	نسبة الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي
1	إلغاء فوري	المواد الأولية, [معدل الحماية الجمركية يتراوح مابين5%- 15%] تمثل الواردات من هذه المواد تقريبا 1.1مليار دولار	%23
2	سنتين بعد توقيع الإتفاقية ودخولها حيز التنفيذ وتمتد إلى 05 سنوات أي بنسبة 20 %سنويا	المنتوجات نصف المصنعة والتجهيزات الصناعية التي تمثل 26% من الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي أي تقريبا 1.2 مليار دولار	%26
3	يتم إلغاء الحقوق الجمركية على هذه المنتوجات بعد سنتين من توقيع الإتفاقية وتمتد إلى 10 سنوات، أي بنسبة 10 % سنويا	المنتوجات التامة الصنع أو النهائية وتمثل50% من الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي، أي تقريبا 2.3 مليار دولار.	%50

المصدر: عزيزة سمينة: الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة, مرجع سبق ذكره, ص 162.

تنص هذه الاتفاقية على الإلغاء الفوري للرسوم الجمركية للمواد الأولية والتي تمثل الواردات الجزائرية منها من الإتحاد الأوروبي حوالي 1,1 مليار دولار سنة 2005م، أي بنسبة 23% من مجمل الواردات الجزائرية منها.

أما المنتوجات نصف المصنعة والتجهيزات الصناعية فيتم الإلغاء بعد سنتين من توقيع الإتفاقية ودخولها حيز التنفيذ في 2007م، وتمتد إلى05 سنوات أي بنسبة 20 %سنويا، وتمثل هذه المنتوجات 26% من الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي أي ما يعادل 26%.

وفيما يخص المنتوجات التامة الصنع أو النهائية فيتم إلغاء الرسوم الجمركية عليها بعد سنتين من توقيع الإتفاقية وتمتد إلى 10 سنوات، أي بنسبة 10 % سنويا, وتمثل50% من الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي، أي تقريبا 2.3 مليار دولار.

دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في 2005م، وتبعها التوقيع على خارطة الطريق، المكمّلة لها في 2008م، وفي نفس العام تمَ إطلاق الاتحاد من أجل المتوسط (لتعزيز الشراكة الأورومتوسطية)[1].

ومن الأهداف التي تسعى الجزائر إلى تحقيقها من هذه الشراكة ما يلي:

- إندماجها مع أهم قوة إقتصادية، الإتحاد الأوروبي.
- تأقلمها مع المنافسة العالمية وقوانين منظمة التجارة العالمية.
- الدخول إلى منظمة التجارة الدولية كمجموعة ترتبط بمنطقة تجارية موحدة.
- الإنتفاع من الدعم الأوروبي للقيام بالإصلاحات الاقتصادية الضرورية.
- الإنتفاع بالإنجازات المستخلصة من الشراكة مع الإتحاد الأوروبي ، وبصفة خاصة في ما يخص الاستثمارات المباشرة.

ثانيا: المبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

يعتبر الإتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر حيث بلغ إجمالي التجارة بينهما حوالي 44.7 مليار أورو في عام 2011م. وهو يشكل المصدر الرئيسي للواردات إلى الجزائر، وهو أكبر سوق لصادراتها مع متوسط حصة قدرها 50٪ من إجمالي التجارة.

وتحتل الجزائر المرتبتين 12 و 20 بالنسبة لواردات الإتحاد الأوروبي وصادراته، على التوالي، و المرتبة 14 بين شركاء الإتحاد الأوروبي التجاريين الأساسيين، حيث غطت 1.4٪ من إجمالي التجارة في الاتحاد الأوروبي في عام 2011م، وارتفع إجمالي التجارة الثنائية بنسبة 13.75٪ منذ عام 2009م.

ويظهر أنَ الإتحاد الأوروبي قد حقق هدفه الأساسي من إتفاق الشراكة، حيث ازدادت الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي بنسب عالية منذ دخول الإتفاقية حيز التنفيذ وبداية التفكيك الجمركي، حيث بدأت ترفع القيود عن صادراته إلى الجزائر (وهذا الأمر متبادل أي رفع قيوده عن صادرات الجزائر أيضا). لكن يقتصر الأمر على المنتجات الصناعية مع إقصاء للمنتجات الزراعية و اليد العاملة، (التي ما تزال تعاني من إجراءات يطبقها الاتحاد تحدُ من حريتها).

[1] http://www.enpi-info.eu/mainmed.php?id=330&id_type=3&lang_id=470 (consulté le 14/04/2014 à 11H43)

وقد أكد مراد مدلسي وزير الخارجية الجزائري في 2011م، أنَ الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي ارتفعت من 11.2 مليار دولار في 2005 إلى 20.6 مليار دولار في 2010 [1]. وتغلب على الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي المواد المنجمية الخام والبتروكيميائية.

ثالثا: تقييم اتفاقية الشراكة:

ستؤدي الشراكة بين طرفين غير متكافئين في الإمكانات المادية والقدرات البشرية والتقنية والثقل السياسي، ستؤدي حتما إلى نتائج لصالح الطرف الأقوى ومكلفة للطرف الضعيف، أي أن الآثار الإقتصادية لهذه الاتفاقية ستكون غير ملائمة في بعض الجوانب، إذ أنها ستؤدي إلى خلق متاعب أخرى تضاف إلى تلك التي تتعرض لها المؤسسات العامة والخاصة الوطنية، مما يمكن أن يعرضها إلى الإفلاس لافتقادها للحماية من ناحية، وعدم قدرتها على منافسة منتجات دول الإتحاد الأوروبي من ناحية ثانية .

وقد أدى إلغاء الرسوم الجمركية إلى ميلاد ضغوط متزايدة على توازن المالية العامة في الجزائر، بسبب تقلص الإيرادات الجبائية من هذه الرسوم، كما أن التفكيك الجمركي من جانب واحد إزاء السلع الصناعية القادمة من الإتحاد الأوروبي، سيكون له أثر كبير على الميزان التجاري للجزائر، التي حققت خلال السنوات الأخيرة فوائض في ميزانها التجاري، وهذا بسبب زيادة الواردات من السلع الصناعية القادمة من أوروبا بوتيرة أكبر من الصادرات في المدى القصير، وهو أثر منطقي ناتج عن الشروط الهيكلية والتنظيمية الجديدة، حيث ستنشأ هذه الزيادة عن طريق ما يسمى بتحويل التجارة على حساب باقي الدول الصناعية، التي سوف تستفيد من هذا التفكيك الجمركي، لكن سرعان ما تتغير الوضعية على المدى المتوسط والبعيد باتجاه زيادة الصادرات، بسبب إعادة التخصيص في عوامل الإنتاج، وهذا لا يتأتى _ بطبيعة الحال _ إلا إذا كان الجهاز الإقتصادي للبلد مرنا، والسياسة الإقتصادية تتسم بالإستقرار، إضافة إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال وجلب الإستثمار الأجنبي[2].

ولقد أكدت المعطيات الأولية لتقييم مسار السنوات الأولى من إتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي على عدم إستفادة الجزائر منه، وهذا من خلال المؤشرات السلبية. وقد قيل على هذه الشراكة أنها "إستنزاف" طال الإقتصاد الوطني، الذي لم يجن سوى تسجيل ارتفاع غير مسبوق

[1] http://magharebia.com/ar/articles/awi/features/2011/05/19/feature-02 (consulté le 14/04/2014 à 11H53)

[2] http://dr.sassane.over-blog.com/article-118105425.html (consulté le 14/04/2014 à 11H50)

في قيمة الواردات من الاتحاد التي بلغت 80 بالمائة سنة 2008م، ويقابلها عراقيل يواجهها المستثمرون الجزائريون المتجهون نحو أوروبا[1].

المطلب الثاني: المبادلات التجارية بين الجزائر وفرنسا

إذا كان الإتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأول للجزائر ككتلة، ففرنسا هي الشريك التجاري الأول للجزائر فيما يخص العلاقات الثنائية بين البلدين، حيث أنَ فرنسا بكونها عضوا في الاتحاد الأوروبي إستفادت من مزايا إتفاق الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والجزائر.

أولا: الميزان التجاري بين الجزائر وفرنسا

بلغ حجم المبادلات التجارية بين البلدين 12.6مليار دولار سنة 2012 في مقابل 6 مليار دولار سنة 2003، فضلا عن اعتبار فرنسا من بين الدول الخمس الأولى في هذا المجال[2].

وتظهر عملية دراسة المبادلات التجارية بين الجزائر وفرنسا منذ استقلال الجزائر، أنَ فرنسا كانت المسيرة لعجلة هذه المبادلات لعدة عقود وأن هذه الدولة طالما كانت الشريك الأول للجزائر، وبقيت لعدة عقود الممون الأول لها وصاحبة المرتبة الأولى.

ويبين لنا هذا الجدول تطور المبادلات التجارية بين البلدين منذ 2007م مع تبيان قيمة الواردات الجزائرية من فرنسا وقيمة الصادرات بالإضافة إلى وضعية الميزان التجاري بينهما .

[1] حسب ما ذكر مصطفى بن بادة وزير التجارة، للمزيد من المعلومات أنظر:
http://sawt-alahrar.net/oldsite/modules.php?name=News&file=article&sid=8690 (consulté le 14/04/2014 à 11H53)

[2] http://essalamonline.com/ara/permalink/30745.html#ixzz2wPBUXtsL (consulté le 12/03/2014 à 13H30)

جدول رقم (7): تطور الميزان التجاري بين الجزائر وفرنسا منذ 2007:(القيمة بالمليون دولار)

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الصادرات خارج المحروقات	35335	43468	21629	22398	21057	21057	58746
الصادرات من المحروقات	374663	592540	420805	355196	629700	592011	6556,93
مجموع الصادرات	4099,71	6360,70	4424,35	3775,93	6507,57	6124,18	6740,70
الواردات	4613,60	6503,78	6159,89	6099,67	7119,05	6092,04	6250,39
الميزان التجاري	513,98-	143,71-	1735,55-	2323,74-	611,48-	32,14	490,31
المبادلات التجارية	8713,31	12863,86	10584,24	9875,60	13626,62	12216,22	12599,61

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية, مارس 2014.

والملاحظ من خلال هذا الجدول أنه رغم تزايد قيمة الواردات الجزائرية من فرنسا في بعض السنوات على غرار(2008م و2011م)، إلا أنَ الميزان التجاري بينهما خاسر منذ 2007م، وذلك ب -513,98 مليون دولار ووصل في 2010م إلى -2323,74 مليون دولار، لكنه في السنتين الأخيرتين أي في 2012م و 2013م أصبح رابحا، وذلك بقيمة 32,14 مليون دولار و 490,31 مليون دولار على التوالي. وهو ما يظهر إستفادة فرنسا من إتفاق هذه الشراكة.

ثانيا: الواردات الجزائرية من فرنسا

أ. قيمة الواردات الجزائرية من فرنسا

تعتبر فرنسا الممون الأول للجزائر منذ استقلالها وبنسب عالية, فقد كانت في 1964م قيمة واردات الجزائر هي 3471 مليون دينار جزائري وكان نصيب فرنسا منها هو 2449 مليون دينار جزائري، أما عام 1973م كانت قيمة الواردات 8876 مليون دينار جزائري أما قيمة الواردات

الجزائرية من فرنسا كانت في نفس العام 2844 مليون دينار جزائري[1]، ولكنها شهدت نوعا من الانجراف بمرور السنوات. وهذا يعود إلى ظهور متعاملين إقتصاديين كبار جدد وإنفتاح الجزائر على شركاء آخرين. ويبين لنا الجدول الموالي نسبة الواردات الفرنسية من مجموع الواردات الجزائرية في السنوات الأخيرة.

جدول رقم (8):نسب فرنسا من مجمل الواردات الجزائرية منذ 1999

السنوات	1999	2003	2007	2009
نسبة فرنسا %	**22,8**	**23,9**	**16,7**	**15,7**

المصدر: حوصلة إحصائية 1962-2011 التجارة الخارجية, ص. ص. 197_205. www.ons.dz

نلاحظ من خلال الجدول تراجع نسبة الواردات الجزائرية من فرنسا في السنوات الأخيرة, فبينما كانت في عام 2000م، 23,9% انخفضت إلى نسبة 15% عام2009م وهذا بسبب العولمة التي غيرت قواعد اللعبة التجارية بين الدولتين, والتي كانت تؤكد احتكار باريس للسوق الجزائرية, وبدأت الفكرة المؤكدة لميزة الشراكة الاقتصادية بين الدولتين تتراجع[2], وأصبحت الجزائر في السنوات الأخيرة تبحث عن متعاملين جدد مثل الصين ودول الخليج بالإضافة إلى دول جنوب أوروبا.

لم تتراجع فرنسا فقط في نسبة الواردات الجزائرية منها، فقد فقدت أيضا لمرتبتها كممون أول للجزائر لصالح الصين عام 2013م، حيث كانت قيمة الواردات الجزائرية من فرنسا **6 250,39** مليون دولار مقابل **6 819,59** مليون دولار للصين[3]، رغم أن الفرق ليس بكبير إلا أن هذا يحدث للمرة الأولى في تاريخ العلاقات التجارية بين الدولتين، والسبب الأخر لهذا التراجع حسب المتخصص في الاقتصاد كاميل ساري Camille Sari هو تراجع مستوى الاقتصاد الفرنسي عموما والصناعة الفرنسية بالخصوص على المستوى العالمي بسبب الأزمة المالية[4]، وهذه الدائرة النسبية تبين أهم شركاء الجزائر في الإستيراد:

[1] www.ons.dz (consulté le 24 /03/2014 0 à 1H30)
[2] http://sociologie.revues.org/466 (consulté le 19/03/2014 à 13h40).

[3] الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية.

[4] El Watan, 17 décembre 2012.

رسم بياني رقم (2): أهمَ شركاء الجزائر في الاستيراد في 2013م

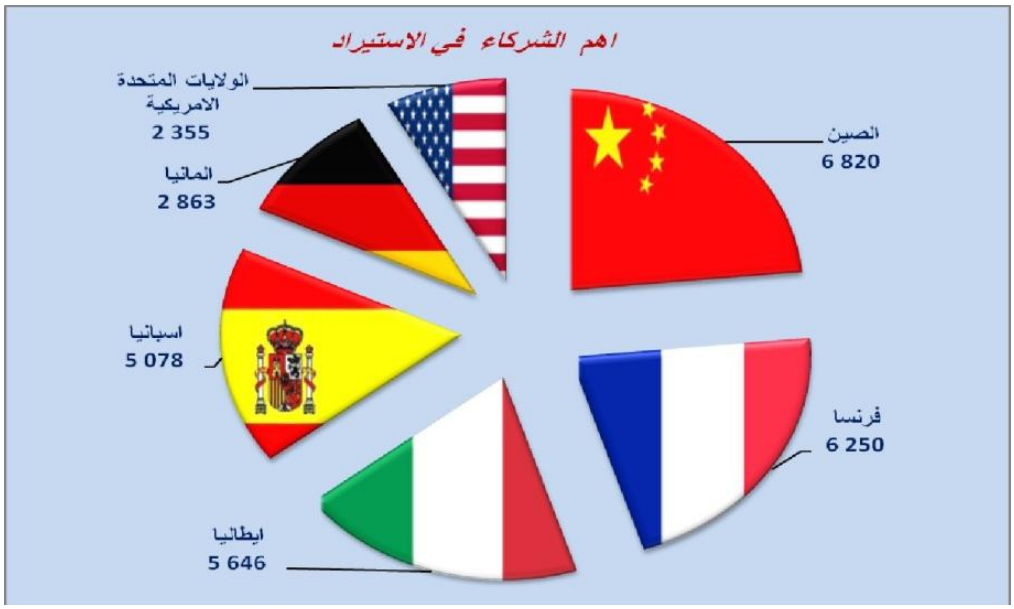

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار, أفريل 2014.

تبين هذه الرسم البياني تراجع مكانة فرنسا في الواردات الجزائرية إلى المرتبة الثانية، بعد إن احتكرت هذا المجال لعقود كثيرة، وهذا بتفوق الصين عليها واحتلالها المرتبة الأولى، وهذا يحدث لأول مرة في تاريخ العلاقات التجارية الجزائرية الفرنسية، الشيء الذي يؤكد أنَ فرنسا لم تعد كالسابق وبدأت تفقد سوقا من أهم الأسواق عندها.

ب. نوعية الواردات الجزائرية من فرنسا:

تعتبر الجزائر من الدول التي لم تحقق الاكتفاء الذاتي في معظم المواد الأساسية، خاصة الغذائية والصناعية، وكون فرنسا ممونها الأول وهي دولة زراعية وصناعية، تستورد منها المواد الزراعية والصناعية منها، ويأتي في مقدمة هذه الواردات القمح بنسب مهمة حيث كانت نسبة استيراد هذه السلعة من فرنسا في 2003م، قد بلغت 7,49% لتصل في 2011م إلى نسبة 30% وتنخفض عام 2013م إلى نسبة 24,50% بسبب تحسن ارتفاع الانتاج الداخلي للقمح.[1]

أما السلعة الثانية التي تستوردها الجزائر كثيرا من فرنسا فهي الأدوية بنسبة 11,80% عام 2003م، وانخفضت النسبة قليلا عام 2013م إلى نسبة 10,20% بسبب إستيرادها من دول أخرى.

[1] الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية, مارس 2014.

بلإضافة إلى مختلف السلع التي تحتاجها على غرار السيارات السياحية (بنسبة 10% عام 2013م)، والحليب الجاف (5,13% في 2003م و نسبة 2,56% في 2013م)، والورق، والسكر، والجرارات... وهذا يدل على أنَ لفرنسا مكانة مهمة في الإقتصاد الجزائري ، وأنَ هذا الأخير يعتمد كثيرا على هذه الدولة، وهذا ما يفسر التمسّك بها رغم المشاكل التي تتخلل العلاقات بينهما في معظم الأحيان.

ثالثا: مكانة فرنسا في الصادرات الجزائرية

أما فيما يتعلق بالصادرات الجزائرية، ففرنسا كانت إلى غاية 1973م الزبون الأول للجزائر، إلاَ أنَها فقدت هذه المكانة منذ 1974م بسبب المشاكل السياسية بين الدولتين في تلك الفترة، لصالح كل من ايطاليا والولايات المتحدة الأمريكية. في البداية كانت تحتل المرتبة الثانية في غالب الأحيان لكن منذ تسعينات القرن الماضي حتى 2004م احتلت المرتبة الثالثة ووصلت في 2007م إلى المرتبة السادسة، لتعود في 2011م إلى المرتبة الثانية [1].

وقد جاءت الولايات المتحدة الأميركية في المنصب الأول لزبائن الجزائر في 2012م بنحو 11,94 مليار دولار، متبوعة بإيطاليا 11,67 مليار دولار التي تستورد الغاز الجزائري عن طريق أنبوب بحري يربط البلدين، ثم اسبانيا 7,57 مليار دولار، لتأتي فرنسا في المرتبة الرابعة بـ 6,60 مليار دولار[2]، يعود هذا التراجع إلى المنافسة الأمريكية والأوروبية حول الغاز والنفط الجزائري.

ويمثل هذا الرسم البياني أهم شركاء الجزائر في التصدير في 2013م:

[1] www.ons.dz (consulté le 24 /03/2014 à 1H30)
[2] http://www.elmaouid.com/index.php/national/28370-france-elmaouid (consulté le 19/03/2014 à 13h45).

رسم بياني رقم (3): أهم شركاء الجزائر في التصدير في 2013م

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار, افريل 2014.

رابعا: مكانة الجزائر في التجارة الخارجية الفرنسية:

تعتبر فرنسا من بين الدول الأولى في العالم فيما يخص حجم التجارة الخارجية، فقد كانت عام 2011م المستورد السادس بقيمة **502551** مليون أورو، والمصدر الخامس عالميا بقيمة **428 258** مليون أورو[1] ، رغم التراجع الذي حلَ بهذا القطاع في السنوات الأخيرة، وهذا بسبب المنافسة الخارجية خاصة من طرف الجارة ألمانيا من جهة، وارتفاع أسعار المحروقات من جهة أخرى.

وتتجه اهتمامات السوق الفرنسية حاليا بصفة خاصة إلى القطاع الصناعي، وذلك بالنظر للامتيازات المقدمة من طرف الجزائر، التي تعد أول شريك ومتعامل بالنسبة لفرنسا على مستوى القارة الإفريقية[2] ، وثالث أكبر سوق للصادرات الفرنسية خارج دول منظمة التعاون الاقتصادي

[1] http://www.cepii.fr/ (consulté le 19/03/2014 à 13h20).
[2] http://www.vitaminedz.com/Article/Articles_18300_1986094_0_1.html (consulté le 13/03/2014 à 2H54)

والتنمية OCDE، بعد الصين وروسيا[1]، والزبون الرابع عشر لفرنسا في 2013[2]. والملاحظ هنا، هو إستمرار حاجة الجزائر إلى التكنولوجية الفرنسية و حاجة فرنسا لتسويق منتجاتها بالجزائر[3]. من خلال هذا يتضح أن فرنسا ترى في الجزائر سوقا لمنتجاتها، والذي بدأت تفقده في السنوات الأخيرة، وتحاول الإبقاء على مكانتها المميزة في التجارة الخارجية الجزائرية.

وفيما يخص الواردات الفرنسية من الجزائر فأغلبيتها عبارة عن المواد الطاقوية، كما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (9): نسب أهم الواردات الفرنسية من الجزائر (2003م _ 2013م)

السنوات	2003	2005	2008	2011	2013
المحروقات	95.84	89.62	93.17	96.76	97.27
الأمونياك	0.89	0.68	1.70	1.59	1.40
الهلنيوم	0.83	0.74	0.69	0.58	0.57
التمر	0.37	0.32	0.69	0.58	0.57
سلع أخرى	2.43	8.64	4.08	0.87	0.54

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية, مارس 2014.

يظهر من خلال هذا الجدول أن فرنسا تعتبر الجزائر مصدرا لتغطية النقص الذي تعاني منه في مجال المحروقات، لذا تتزايد نسبة استيراد هذه المواد من سنة إلى أخرى، وخاصة مع زيادة حاجتها إليها حيث كانت في سنة 2005م قد بلغت نسبة 89,62% لتصل عام 2013م إلى نسبة 97,27%، وبهذا تمثل الجزائر موردا كبيرا ومهما لمصادر الطاقة لفرنسا التي تعاني من تبعية كبيرة للخارج في هذا المجال.

[1] http://www.ambafrance-dz.org/article.php3?id_article=22#top (consulté le 19/03/2014 à 14h40).
[2] Douanes françaises, janvier 2014.
[3] وهذا ما أكده رئيس وزراء فرنسا جون مارك آيرولت خلال زيارته للجزائر في ديسمبر 2013م. للمزيد أنظر:
http://www.wakteldjazair.com/index.php?id_rubrique=287&id_article=59562 (consulté le 19/03/2014 à 13H43).

وبناءا على هذه المعطيات فإنَ فرنسا هي رابع مستورد لهذه المادة من الجزائر، بعد كل من ايطاليا، وإسبانيا وهولندا، أما الجزائر فهي خامس مزود لفرنسا بالنفط، وثالث ممون لها بالغاز الطبيعي، حيث تغطي نسبة 24% من حاجياتها من الغاز.

كما تستورد فرنسا من الجزائر مختلف المواد الأولية التي تمتلكها هذه الدولة مثل الهلنيوم والأمونياك اللذان لا تتعدى نسبتهما 2% من مجموع الواردات، وهذا إضافة إلى التمر الذي لا تتعدى نسبته 1%، أما السلع أخرى فهي تتمثل في السكر، والألمينيوم، والفوسفا، والخمر، والملح، والماء المعدني والغازي وغيرها.

تتعرض الرؤية الفرنسية للجزائر في هذا المجال إلى عدة انتقادات، حيث اعتبر وزير التجارة الجزائري في منتدى الشراكة الجزائرية_الفرنسية المقام في الجزائر في 30 مايو 2011م أنَ حجم المبادلات التجارية بين البلدين يبقى دون التطلعات، ولا ترقي لمستوى الجهود المبذولة من قبل البلدين من أجل تطويرها، ودعا الوزير فرنسا إلى ضرورة دفع المبادلات التجارية، مؤكدا أن الجزائر بحاجة إلى شراكة مستدامة وشريك دائم، يرافقها في مسار بناء إقتصاد قوي ومنتج خارج المحروقات[1]، فهناك ما بين 9 إلى 10 آلاف مؤسسة فرنسية تتعامل مع الجزائر تجاريا، مما يرسّخ المقاربة التجارية في العلاقات الثنائية.

وعموما فإنَ العلاقات التجارية الجزائرية والأوروبية (الإتحاد الأوروبي) يحكمها اتفاق الشراكة منذ 2005م، والتي استفادت منها كثيرا دول الإتحاد الأوروبي على غرار فرنسا، وهذا نظرا للمزايا المقدمة للبضائع الأوروبية من طرف الجزائر.

وعلى الرغم من اختلاف رؤية كل طرف منهما إلى الآخر، وقيمة كل واحد بالنسبة للآخر، إلاَ أن المبادلات التجارية بين الجزائر وفرنسا ظلت نشيطة وتحضى باهتمام كبير من طرف البلدين، وتبقى كل واحدة منهما بحاجة إلى نظيرتها، كما يعبر عن هذا مختلف السياسيين في كلتا البلدين.

[1] http://www.echoroukonline.com/ara/?news=76318 (consulté le 19/03/2014 à 13h00).

المبحث الثاني: الاستثمارات الفرنسية المباشرة في الجزائر

تتزايد أهمية الإستثمارات _ يوما بعد يوم _ في الحياة الاقتصادية باعتبارها عاملا محددا للنمو الاقتصادي وتطوير الإنتاجية، وتؤلف عنصرا ديناميكيا في الدخل القومي. ونظرا لهذه الأهمية تعمل الجزائر كغيرها من الدول على استقطاب الإستثمارات الأجنبية.

قامت الجزائر في السنوات الأخيرة بجهود كبيرة لتحسين مناخ الإستثمار فيها، من خلال تهيئة الأوضاع و الظروف المناسبة لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك باستحداث الإطار الإقتصادي المناسب، وكذلك الإطار القانوني الواضح، و توفير الظروف السياسية المناسبة حيث كان هذا الأخير يشكّل عائقا أمام المستثمر الأجنبي، وعلى الرغم من الإضطرابات السياسية التي عرفتها الجزائر منذ التسعينات قد أثّرت سلبا على الإستثمار المباشر فيها، لكن بعد إستقرار الأوضاع السياسيّة واستكمال الجزائر، لبناء مؤسّساتها التشريعية، شكّل كل هذا دافعا لإقبال المستثمرين الأجانب إلى البلاد.

وسينم التطرق في هذا المبحث إلى واقع الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر عموما، وسيتم تخصيص المطلب الثاني لواقع الإستثمارات الفرنسية المباشرة في الجزائر من أجل معرفة مكانتها وقيمتها في الإقتصاد الجزائري، مقارنة بالإستثمارات الأخرى.

المطلب الأول: واقع الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

أولا: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر

وجدت الجزائر نفسها مجبرة على ترسيخ قواعد اقتصاد السوق من أجل الاندماج في الإقتصاد العالمي، لذلك قامت بمجموعة من التعديلات القانونية وهذا ما تمثل في الإطار القانوني، الذي حمل سلسلة من التشريعات أهمّها تلك التي تتعلّق بترقية الإستثمار في الجزائر، والتي تضمّنت إجراءات تحفيزيّة لصالح المستثمر الأجنبي لم تتناولها التشريعات السّابقة، ولهذا سنركز في هذه الدراسة على الإطار القانوني (أو النظام القانوني) الجديد للإستثمار، وهذا لا يعني التقليل من أهميّة الأطر الأخرى*[1]، بل كون الجزائر لأوّل مرّة، _ قامت بتوفير إطار قانوني محفّز

* القانون رقم 82-13 المؤرخ في 28 أوت 1982 المتضمن تأسيس شركات مختلطة الاقتصاد, القانون رقم 86-13 الذي تضمن تنظيم و تسيير الشركات المختلطة بكيفية مرنة و محفزة بالإضافة إلى قانون 90-10 الذي تبني بعض المبادئ و الأساسيات التي يقوم عليها نظام اقتصاد السوق

للإستثمارات الأجنبيّة المباشرة ، لهذا سيتم عرض أهم التشريعات المتعلقة بتطوير الإستثمارات في الجزائر، منذ تسعينات القرن الماضي:

1. قانون الاستثمارات لعام 1993[1]

لم يكن الانفتاح الاقتصادي للجزائر في هذه المرحلة خيار بل كان مفروضا عليها من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، لذا قامت بإصدار المرسوم التشريعي رقم 93-12 في أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، ويرتكز على ما يلي: مبدأ حرية الاستثمار، وأصناف الاستثمار، ومبدأ المساواة، وإنشاء وكالة ترقية الإستثمارات ، ودعمها ومتابعتها، ومبدأ التشجيع على الاستثمار.

2. الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001[2]

يتضمن هذا الأمر تطوير الاستثمار، ويقر بحرية الاستثمار، وتكريس المساواة بين المستثمرين الوطنيين والمستثمرين الأجانب، وفتح مجال الاستثمار على كل القطاعات ومنح التسهيلات المالية والإعفاءات الجبائية على المستثمرين الأجانب[3].

3. الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006*

تضمن هذا الأمر أيضا تطوير الاستثمار, وقد حافظ في معظمه على ما نص عليه الأمر رقم 01-03 السابق، مع إضافة بعض التخفيضات والإعفاءات الجبائية للمستثمرين.

4. الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009**

حيث تضمن مجموعة من القوانين الإضافية الخاصة بالاستثمار الأجنبي في قانون المالية التكميلي لعام 2009، تضمنت مجموعة من التحفظات والتضييق على الاستثمارات الأجنبية[4]، وهذا بنص القانون في المادة (58) على «لا يمكن إنجاز الاستثمارات الأجنبية إلا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة بنسبة 51% على الأقل من رأس المال الاجتماعي، ويقصد بالمساهمة الوطنية جمع عدة شركاء»[5]، وهذا رغبة من الجزائر إحتكار الإقتصاد الوطني خاصة فيما يتعلق بالمجالات الحيوية مثل المحروقات[6]، بالإضافة إلى قوانين المالية لسَنوات

---

[1] المرسوم التشريعي رقم 93-12 الصادر في 5أكتوبر 1993, المتعلق بترقية الاستثمارات, جريدة رسمية, العدد 64.

[2] الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001, المتعلق بتطوير الاستثمار, جريدة رسمية, العدد 47.

[3] Les conditions juridiques et réglementaires de l'investissement en Algérie : Ministère des Affaires étrangères, consulat général à Paris, France, Avril 2005, P.16.

* أنظر الملحق رقم (1)

** أنظر الملحق رقم (2)

[4] Fatiha Talhit : Réformes et transformations Economiques en Algérie, Rapport en vue de l'obtention du diplôme habilitation à diriger des recherches, Université Paris 13-Nord UFR de Sciences économiques et de gestion, France, Janvier 2010, P.120.

[5] Zahia Haid, La Politique d'attractivité des I.DE en Algérie Cas de la banque BNP PARIBAS, Mémoire en vue d'obtention du diplôme de magistère en Sciences Economiques, Université Abou-Bakr BELKAID –Tlemcen, Algérie, 2011-2012, P.106.

[6] http://ffe-ps.org/2013/05/14/point-de-vue-investir-en-algerie-entre-difficultes-contraintes-et-solutions/ (consulté le 19/03/2014 à 3H45)/

2010م, 2012م و2013م، ذات العلاقة مع بهذا النوع من النشاط الإقتصادي المنفتح على الخارج.

ثانيا: أهمية الاستثمارات الأجنبية للجزائر

يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يحقق لإقتصاديات الدول المضيفة العديد من المزايا، لأنه يلعب دورا مهما في معالجة الكثير من المشاكل الإقتصادية التي تعاني منها الدول، أهمها مشكلة البطالة و المساهمة في تنمية قطاعات الحيوية كالصناعة والزراعة والسياحة، وقطاعات أخرى تعتمد في نجاحها بصورة كبيرة على نجاح المشاريع الاستثمارية، ولعل أهم الفوائد التي يمكن للجزائر الحصول عليها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ما يلي:

ـ تطوير المستوى التقني والتكنولوجي: لتكنولوجية أهمية بالغة في نمو وتطور الدول. لذا ومنذ استقلالها، عملت الجزائر على الحصول عليها عن طريق إيجاد حلول للقيام بنقلها من الدول المتقدمة إليها، واتبعت أنموذج الصناعات المصنعة أين كان النقل التكنولوجي حاضرا في الاتفاقيات، وبعد قيامها بالانفتاح الاقتصادي بهدف الاندماج في الاقتصاد العالمي، عملت على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وقد قامت بعقد عدة اتفاقيات بما يسمح لها بنقل التكنولوجية، كما أن الشراكة بين شركة أجنبية وشركة وطنية يسهل على هذه الأخيرة الحصول على تقنيات وتكنولوجية المستثمر وتجاربه.

ـ ترقية وتطوير الصادرات خارج قطاع المحروقات: تعتبر الجزائر دولة ريعية حيث أنَ مدخولها الرئيسي يأتيها من المحروقات، فأغلبية المواد (صناعية، وزراعية...)، التي تحتاج إليها تستوردها من الخارج، لذا يصعب الحديث عن صادرات خارج المحروقات التي في بعض الأحيان لا تمثل أكثر من 2%، لهذا فهي تسعى إلى جلب الإستثمارات الأجنبية التي تساهم في تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة القدرات الإنتاجية وتوجيه الفائض للتصدير، وتسهل هذه الشركات الوصول إلى الأسواق الخارجية، أو على الأقل الحد من الاستيراد، بالإضافة إلى تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

ـ امتصاص البطالة: تساهم الاستثمارات الأجنبية بصفة عامة في خلق فرص عمل، وخفض الفقر وتحسين أساليب الحياة ولو بنسب ضئيلة، كما أنها تساهم في تحسين مستوى النمو وامتصاص البطالة عن طريق خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة[1]، ولقد وصلت في الجزائر عدد مناصب الشغل التي خلقتها هذه الاستثمارات **853.409** مناصب عمل. رغم الأولوية التي

[1] Le parisien, 17 novembre 2013.

أعطت للإستثمار الأجنبي المباشر فيها إلاَ أنَ مساهمته في خلق فرص العمل بقيت جد ضئيلة, فهي لا تتعدى 11% من مجموع مناصب العمل التي كانت تنشدها[1].

ثالثا: تحليل الاستثمارات الأجنبية في الجزائر

تزايدت الاستثمارات الأجنبية في الجزائر في السنوات الأخيرة وهذا يعود إلى تحسن مناخ الاستثمار فيها بالإضافة إلى عودة الاستقرار والأمن إلى البلاد، لكن تبقى هذه الاستثمارات دون المتوسط مقارنة بدول الجوار المتوسطي الأخرى.

وتبين هذه الجداول تطور الاستثمارات الأجنبية في الجزائر منذ 2002م، وأهم قطاعات الاستثمار لعامي 2012م و2013م، أما الجدول الثاني فيتمثل في الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيها لعامي 2012م و2013م، ويتمثل الجدول الثالث في قيمة الاستثمارات الأجنبية لبعض دول البحر المتوسط وتطورها في بعض السنوات منذ 1990.

[1] الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار, أفريل 2014.

جدول رقم (10): تطور الاستثمارات الأجنبية في الجزائر (2002م_2013م)

القيمة بمليون دينار جزائري

السنة	عدد المشاريع	%	المبلغ	%	مناصب الشغل	%
2002	485	0,91%	98 276	1,22%	29 372	3,44%
2003	1 622	3,05%	395 870	4,90%	34 476	4,04%
2004	874	1,64%	240 889	2,98%	24 719	2,90%
2005	843	1,58%	199 128	2,47%	43 597	5,11%
2006	2 145	4,03%	472 505	5,85%	47 748	5,59%
2007	4 323	8,12%	654 665	8,11%	87 983	10,31%
2008	6 687	12,57%	1 325 064	16,41%	92 005	10,78%
2009	7 594	14,27%	462 679	5,73%	68 774	8,06%
2010	6 386	12,00%	395 292	4,90%	64 091	7,51%
2011	6 434	12,09%	1 335 448	16,54%	128 491	15,06%
2012	6 919	13,00%	776 530	9,62%	83 210	9,75%
2013	8 895	16,72%	1 716 136	21,26%	148 943	17,45%
المجموع	53 207	100%	8 072 482	100%	853 409	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار, أفريل 2014.

لقد بدأت المشاريع الأجنبية في الجزائر في تزايد مستمر، فقد كانت في 2002م، 485 مشروعا فقط، ولا تمثل سوى 0.91% من مجموع الاستثمار في الجزائر بمبلغ 98276 مليون دينار جزائري، في حين قدرت عدد مناصب العمل المستحدثة لإجمالي الإستثمار الأجنبي المباشر بـ 29372 منصب عمل أي بنسبة 3.44%، وهي نسبة ضعيفة مقارنة بنسبة الاستثمارات المحلية، و التي قدرت بـ 96,56 % من إجمالي مناصب العمل لديها.

جدول رقم (11): الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر (2012م-2013م)

القطاع	عدد المشاريع	%	القيمة (مليون دج)	%	مناصب العمل	%
الزراعة	735	1,38	85248	1,06	43250	5,07
البناء	10124	19,03	1206137	14,94	219795	25,75
الصناعة	6607	12,42	4033666	49,97	271385	31,80
الصحة	620	1,17	82685	1,02	14368	1,68
النقل	29145	54,78	725264	8,98	147215	17,25
السياحة	489	0,92	886445	10,98	43871	5,14
الخدمات	5481	10,30	665037	8,24	93995	11,01
التجارة	2	0,00	37514	0,46	15500	1,82
الاتصال	4	0,01	350486	4,34	4030	0,47
المجموع	53207	100	8072482	100	853409	100

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار,2014.

إنَ الملاحظ من خلال الجدول أنَ أغلب الإستثمارات لسنة (2012م-2013م)، قد وجهت إلى قطاع النقل وهذا بنسبة 54% تليها قطاع الصناعة بنسبة 19%، وهو ما يدل على التطور الذي عرفه هذين القطاعين لجذب الإستثمارات، على عكس قطاع التجارة الذي مازال يواجه بعض الصعوبات في جذب الإستثمارات، رغم كل المحاولات لتحريرها، لأنَها ساهمت بدخول مبالغ مهمة إلى الخزينة غير أنَ أكبر نسبة منها وجهت إلى قطاع الصناعة الذي تسيطر عليه المحروقات الذي يبقى الأكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية .كما أنَها رغم كبر حجمها لم تساهم في خلق عدد كبير من مناصب العمل .

جدول رقم (12): قيمة الاستثمارات الأجنبية في بعض دول جنوب المتوسط (مليار دولار)

السنوات	1990	2000	2010
الجزائر	1,6	3,5	19,5
المغرب	3	8,9	31,4
تونس	7,6	11,5	42
مصر	11	19,9	73,1

Source : Mehdi Abbas, l'ouverture commerciale de l'Algérie : apport et limite d'une approche en termes d'économie politique de protectionnisme, Cahier de recherche n° 13,2011, France, P.13

على الرغم من التزايد المستمر في الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر بحيث كانت عام 1990م، 1,6 مليار دولار، ووصلت سنة 2010م 19,9 مليار دولار وهذا يعود إلى تحسن مناخ الاستثمار فيها، إلا أنها تبقى متأخرة في هذا المجال مقارنة بجيرانها في جنوب البحر المتوسط، ويعود سبب ذلك إلى مجموعة من العوائق التي يجدها أمامه المستثمر الأجنبي، ومن بينها[1]:

- غياب دولة القانون.
- عدم الاستقرار السياسي.
- البروقراطية التي تعاني منها الإدارة الجزائرية وعدم كفاءة الإداريين.
- ضعف الجهاز المصرفي (النظام البنكي الجزائري).
- عدم استقرار التشريعات القانونية.
- صعوبة الحصول على العقار، وخطوط الهاتف، والكهرباء وغيرها من الخدمات القاعدية.

وهذه الصعوبات لا تحفز المستثمرين الأجانب على الاستثمار في الجزائر، بل أنَها تقدم صورة سيئة عنها، وهذا لا يخدم الإقتصاد الجزائري، خاصة كونه يحتاج إلى مثل هذا المصدر في إنعاشه. لكن الجهود المبذولة من طرف الدولة لتوفير مناخ مناسب لهذه الإستثمارات أتت بنتائج جيدة وارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر, وفي تصريح لمدير الوكالة الوطنية لترقية الإستثمار، أكد أنَها زادت في السنوات الأخيرة ولم يؤثر عليها قانون 49/51%، حيث وصلت قيمة هذه الاستثمارات إلى 65 مليار دولار في2013 [2]، وكانت 25 مليار دولار خارج المحروقات[3]، وعدد ملفاتها المصرح بها في 2013م، والتي بلغت 65 ملف، والتي كانت في السنة السابقة (2012م) قد بلغت 17 ملف فقط، حسب ما هو مصرح به لدى الوكالة الوطنية لترقية الإستثمار[4].

[1] Antoine Chignier, Les politiques industrielles de l'Algérie contemporaine, le développement en faillite des relations entre Etat et appareil de production dans une économie en développement, Mémoire, Institut d'Etudes Politiques de Lyon, France, 2009, P.44.
[2] http://www.maghrebemergent.com/component/k2/item/34931-seminaire-france-algerie-a-paris-sur-les-opportunites-d-investissement-en-algerie.html (consulté le 18/03/2014 à 12H59)
[3] Horizon : 19 janvier 2012.
[4] Le financier : 2 Avril 2014.

المطلب الثاني: واقع الاستثمارات الفرنسية في الجزائر

أوّلا: دوافع فرنسا للاستثمار في الجزائر

هناك العديد من الأسباب التي جعلت الجزائر وجهة للمستثمرين الفرنسيين، من بينها:

- الهدف الرئيسي لأية شركة هو تحقيق أكبر قدر من الأرباح بأقل تكلفة، والجزائر لا يفصلها عن فرنسا إلا 700 كيلومتر، الشيء الذي يجعل تكاليفها منخفضة وذلك لسهولة عمليات النقل والشحن والاتصال بين شركة الأم والفرع* .
- كما أنَ العلاقات التاريخية جعلت من الفرنسيين يفكرون دوما أنَ الجزائر تابعة لهم, لذا يرون أنَ لهم الأولوية في الإستثمار فيها واستغلال ثرواتها، هذا بالإضافة إلى الثقافة الفرنسية التي تشَبع بها الشعب الجزائري منذ الحقبة الإستعمارية، حيث أنَ الشركات الفرنسية لا تجد صعوبة في التواصل مع الجزائريين[2].
- تسويق الشركات لمنتجاتها في الجزائر التي وصل عدد سكانها أكثر من 37 مليون نسمة سنة 2013م، والذين يستهلكون المنتجات الفرنسية خاصة السيارات، فمثلا شركة بيجو (Peugeot) لها 31 وكالة في الجزائر، لكنها لا تصنعها ولا تركبها فيها بل تستوردها جاهزة وتبيعها في السوق الجزائرية.
- إنَ الموقع الإستراتيجي للجزائر يسهل عملية التصدير وخاصة كونها تطل على البحر الأبيض المتوسط الذي يتوسط القارات الثلاث إفريقيا، وأوروبا وأسيا، كما تعتبر بوابة إفريقيا التي تتعامل الشركات الفرنسية مع دولها بنسب عالية.

ثانيا: تحليل الإستثمارات الفرنسية المباشرة في الجزائر

أ. من حيث القيمة

كانت فرنسا غداة الاستعمار المسيطر الوحيد على الاقتصاد الجزائري سواء في التجارة أو المساعدات أو الإستثمارات، إلا أنَ التوترات السياسية بين البلدين بعد قرار الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين تأميم المحروقات أدى إلى تراجع هذا الاحتكار خاصة في مجال الاستثمارات.

أعيب كثيرا على فرنسا غياب شركاتها في الجزائر خلال العشرية السوداء ولامها الجزائريون على ذلك، فرغم وصول عدد الشركات الفرنسية المستقرة في الجزائر بين عامي 1994م و2005م،

*حسب الدكتور صالح موهوبي فإن مناخ الاستثمار في الجزائر يجعل من هذه الشركات تتردد في القدوم إليها، للمزيد أنظر:
El Watan, 17 décembre 2012.

[2] Abdellatif Benachenhou : les nouveaux investisseurs, Alpha design, Paris, France, 2006, P.12.

36 شركة ليبلغ عددها الكلي 60 شركة وتشغل 6000 عامل. إلا أنَ هذا العدد بعيد جدا عن الاستثمارات الفرنسية في كل من تونس (925 شركة تشغل 75000 عامل) والمغرب (450 شركة تشغل 65000 عامل).[1]

والملاحظ أنَ الشركات الفرنسية تستثمر في المغرب وتسوق في الجزائر، ففي الوقت الذي تصنّف فيه فرنسا بأنها خلال سنوات 2011م و2012م أهم مستثمر خارج المحروقات مع تجاوز سقف ملياري أورو، ويعتبر الجانب الجزائري أن التدفقات المالية الفرنسية تظل متواضعة، خاصة إذا ما قورنت مع الجارتين المغرب وتونس، وهذا يعود إلى اختلاف مناخ الاستثمار في هذه الدول، فالمغرب تقدم تسهيلات كثيرة للمستثمرين الأجانب وتونس أيضا، عكس الجزائر التي تشكي الشركات الفرنسية من مناخ الاستثمار*، وتشترط أن تكون لها حماية قانونية بالإضافة إلى التقليل من العوائق الإدارية، وأضاف أنَ الشركات الفرنسية بحاجة ماسة إلى إطار قانوني مستقر لضمان تطوير أحسن للشراكة[2]. ويبين هذا الجدول قيمة الاستثمارات الفرنسية في الجزائر منذ 2003م

جدول رقم(13): الاستثمارات الفرنسية في الجزائر منذ 2003م إلى 2013م. (مليون دولار) من حيث قيمتها

السنوات	[1]2003	[1]2006	[2]2010	[2]2011	[2]2012	[3]2013
القيمة	51	295	210	241	211	1,9 **مليار**

المصادر:

[1] http://sociologie.revues.org/466 (consulté le 04/03/2014 à 15H30)

[2] http://www.liberte-algerie.com/actualite/un-leger-rebond-en-2012-investissements-directs-etrangers-en-algerie-210905 (consulté le 04/03/2014 à 15H59)

[3] http://www.ANDI.dz

تعتبر فرنسا المستثمر الأول في الجزائر من حيث عدد المشاريع، ولكنها ليست الأولى من حيث إجمالي رؤوس الأموال المستثمرة فيها، فقد كانت في 2006م في المرتبة الرابعة ب295 مليون دولار، ولكنها تراجعت في السنوات التي تلت بسبب ترك العديد من شركاتها للجزائر، حيث انخفضت سنة 2010م إلى 210 مليون دولار لتعاود الصعود في 2013م، وتصل إلى 1,9 مليار دولار، الشيء الذي يبين عودة فرنسا بقوة إلى الجزائر وتحسن الأوضاع بين الدولتين.

[1] Abdellatif Benachenhou : les nouveaux investisseurs, op. cit. P.12.

*أكد جون بيرال Jean Burelle رئيس حركة الشركات الفرنسية (MEDEF) أنَ الشركات الفرنسية ترغب في المضي إلى الأمام في الشراكة الصناعية مع الشركات الجزائرية

[2] Le Quotidien d'Oran, 17 décembre 2012.

ب. من حيث العدد:

ارتفع عدد الشركات الفرنسية في الجزائر في بداية التسعينات، وهذا يعود إلى الانفتاح الاقتصادي فيها وتحسين المناخ الاستثماري من أجل جذب الإستثمارات الأجنبية، نظرا للأوضاع الإقتصادية السيئة التي تعيشها البلاد بالإضافة إلى الإصلاحات الاقتصادية ومن بينها الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي فرضتها المؤسسات الإقتصادية الدولية.

إرتفعت الإستثمارات الفرنسية في الجزائر منذ 2000م حيث وصل عددها 250 فرعا فرنسيا، وهذا بعد وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم عام 1999م الذي عمل على توطيد العلاقة مع فرنسا وتشجيع شركاتها بالمجيء للإستثمار في الجزائر، بالإضافة إلى عودة الإستقرار إلى البلاد. لكن الشركات التي قبلت الدعوة معظمها لم تستقر في الجزائر لمدة طويلة، حيث بدأت مغادرة البلاد بسبب التعليمة الوزارية التي أصدرت من طرف الوزير الأول أحمد أويحي في سياق الأزمة الإقتصادية العالمية لتدابير وقائية للتجارة والإستثمار, التي مست جميع أنواع الاستثمارات بما فيها المجال المالي ومجال الطاقة. هذه التعليمة أدت إلى انتقادات لاذعة وردود أفعال من قبل المستثمرين الأجانب, فالشركات الفرنسية بالأخص رأت أنَ هذه التدابير لا تتوافق مع إتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي الذي دخل حيز التنفيذ سنة 2005م ومع الاتفاقية الثنائية بين الجزائر وفرنسا.

وكانت فرنسا في هذه الفترة تحتل المرتبة الثالثة فيما يخص نسبة الاستثمارات في الجزائر التي كانت 8,3%، بعد كل من اسبانيا بنسبة 58% والنرويج بنسبة 20,7%[1]، لكنها تحتل المرتبة الأولى من حيث عدد المشاريع المتواجدة في الجزائر والتي تبلغ 29 مشروعا سنة 2006 .

إنَ تضرر الشركات الفرنسية جراء الأزمة المالية العالمية في 2008م، وحاجتها إلى الاستثمار خارج أوروبا التي تعاني من مشاكل اقتصادية كبيرة حيث إنتشرت البطالة فيها، ونقصت القدرة الشرائية للأوروبيين، وهذا بالإضافة إلى تداعيات ما يسمي بالربيع العربي على الاستثمارات الأجنبية في الدول العربية التي مسَها (هذا الربيع)، والتي أصبحت غير مستقرة سياسيا وليست أمنة حيث أصبحت الشركات الأجنبية تتخوف من الإستثمار فيها، كل هذا زيادة على ارتفاع أسعار البترول الذي أدى بدوره إلى إرتفاع إحتياطي الصرف الجزائري، الذي تتمتع به البلاد في البنوك العالمية، وزيادة القدرة الشرائية للمواطن الجزائري، يفسر مختلف الزيارات التي يقوم بها الطرف الفرنسي إلى الجزائر، على غرار زيارة الرئيس الفرنسي فرنسوا هولند مرفقا بطاقم يتكون من 8 وزراء 50 رجل أعمال فرنسي[2]، بالتالي عودة الاستثمارات الفرنسية إلى الجزائر, حيث أكدت وزيرة

[1] Anima, "IDE dans la region MEDA en 2006", Mai2007, p.25.

[2] http://www.elmaouid.com/index.php/national/28370-france-elmaouid (consulté le 01/04/2014 à 16H09)

التجارة الخارجية الفرنسية نيكول بريك Nicole Bricq أنَ 30% من الشركات الفرنسية التي تركت الجزائر ما بين 2005 و2011 عادت إلى الجزائر[1], وبذلك وصل عددها 450 شركة فرنسية في الجزائر تستخدم 40000 عامل مباشر و100000 عامل غير مباشر[2].

ج. من حيث القطاعات

تمثل الإستثمارات الفرنسية المباشرة في الجزائر نسبة 34% من الاستثمارات في قطاعات البنوك والسيارات والصناعة الغذائية، و20% من الاستثمارات في القطاع الصيدلاني، ولم يستقطب قطاع المحروقات سوى 9% من رؤوس الأموال الفرنسية المستثمرة في الجزائر[3].

رسم بياني رقم (4): الاستثمارات الفرنسية في الجزائر حسب القطاعات لعام 2012

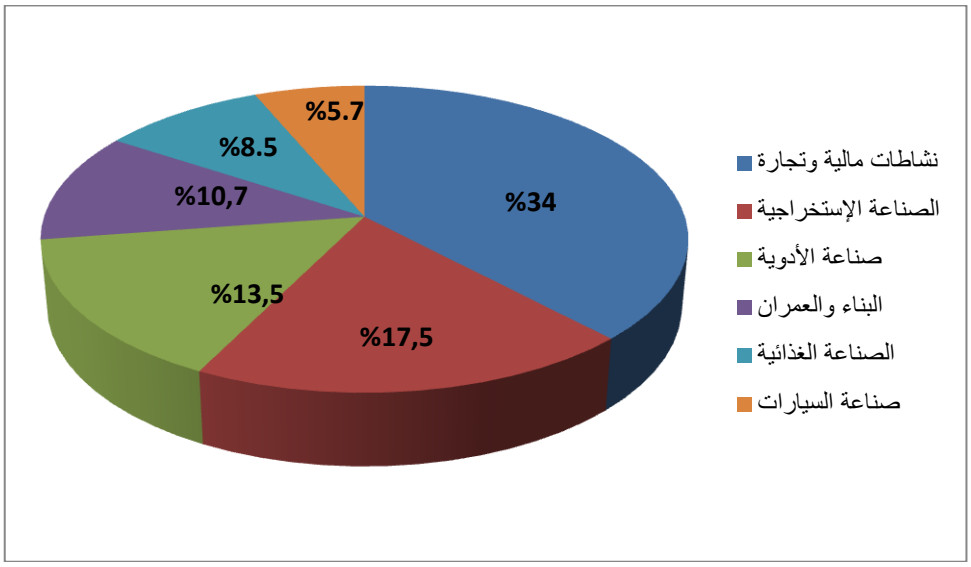

Source : Adrien Sperry : les investissements directs étrangers en Algérie en 2012, Algérie, novembre 2013.

يبين هذا الرسم أنَ الإستثمارات الفرنسية في الجزائر تركز بالدرجة الأولى على قطاع المالية (البنوك والضمانات) والتجارة بنسبة 34%، ومن بين أهم الشركات الفرنسية المستثمرة في هذا القطاع هي سوسييتي جنرال (société générale), paris bas، أما القطاع الذي يحتل المرتبة الثانية يتمثل في الصناعات الإستخراجية بنسبة 17,5% وأهم الشركات المستثمرة في هذا القطاع هي توتال Total وغاز دوفرنسا gaz de France، وفيما يخص صناعة الأدوية فهي تمثل 13,7% من مجموع الاستثمارات الفرنسية في الجزائر وتمتلك "صانوفي أفانتيس" أهم حصة

[1] El Watan, 17 décembre 2013.
[2] El Watan, 15 décembre 2013.
[3] http://www.elkhabar.com/ar/economie/274729.html (consulté le 13/03/2014 à 16H37)

سوق للأدوية في الجزائر، ويمثل قطاع البناء والعمران نسبة 10,4% بشركاته الكبرى المعروفة مثل شركة Alstom.

أما فيما يتعلق بالصناعات الغذائية فنسبتها 8,5%، وتقدر عدد المشاريع الفرنسية في هذا المجال 12 مشروعا من 37 مشروعا أجنبيا[1]، وتعتبر شركة دانون من بين أكبر الشركات الفرنسية المستثمرة في هذا المجال، ويعتبر المشروع الذي تم التوقيع علية بين الجزائر وشركة رونو للسيارات من أكبر المشاريع الجزائرية في هذا المجال، ويمثل قطاع صناعة السيارات 5,7% من هذه الإستثمارات.

فيما يخص القطاعات الأخرى مثل قطاع الاتصالات وتكنولوجيات الإعلام كالشركة الفرنسية (Neuf Cégetel) ، التي وقعت شراكة لتطوير تقنية ADSL. وقطاع السياحة وغيرها من المجالات، والتي تمثل 10% من مجموع هذه الإستثمارات.

وفي الوقت التي تفيد فيه كل هذه الأرقام الفرنسية بأن قيمة الاستثمارات تجاوز سقف ملياري أورو وعددها 450 بالإضافة إلى تفعيل المشاريع المشتركة، مع تعيين جون بيار رافارين مسهّلا للإستثمارات الفرنسية، سجلنا أن الشركات الفرنسية بالمقابل دعمت مواقعها بصورة غير معلنة، مع الحصول على عشرات العقود الهامة الخاصة بالتجهيز والإنجاز والتسيير، بداية بتسيير مطار هواري بومدين الدولي من قبل "مؤسسة مطارات باريس " وشبكة المياه للعاصمة من طرف "سويز" وقسنطينة من قبل "مارسيليا للمياه" وميترو الجزائر وترامواي العاصمة من قبل "مؤسسة النقل الحضري الباريسي "أر أي تي بي" ، وشبكة الإشهار بالمطار الدولي بالعاصمة لشركة "جي. سي. ديكو"، وتأطير ومصاحبة عمليات تطوير فرع إنتاج الحليب من قبل بروتان الدولية، إلى جانب إنتاج الإسمنت من قبل لافارج وإنتاج الأدوية من قبل "صانوفي أفانتيس"، التي تمتلك أهم حصة سوق للأدوية في الجزائر، وتتنافس الشركات الفرنسية للظفر بعقود مهمة أخرى.

وبالمحصلة فإنَ الجزائر مازالت تواصل جهودها في جلب الإستثمارات الأجنبية عبر الخضوع إلى متطلبات الإندماج في السوق العالمية ، وذلك من خلال إصدار مجموعة من القوانين المشجعة على الإستثمار، وبتقديم جملة من الامتيازات والإعفاءات والضمانات للمستثمر الوطني والأجنبي، على حد سواء، قصد تشجيع وتطوير الاستثمارات، ورغم تزايد عدد وقيمة هذه الإستثمارات إلاَ أنها تبقى متواضعة مقارنة بجيرانها وبالإستثمارات المحلية لديها.

وعرفت الاستثمارات الفرنسية المباشرة في الجزائر عدة تقلبات تارة ترتفع ، وتارة تنخفض، لأسباب مختلفة لكنها في السنتين الأخيرتين أي منذ 2012 ازدادت بقوة بسبب التقلبات الدولية.

[1] Andi : investir en Algérie : mode opératoire, Mars 2012.

المبحث الثالث: دور الطاقة في العلاقات الجزائرية الفرنسية

عرفت العقود الأخيرة من القرن الماضي تغيرات جذرية ألقت بضلالها على التطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي، خاصة فيما يتعلق بإفرازات العولمة والثورة التكنولوجية من جهة، والتحولات السياسية، من جهة أخرى، ولقد كان لهذه العوامل دورا مهما في تزايد الإهتمام والبحث عن الموارد الإقتصادية والطبيعية الكفيلة بالسيطرة والسيادة والمواجهة أمام زحم هذه التطورات.

وتعتبر المحروقات وعلى رأسها البترول والغاز الطبيعي رئتي الإقتصاد العالمي، حيث أنها من أهم هذه الموارد _ خاصة في الوقت الحاضر _ وهذا للحاجة المستمرة لها خاصة من طرف الدول الصناعية لها. وتمتلك الجزائر هذه الموارد الإستراتيجية بكميات معتبرة، على عكس فرنسا التي هي تابعة للخارج في هذا المجال، ومن تظهر أهمية المحروقات الجزائرية بالنسبة لفرنسا، وهو ما سيتم معرفته من خلال هذا المبحث، الذي سنتطرق فيه إلى أهمية الطاقة في تعزيز قدرات الجزائر ومكانة المحروقات في العلاقات الجزائرية الفرنسية.

المطلب الأول: أهمية الطاقة في تعزيز قدرات الجزائر

أولا: القدرات الطاقوية للجزائر

تمثل الطاقة* أحد عناصر قوة الدولة الجزائرية إضافة لموقعها الجيوستراتيجي بين القارة الأوروبية والقارة الإفريقية. تحتل الجزائر المرتبة الأولى في إفريقيا (كانت ليبا هي الأولى لكن بسبب الأزمة فيها أصبحت الجزائر هي الأولى) من حيث إنتاج الغاز الطبيعي بإحتياط يقدر ب 159 ترليون متر مكعب[1]، والمرتبة التاسعة عالميا. فالغاز الطبيعي مادة أولية مطلوبة أكثر وأكثر، وهذا لأهميته وخاصة فيما يخص إنتاج الكهرباء، وما زاد من أهمية الدولة الجزائرية في إنتاج هذه المادة هو رفض كل من ايطاليا وبلجيكا واسبانيا اللجوء إلى الطاقة النووية التي بإمكانها أن تحل محل الغاز الطبيعي. أنتجت الجزائر من هذه المادة عام 2012م 73,4 مليار متر مكعب، ما يعادل 2,4% من الإنتاج العالمي[2].

[1] M. Attar et M. Hammat : Le Potentiel en Hydrocarbures de L'Algérie, Contribution de SONATRACH Division Exploration, Algérie. P. 2.

[2] Nathali Sulmon : les Hydrocarbures en Algérie, Ambassade de France en Algérie, Service économique régional, novembre 2013, P. 1.

*أول بئر تم حفره في الجزائر كان من طرف فرنسا وهو بئر "زفت" سنة 1895م ثم بئر جنوب غرب غيليزان عام 1915م, وقد كانت الاكتشافات عفوية في غالب الأحيان, وبعد الحرب العالمية الثانية قامت فرنسا بإعادة بناء نفسها, كما أصبح للبترول مكانة هامة على

أما فيما يخص البترول فهو محدود في هذه الدولة مقارنة بالغاز الطبيعي، لكن رغم ذلك تعتبر الجزائر ثالث أهم منتج له في إفريقيا بعد كل من نيجيريا وأنغولا[1]، والثانية عشر عالميا وذلك بإحتياط مؤكد يتمثل في 12,2 مليار متر مكعب، وتمثل 0,8% من الاحتياط العالمي[2]، وقد أنتجت عام 2012م 1,8% من الإنتاج العالمي. لكن تراجع إنتاج البترول لصالح الغاز الطبيعي فقد كان يمثل في سبعينات القرن الماضي نسبة 95,5% من الإنتاج الكلي للمحروقات، ووصل عام 2012م إلى 50% فقط[3].وحسب بعض الدراسات حول الطاقة في العالم فإن الجزائر سوف تكتشف مصادر غاز أكثر بكثير من إحتياطاتها التقليدية فبإمكانها أن تصبح منتجا ومصدرا للغاز الطبيعي ذات أهمية أكثر مما هي عليه الآن.[4]

وفيما يتعلق بالإكتشافات الجديدة في مجال الطاقة المتمثلة في الغاز الصخري (gaz de schiste)، تقدر إمكانيات الجزائر في هذا المجال ب 700 تريليون متر مكعب، والذي يساوي أربعة مرات إحتياطي الغاز الطبيعي الموجودة اليوم في الجزائر، وهكذا تحتل المرتبة الثالثة عالميا[5].

تتوفر الجزائر على 207 حقول لإنتاج المحروقات، وتوجد في الصحراء وهي موزعة كالتالي[6]:

- ✓ 67% من إحتياطي الغاز الطبيعي والبترول يوجد في منطقتي حاسي مسعود وواد ميي (حاسي مسعود فيما يخص البترول وحاسي رمل فيما يخص الغاز الطبيعي).
- ✓ حوض اليزي يحتل المرتبة الثالثة بإحتياطي يقدر بنسبة 14%.
- ✓ حوض روندوس فيه نسبة 9%، وأحنيت وميمون بنسبة 4% وأخيرا حوض قداس بنسبة 3%.

تؤكد هذه الإحصائيات على القدرات التي تتوفر عليها الجزائر، والتي يمكن أن تستعملها كورقة ضغط لفرض رأيها على الدول، التي تعتمد عليها (الجزائر) في الحصول على هذه المواد الضرورية.

الساحة الدولية, ما جعل هذه الدولة تنظر إلى التنقيب في الجزائر بنظرة جديدة. في 1956م تم تحضير البئر الكبير لحاسي مسعود بين الشركتين الفرنسيتين (C.F.P.A.) و شركة (Sn REPAL) كما بدأ انجاز الغاز في حاسي رمل. للمزيد أنظر:

.

[1] Benjamin Augé : L'avenir incertain des hydrocarbures en Algérie, IFRI, sans Edition, France, sans date, sans page.

[2] http://www.lematindz.net/news/12776-quelles-sont-les-reserves-dhydrocarbures-en-algerie-devant-les-enjeux-multiformes.html (consulté le 19/03/2014 à 15H08).

[3] Nathali Sulmon : op. cit. P.1.

[4] Micheal Ratner et al : Europe's Energy Security : option and challenges to naturel gas supply diversification (USA : Congressional Research Service, March 2012), P. 23.

[5] Ibid, même page.

[6] M. Attar et M. Hammat : op. cit. p.4.

ثانيا: تطور قطاع المحروقات في الجزائر:

منذ الاستقلال إلى يومنا هذا مرَ قطاع المحروقات في الجزائر بعدة مراحل وهي[1]:

1. من 1962إلى 1965م: المرحلة الانتقالية من الاستقلال إلى اتفاقية الجزائر مع الحكومة الفرنسية التي استمرت في تسيير قطاع المحروقات الجزائري, وقد تم انشاء سوناطراك في هذه المرحلة وهي وسيلة السياسة الطاقوية الجزائرية.
2. من 1965م إلى 1971م: من اتفاقية إلى تأميم المحروقات في 24 فيفري 1971م. كان هذا القطاع في هذه المرحلة خاضع للاتفاقية المبرمة بين الجزائر وفرنسا في جويلية 1965.
3. من 1971م إلى 1973م: من قرار التأميم إلى الأزمة البترولية التي سببتها حرب أكتوبر 1973م, فقفز سعر النفط من 2 دولار في الستينات إلى 40 دولار في أواخر السبعينات[2].
4. من 1973م إلى 1986م: من الأزمة البترولية التي أدت إلى ارتفاع أسعار النفط إلى أزمة 1986م التي أدت إلى انخفاض أسعار هذا الأخير, والشيء الذي كان السبب الرئيسي لانهيار الاقتصاد الجزائري.
5. من 1986م إلى 1994م: كانت الجزائر في أزمة داخلية والتي أجبرتها على تمديد قرضها، والذي رافقه برنامج التعديل الهيكلي المفروض من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.
6. 1998م: انخفاض كبير لأسعار النفط الذي زاد من توتر الأوضاع في الجزائر.
7. من 1999م إلى 2006م: مرحلة انتعاش الاقتصاد الجزائري بفضل ارتفاع أسعار النفط.

وقد أدت إلى سنَ مجموعة من القوانين الخاصة بهذا القطاع في السنوات الأخيرة، والتي أثرت كثيرا عليه وهي[3]:

[1]Algérie Guide des Hydrocarbures 2007, Mise à jour le 1juillet 2007.
[2] Luis Martinez : Algérie: les illusions de la richesse pétrolière, Les Etudes du CERI - n° 168 - septembre 2010, France, p. 9.
[3] Algérie : document de Stratégie 2007-2013 et de programme indicatif national 2007-2010, Instrument Européen de voisinage et de partenariat. P. 15.

- قانون ديسمبر 1991م: يقدم شروط ايجابية للشركات البترولية الأجنبية التي تبحث عن البترول وتكتشف الغاز, وهذا ما سمح بإبرام عدة اتفاقيات مع شركات دخلت الجزائر لأول مرة كأوكسيدونتل بيتروليوم (Occidental Pétrolieum)، طوطال (TOTAL) وغيرهما من الشركات الأجنبية[1].
- قانون 2005م: أدى هذا القانون إلى تقليص إحتكار شركة الطاقة الوطنية سوناطراك لهذا القطاع، وفتحت الباب أمام القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي.
- قانون 2006م: فرض هذا القانون على الشركات الدولية إعطاء سوناطراك حصة 51% لكل إكتشاف لنفط جديد، غاز طبيعي وكذا مشاريع النقل ذات الصلة.
- في 2009م سنت مجموعة من القوانين الإضافية الخاصة بالاستثمار الأجنبي في قانون المالية التكميلي، والتي قيدت من الواردات وكذا من الاستثمار الأجنبي.

وعليه حاولت الجزائر من خلال هذه القوانين تحرير هذا القطاع من قبضة سوناطراك التابعة لها، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية لكنها لم ترغب في فقدان تحكمها في هذا القطاع الحيوي والإستراتيجي، وهذا ما تؤكده قوانين 2006م و2009م.

ثالثا: الغاز في توجهات السياسة الخارجية الجزائرية:

لقد حاولت الجزائر إدارة ورقتها الغازية من خلال ثلاثة أوراق إستراتيجية، الورقة الأولى تتمثل في إعطاء الغاز الطبيعي مكانته المهمة في التعامل مع الدائرة الأوروبية بصفة شاملة، أما الورقة الثانية فهي مقايضة الغاز الطبيعي بالتكنولوجية النووية، وتتمثل الورقة الثالثة في التقارب الإستراتيجي مع الدول المنتجة للغاز الطبيعي، وهو ما قد يخلق توترا في الأوساط الأمريكية والأوروبية.

ويظهر لتقييم الورقة الأولى المتعلقة بالدائرة الأوروبية، فإن الجزائر تدرك أهمية الطاقة بالنسبة للأمن الأوروربي، وعليه فهي تلعب دور الشريك المتزن والضامن لاستمرار تدفق الغاز لاوروبا[2]، فهذه الأخيرة تستورد من الجزائر نسبة 15% من مجموع وارداتها من الغاز الطبيعي، وبذلك فهي في المرتبة الثالثة بعد كل من روسيا بنسبة 34%، والنرويج بنسبة 30%[3]، فبحث أوروبا عن مصدر آمن لتموينها بالغاز الطبيعي جعل الجزائر تطمح إلى إحتلال مكانة المتعامل الرئيسي لدول أوروبا، وهذا في إطار تدعيم إستراتيجيتها الدبلوماسية في المنطقة المتوسطية،

[1] نورة لعبادي: مرجع سبق ذكره, ص.7.
[2] Mustapha Mekideche : Le secteur des hydrocarbures (1958-2010): Problématiques, enjeux et stratégies, Colloque UGTA/ syndicat espagnol CCOO, Conseil en Stratégie, Alger, les 26 et 27 avril 2010, P.6.
[3] BP Statistical Review of World Energy 2011, http://www.bp.com/sectiongenericarticle800.do?categoryId=9037130&contentId=7068669. (consulté le 21 Féverier 2012).

وخاصة بعد التوترات المتكررة مع روسيا، على غرار المشكل الأخير مع أكرانيا الذي أثر كثيرا على العلاقات الأوروبية الروسية.

ولم تكتفي الجزائر بتصدير مواردها الطاقوية، بل شرعت في ربط هذه العلاقة الاستراتيجية مع أوروبا من خلال مشروع الأنبوب الإفريقي الذي يربط نيجيريا بالجزائر بأوروبا عبر النيجر، تتروح طاقته ما بين 20 و30 مليار متر مكعب سنويا، على أن يكون جاهزا في حدود سنة 2015م[1].

أما فيما يخص الورقة الثانية التي استخدمتها الدبلوماسية الجزائرية من خلال الغاز الطبيعي، فقد تمثلت في مقايضة الغاز بالطاقة النووية.

والورقة الثالثة تتمثل في التقارب مع الدول المنتجة للغاز الطبيعي مثل مشروع "كارتل للغاز" التي تخوفت منه أوروبا وواشنطن، فبمجرد ما تم الإتفاق ما بين سوناطراك وغازبروم الروسية حتى إجتمع البرلمان الأوروبي ليندد بالتهديدات المتعلقة بمستقبل أمنه الطاقوي، لإدراكه لخطورة هذا التقارب على المصالح الأوروبية، ولم يكتب لهذا المشروع العيش بسبب تراجع الجزائر عنه.

وتتمثل أهمية المحروقات في الإقتصاد الجزائري في كونها تشكل نسبة كبيرة من صادراتها بمعدل 98% ما بين 2006 م و2013م[2]، الشيء الذي يجعل الجزائر تعطي أهمية كبيرة لهذا القطاع.

المطلب الثاني: مكانة الطاقة الجزائرية بالنسبة لفرنسا

أولا: الإتفاقيات المبرمة بين الجزائر وفرنسا حول الطاقة

إنَ السيطرة الجزائرية على هذه الثروة لم يكن سهلا بل بعد مفاوضات طويلة .حيث لم تتقبل فرنسا فكرة التخلي عنها, بالتالي استكمال الجزائر لاستقلالها السياسي و الاقتصادي خاصة و أن لهذه المواد الطاقوية دورا كبيرا في الحياة الصناعية الفرنسية، ولقد تم استرجاع الجزائر لها عن طريق من مجموعة من الاتفاقيات مع فرنسا وهي:

1- **اتفاقيات إيفان1962** [3]: وأهم المسائل البترولية التي تضمنتها اتفاقية ايفيان هي:

-إبقاء النصوص المتعلقة بقانون البترول الصحراوي.

[1] http://www.aps.dz/spip.php?page=article&id_article=98443. (consulté le 12 Mars 2011).

[2] Jésus Castillo et Yasmine Osman : Algérie : une croissance dynamique malgré la dépendance accrue aux hydrocarbures, Flash économie, France, 25 juillet 2013 – N° 555, P. 6

[3] حسين مالطي: النفط الأحمر, ترجمة السيد مصطفاي جنيدي , دار مارينو للنشر, 1997, ص 126 135.

–إستثمار الثروات البترولية في إطار مشترك من خلال الهيئة الفنية لاستغلال ثروات باطن الأرض.

–إعتماد على الفرنك الفرنسي في عملية تسديد قيمة المنتجات البترولية.

–إ شراف هيئة تحكيم دولية على عملية الفصل في المنازعات البترولية.

لم تحمل هذه الاتفاقية أيَ جديد لصالح الجزائر، حيث أنها لم تحد من السيطرة الفرنسية على الثروات الباطنية الجزائرية، وأهم ما حدث بعد هذه الاتفاقية وتحديدا في 31 ديسمبر 1963 هو إنشاء الشركة الوطنية للبترول "سونا طراك".

2 – **إتفاق جويلية 1965:** لقد مثلت هذه الاتفاقية تعاون جزائري فرنسي وشملت على:

– التزام فرنسا بالمساهمة في التطوير الصناعي بالجزائر مع زيادة استثمارات الشركات في إلغاء نسب الاستهلاك ووضع نظام جديد يتوافق مع ما هو معمول به في الدول المنتجة.

–رفع حصة الجزائر إلى النصف في شركة(S.N.RIBAL) الفرنسية، مع تعيين رئيس للشركة من الجزائر، إضافة إلى التنازل عن الحصة الخاصة بالشركة في معمل تكرير البترول بالجزائر بنسبة 10%.

– سيطرة الجزائر على الغاز الطبيعي و تكون بذلك ملكية تامة لها.

– إستحداث نظام المشاركة التعاونية الجزائرية الفرنسية.

كانت هذه الإتفاقية خطوة بالغة الأهمية بالنسبة للإقتصاد الجزائري، فهي بداية سيطرة الجزائر على المحروقات حيث تزايد دور شركة سوناطراك فيه حتى لو كان بدرجة أقل من الشركات الفرنسية.

هذه الإتفاقيات هيأت الأرضية المناسبة لقرار تأميم المحروقات الذي أعلن عنه الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين في خطاب مشهور وذلك في يوم 1971/02/24م، وأعلن عن مجموعة من القرارات لعل أهمها ما يلي:

– ترفع المشاركة الجزائرية في كل الشركات النفطية الفرنسية إلى 51% من أجل التحكم الفعلي فيها.

– تؤمم حقول الغاز الطبيعي و يؤمم النقل البري أي كل الأنابيب البترولية.

– و كانت أهمّ النتائج التي ترتبت عن قرار التأميم و أثرت على هيكل قطاع المحروقات هي[1]:

– التخلص من التبعية الإقتصادية للجزائر، و المتعلقة أساسا بالثروات الوطنية.

– إنهاء عقود الإمتياز التي إكتسبت صفة الإحتكارية في مراحل النقل والتسويق والإنتاج النفطي.

– تخلي الشركة الفرنسية للبترول عن مصالح النقل في شركات "ترايسا ،سويغ وسوترا"، وبيع مصنع لتسييل الغاز الطبيعي.

– رفع نسبة مشاركة و سيطرة سوناطراك إلى 51% في عقود البحث و التنقيب.

– تحول الدفع من الفرنك الفرنسي إلى الدينار الجزائري.

رغم أنَ الجزائر تمكنت من خلال هذا القرار بالتحرر من السيطرة الفرنسية على قطاع المحروقات، إلاَ أنَها مازالت تستحوذ على نسبة مهمة منه، ولو بطريقة أخرى غير مباشرة أي الاستثمار.

ثانيا: القدرات الطاقوية لفرنسا

لم ترغب فرنسا في التخلي عن الطاقة الجزائرية وهذا بسبب قدراتها الذاتية الضعيفة في هذا المجال، حيث تنتج 1,1% فقط من النفط الذي تستخدمه حيث أنَ احتياطها من البترول الخام في جانفي 2012م، 11,6 مليون طن[2]

كانت فرنسا في سبعينات القرن الماضي تنتج ثلث ما تحتاج إليه من الغاز، وأصبحت في 2009 تستورد 98% منه بسبب زيادة الطلب ونقص الإنتاج الوطني، وتستخدم 30% منه في الصناعة[3]، وتعتبر الجزائر الممون الثاني لفرنسا فيما يخص الغاز الطبيعي بنسبة 16% في 2009 و13% في 2010 بعد كل من النرويج (34%) ونفس النسبة مع روسيا (13%)[4].

ويبين هذا الرسم البياني نسب المحروقات في الواردات الفرنسية من الجزائر:

[1] يسري أبو العلا: مبادئ الإقتصاد البترولي و تطبيقها على التشريع الجزائري, دار النهضة العربية, 1996, ص 288.

[2] Chiffres clés de l'énergie : Édition 2012, P.2.

[3] Chiffres clés de l'énergie : Édition 2010, P.21.

[4] Chiffres clés de l'énergie : Édition 2012, P.21.

رسم بياني رقم (5): نسبة المحروقات في الواردات الفرنسية من الجزائر (2003م_ 2013م)

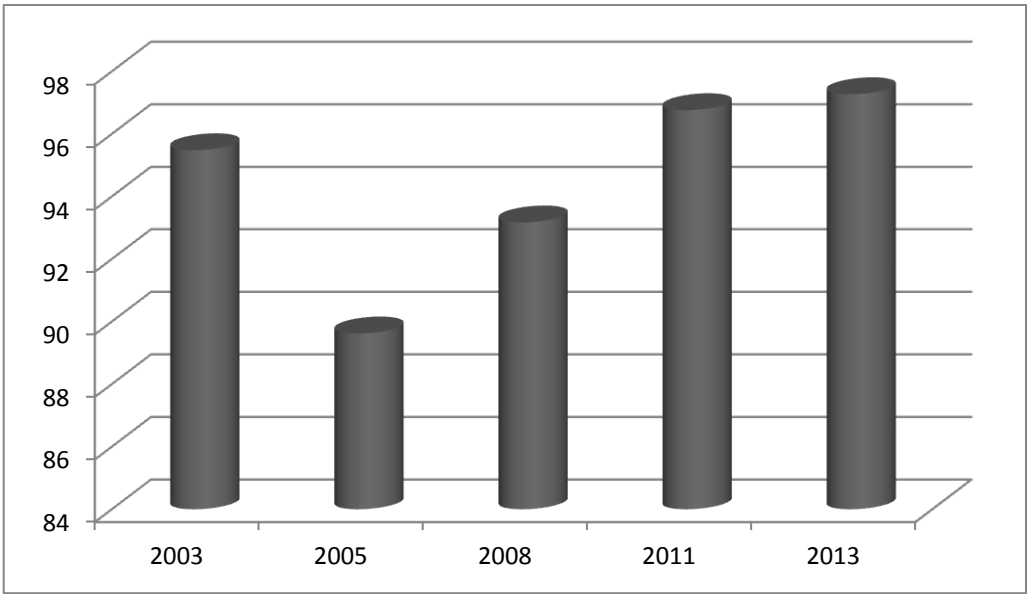

الرسم من إعداد الطالبة بناءا على المعلومات المتحصل عليها من الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية, 2014.

يظهر الرسم النسب العالية من المحروقات التي تستوردها فرنسا من الجزائر حيث وصلت عام 2013, 97,27% بعدما كانت 89,62% عام 2005. كما تبين هذه الإحصائيات القيمة العالية للمحروقات الجزائرية بالنسبة لفرنسا، الشيء الذي يجعل هذه الأخيرة تعاني من التبعية للجزائر في هذا المجال، لذا يمكن للمحروقات أن تلعب دورا أساسيا في العلاقات بين البلدين[1].

وهنا تتأكد النظرة الفرنسية إلى الجزائر على أنَها مصدرا للمحروقات، ويمكن للجزائر أن تستعمل هذه القوة في صالحها، وخاصة مع الأزمات المتكررة بين الإتحاد الأوروبي.

ثالثا: مقايضة الغاز الطبيعي بالطاقة النووية

يمثل الغاز الطبيعي عنصرا مهما من عناصر قوة الدولة الجزائرية، وخاصة إتجاه الإتحاد الأوروبي عامة وفرنسا خاصة، نظرا للعلاقات المتشابكة بينهما، حيث تريد الجزائر استعمال هذه الورقة لصالحها وذلك من أجل الحصول على الطاقة النووية السلمية، وهذا ما بينه تصريح شكيب خليل، وزير الطاقة والمناجم، قبل زيارة ساركوزي للجزائر ورد الفعل الفرنسي بعد الزيارة، إذ في حديث مع وسائل الإعلام الجزائرية قال شكيب خليل: «السلطات الفرنسية لديها تحفظات حول

[1] Sid Ahmed Ghzali : L'énergie peut avoir un rôle refondateur des relations algéro-françaises, http://portail.cder.dz/spip.php?article1861, 18 décembre 2011.

تطوير النووي المدني في الجزائر.. ولاحظنا فرقا في إطار المفاوضات، فمثلا عندما نتفاوض مع صيني يرحب بك وتجلس لتفاوض فيقترح عليك شيئا، وفي الأسبوع الموالي يرسل إليك الاقتراح كاملا، في حين أنَ الفرنسي يقتصر كلامه على أشياء أخرى...، في الوقت ذاته تحصلت الجزائر على دعم أكبر من الولايات المتحدة لتطوير النووي المدني»

ولهذا يمكن تمييز قدرة الجزائر على توظيف ورقة تنوع الشركاء، حيث ذكر في المثال منافسين قويين لفرنسا في المنطقة المغاربية، وهما بكين وواشنطن، هذا ما جعل الرئيس الفرنسي آنذاك نيكولا ساركوزي يقترح في حملته الانتخابية وأثناء زيارته للجزائر شراكة بين غاز فرنسا وسوناطراك، مع توسيع مجال التعاون النووي لأغراض سلمية، وفي الوقت الذي كان يتحدث ساركوزي في طنجة عن مشروع الإتحاد المتوسطي كان كاتب الدولة الفرنسي للتجارة، إيرفي نوفيلي، يؤكد من وهران إستعداد فرنسا لمساعدة الجزائر في إكتساب التكنولوجية النووية، وتزامن التصريح مع المفاوضات حول تجديد العقد الخاص بتزويد السوق الفرنسية بالغاز الطبيعي المنتهية أجاله سنة 2013م.

وعلى العموم، تمتلك الجزائر قدرات هائلة فيم يخص الغاز الطبيعي بالدرجة الأولى والبترول بدرجة أقل، وهو الشيء الذي يجعلها قوة في البحر المتوسط مقارنة بجيرانها، ويمكنها من استغلال هذه الميزة في تحقيق مصالحها الخارجية، خاصة فيما يتعلق بالجانب الأوروبي الذي يعتمد بدرجة كبيرة على المحروقات الجزائرية.

من بين الدول الأوروبية التابعة للجزائر في هذا المجال فرنسا, التي كانت المحتكرة لهذا القطاع لسنوات عديدة، والتي تحاول الجزائر الآن من خلال بعض تصريحات مسؤوليها السياسيين التأثير عليها من خلال استخدام المحروقات كورقة ضغط عليها, ولو أنَ هذا ليس بصورة كبيرة وواضحة بسبب تدخل السياسة في هذا الميدان الحيوي بالنسبة للإقتصاد الوطني.

خلاصة الفصل الثاني:

إنَ العلاقات الإقتصادية بين الجزائر وفرنسا هي علاقات قوية، وبأرقام عالية في جميع الميادين الاقتصادية، فمن الناحية التجارية ففرنسا هي الشريك الأول للجزائر، وممونها الأول لعدة عقود وزبونها الرابع، وتعتبر الجزائر. فالميزان التجاري بين البلدين شبه متوازن ، لكن التدقيق فيه يظهر ان باريس تبقى تنظر إليها كسوق للتصدير بالنظر إلى أنَ اغلب مستورداتها من الجزائر متعلقة بالمواد النفطية، على عكس هذه الأخيرة التي تستورد كل شيء منها، خاصة المواد الغذائية وعلى رأسها القمح بنوعيه الصلب واللين.

أما من ناحية الاستثمارات الأجنبية في الجزائر فقد سعت هذه الأخيرة من وراء قوانين الاستثمار إلى النهوض بالاقتصاد الوطني ، ومحاولة منها مواكبة حركة التطورات الاقتصادية نحو اقتصاد حر، تسود فيه روح المنافسة والشفافية، لذا تزايدت الإستثمارات الأجنبية عموما والفرنسية خصوصا في الجزائر بسبب الشركات الكبرى من جراء الأزمة المالية، وحاجتها إلى مصادر مالية، والجزائر يزداد احتياطي صرفها عام بعد عام بفضل إرتفاع أسعار البترول، هذا من جهة الحالة الأمنية في بعض الدول العربية التي كان سببها ما يسمى ب "الربيع العربي" والذي لم يمس الجزائر التي هي مستقرة نوعا ما من الناحية الأمنية والسياسية من جهة أخرى.

وتتعلق الاستثمارات الفرنسية بالجزائر، عدة قطاعات ولكنها نشاطات تجارية واضحة في ظل الغياب شبه الكامل للإنتاج محليا، وهو ما يعني أن المؤسسات الفرنسية لا تخاطر إطلاقا في السوق الجزائرية.

تبقى الجزائر القوة الاقتصادية المعتبرة في المنطقة بفضل ثروة المحروقات، خاصة بعد الارتفاع الهائل لأسعار البترول في السنوات الأخيرة، مما مكنها من تكوين رصيد معتبر من العملة الصعبة، حيث يسخر في إعادة بناء الاقتصاد الوطني واستدراك بناء البنى التحتية للبلاد, وهذا ما يبقي أهميتها للكثير من الدول بما فيها فرنسا.

الافاق المستقبلية
للعلاقات
الجزائرية الفرنسية

الفصل الثالث: الأفاق المستقبلية للعلاقات الجزائرية الفرنسية

سئل ألبرت أينشتاين عن سبب اهتمامه بالمستقبل فقال: « ببساطة، لأننا ذاهبون إلى هناك»[1]

لذا فرغم أنَ دراسة مستقبل الظواهر الاجتماعية هو أمر بالغ الصعوبة، كون أنَ هذه الظاهرة يصعب إخضاعها للتحليل العلمي الدقيق، إلاَ أنَ هناك عدَة أسباب وعوامل تدفع بأيَ باحث إلى الاهتمام بالمستقبل ودراسته لأننا سنعيش فيه، ومن بينها[2]:

- الرغبة الشديدة والملحة في معرفة المجهول التي تدفع بالباحث إلى معرفة المستقبل، خاصة أنَ الكثير يتوقع أن يكون الغد أفضل من اليوم، والعمل على تحقيق ذلك.
- وضع تصورات مستقبلية بالإضافة إلى تقييم الماضي والحاضر.
- تعتبر الدراسات المستقبلية ضرورية، حيث أنَها تؤدي إلى الإبداع الإنساني، بالإضافة إلى تحفيز الأفراد على الاهتمام بالمستقبل.
- إنَ التوقعات التي تقدمها هذه الدراسات تساهم في إلقاء الضوء على الأفاق المستقبلية بالتالي جعل الوعي بالمشاكل أعمق وأدق[3].

وتعرف الدراسات المستقبلية بأنها « مجموعة من الدراسات والبحوث التي تهدف إلى تحديد اتجاهات الأحداث وتحليل مختلف المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في إيجاد هذه الاتجاهات، أو حركة مسارها.»[4]. كما تعرف أيضا على أنَها « العلم الذي يرصد التغير في ظاهرة معينة ويسعى لتحديد الاحتمالات المختلفة لتطورها في المستقبل وتوصيف ما يساعد على ترجيح احتمال على غيره.»[5]

وتقوم الدراسات المستقبلية على عدَة تقنيات، والتقنية المتبعة لهذه الدراسة هي السيناريو. والسيناريو هو وصف لوضع مستقبلي ممكن أو محتمل أو مرغوب فيه، مع توضيح لملامح المسار أو المسارات التي يمكن أن تؤدي إلى هذا الوضع المستقبلي، وهذا انطلاقا من الوضع الراهن أو من الوضع الابتدائي المفترض[6]. إنَ بناء السيناريوهات هو القابلية على تخيل ووصف تفاصيل

---

[1] وليد عبد الحي: مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي, مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية, أبو ظبي, الإمارات العربية المتحدة, ط.1, 2007, ص.7.

[2] فاطمة بيرم: مرجع سبق ذكره, ص. 216.

[3] عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة, المؤسسة العربية للدراسات والنشر, بيروت, لبنان, الجزء السادس, ب.سنة النشر, ص. 173

[4] طارق عامر: أساليب الدراسات المستقبلية, دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع, عمان, الأردن, 2008, ص. 19.

[5] وليد عبد الحي: مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية, المركز العلمي للدراسات السياسية, عمان, الأردن, ط.1, 2002, ص. 13.

[6] وليد عبد الحي: مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي, مرجع سبق ذكره, ص. 20.

معقدة وواقعية لأنواع من الواقع الافتراضي[1]، ويتم إعداد السيناريو وتطويره عبر ثلاثة مراحل وهي كالتالي[2]:

- دراسة حقائق الوضع القائم.
- اختيار إحدى التطورات المحتملة لظاهرة محل الدراسة.
- تصور الآثار ومداها الناجمة عن مثل هذا المسار.

أما المدة الزمنية فقد قسمتها المدرسة الأمريكية إلى مباشر، وقريب، ومتوسط، وبعيد وغير منظور.

والفترة الزمنية التي تمَ اختيارها للتنبؤ فيها بمستقبل العلاقات الجزائرية الفرنسية هي فترة متوسطة المدى أي ما بين 5 و20 سنة على الأكثر، ويعود سبب هذا الإختيار للمستقبل المتوسط إلى الهدف من هذه الدراسة، المتمثل في الوصول إلى نتائج تكون أقرب إلى العلمية والدقة والموضوعية الذي فرض علينا اختيار هذه المدة، وخاصة أنَ التحولات التي عرفتها وتعرفها العلاقات الدولية تصعب توقع مسار العلاقات الجزائرية الفرنسية، أين يمثل المسرح الدولي أهم محدداتها الخارجية، بالإضافة إلى التحولات التي يمكن أن تحدث في البيئة الداخلية لكل من الجزائر وفرنسا، سواء من الناحية السياسية بتغير الأنظمة وتوجهاتها أو من الناحية الاقتصادية بحدوث أزمات مثلا، أو أمنية.

عموما أية دراسة مستقبلية تقوم على ثلاثة سيناريوهات رئيسية محتملة وهي:

❖ السيناريو الخطي: استمرار الأوضاع الراهنة أي بقائها على ما هي عليه, فلن يكون المستقبل مغاير للحاضر, حيث أنه سيستمر في نفس الخط.

❖ السيناريو الإصلاحي: يفترض حدوث تغير لكن ليس جذري, بل سيتم بإحداث إصلاحات على الأوضاع القائمة.

❖ السيناريو الثوري: حدوث تغير جذري في الظاهرة محل الدراسة.

وبناءا على هذه السيناريوهات الثلاثة قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: استمرار الوضع القائم للعلاقات الجزائرية الفرنسية

المبحث الثاني: تقارب وتوثيق العلاقات الجزائرية الفرنسية

المبحث الثالث: تباعد العلاقات الجزائرية الفرنسية.

[1] سينثيان ج. وانغر: الاستشراف والابتكار والإستراتيجية, ترجمة: صباح صدَيق الدملوجي, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, لبنان, ط.1, 2009, ص.447.

[2] وليد عبد الحي: الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية, شركة شهاب, الجزائر, 1991, ص.97.

المبحث الأول: استمرار الوضع القائم للعلاقات الجزائرية الفرنسية (السيناريو الخطي)

يقوم هذا الاتجاه الخطي (الاتجاهي) على قاعدة أساسية وهي أنَ عالم الغد هو امتداد لعالم اليوم والذي هو بدوره امتداد لعالم الأمس، وأنَ الاختلاف الذي سيحدث في المستقبل لن يكون في النوع, بل سيكون في الدرجة، فالتغيير الذي سيحدث في المستقبل هو تغيير كمي أكثر مما هو كيفي، أي هو تغير سواء في السرعة أو الحجم أو في الكمية.[1]

سنحاول في هذا المبحث تبيان من خلال مجموعة من المعطيات والتوقعات أنَ الوضع بين الجزائر وفرنسا سيبقى على ما هو عليه، وهذا في الميدان السياسي والاقتصادي.

المطلب الأول: على المستوى السياسي

بعد استقلال الجزائر ظلت العلاقات الجزائرية الفرنسية تتميز بطابعها الخاص، وهذا عن طريق اعتمادها على الثقل التاريخي والرصيد الثقافي كمبرر لتنمية وتعزيز وتطوير الترابط بين الدولتين, وستواصل العلاقات الجزائرية الفرنسية في نفس المسار السياسي الذي بدأه كل من الرئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة" والرئيس الفرنسي "جاك شيراك"، وهذا يعود إلى:

- الامتداد التاريخي للمصالح الفرنسية في الجزائر, الشيء الذي يفسر بقاء فرنسا كشريك قوي للجزائر.
- النخب السياسية ذات التوجه الفرنكوفيلي في الجزائر هي نخب فرنكوفونية ذات ولاء قوي لفرنسا (بخلاف النخب ذات التوجه الفرنكوفوني التي توصف بولائها للوطن)
- ترتكز سلطة فرنسا في الجزائر على التبعية الثقافية واللغوية، فمازالت فرنسا المسيطرة على مجالات متعددة في التعليم والإدارة.

لقد كان هدف الرئيس الفرنسي جاك شيراك من خلال سياسته اتجاه الجزائر إثبات صحة فكرة مفادها أنه يمكن إقامة علاقات طبيعية بين دولة مُستعمرة و أخرى مُستعمرَة (في السابق)، و ذلك من خلال طرح رؤية جديدة تدعو إلى تجاوز خلافات الماضي، وتأسيس علاقات جديدة في فترة ما بعد الاستعمار، مبنية على أسس واضحة بين دولتين سيدتين تجمعهما مصالح مشتركة ومستقبل مشترك، حيث استعادت كل من الجزائر وفرنسا حوارهما السياسي في إطار العلاقات الثنائية بين البلدين منذ زيارة الرئيس جاك شيراك إلى الجزائر من 14 إلى 17 جوان 2000، وقد

[1] منيرة بلعيد : مرجع سبق ذكره, ص. 123.

كانت هذه الأهداف نفسها أهداف الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة منذ توليه الحكم عام 1999.

كل الجهود السياسية التي قام بها البلدين على المستوى السياسي من أجل تحسين العلاقة بينهما، لم تؤدي إلى أيَ تغيير فيها، بل بقيت تتميز بالتجاذب أحيانا والتنافر في الأحيان الأخرى، وستبقى كذلك أي علاقات مطبوعة بأزمة دائمة، قائمة على الشك وانعدام الثقة المتبادلة والتعارض في المواقف، وهذا يظهر من خلال تمسك الدولتين بآرائها وعدم تغيير مواقفها إزاء بعض القضايا الحيوية بالنسبة للدولتين معا أو لإحداهما على غرار:

أولا: المشكل الاستعماري في العلاقات الجزائرية الفرنسية:

إنَ الإرث التاريخي في العلاقات الجزائرية الفرنسية لطالما كان سببا في توتر العلاقة بين باريس والجزائر, وهذا بعدم اعتراف فرنسا بجرائمها في الجزائر أثناء الحقبة الاستعمارية وعدم اعتذارها من الشعب الجزائري عما تم ارتكابه في هذه المرحلة, هذا بالإضافة إلى مسألة الأرشيف والحركى. ففرنسا ليست مستعدة في السنوات المقبلة لحل هذه المشكلة أي أنها لن تقوم بتقديم اعتذار للجزائر ولن تعيد الأرشيف وستبقى تحيي الحركى وما قاموا به. كل هذا سيؤدي إلى استمرار توتر العلاقة بين البلدين في كل مرة يتم التطرق إلى هذا الموضوع على المستوى السياسي، وهذا بغض النظر عن تغير لون الحكومة في فرنسا يمينية كانت أو يسارية، فموقفها واحد من هذه الملفات.

ثانيا: تعارض المواقف حول قضية الصحراء الغربية: تعتبر مشكلة الصحراء الغربية من أكبر المشاكل التي تعجز المنظمات الدولية والإقليمية على إيجاد حل لها يرضي جميع الأطراف المعنية، وخاصة المغرب وجبهة البوليساريو المدعومة من طرف الجزائر, إنَ عوامل الشد والجذب وتضادّ المصالح للأطراف المعنية، جعلت المشكلة تدور في حلقة مفرغة. فمنذ السبعينيات، والقرارات الدولية تدعو إلى حسم المشكلة عن طريق الاستفتاء، تحت إشراف الأمم المتحدة. ومنذ هذا الوقت، لم تنجح الأمم المتحدة، والمساعي الدولية والإقليمية الأخرى، في الوصول إلى حل المشكلة.

إنَ الأسس التي يقوم عليها الموقف الجزائري بشأن ملف الصحراء الغربية هي أسس الشرعية الدولية التي أقرت إجراء استفتاء حر وديمقراطي لتحديد رغبة الصحراويين بين الانضمام إلى المغرب أو إعلان الصحراء الغربية دولة مستقلة، وأكدت الجزائر أنَها ستوافق على أي حل يقبله طرفا المشكلة، وعبرت زيارة الرئيس الجزائري عبدالعزيز بوتفليقة لمخيمات الصحراويين أثناء احتفالات البوليساريو, عن مدى تأييد الجزائر لموقف البوليساريو.

أما موقف المملكة المغربية فهو مناقض تماما لموقف جارتها, فمن الواضح أن الأسس التي يقوم عليها موقفها من مشكلة الصحراء الغربية تتمثل في أن المشكلة تتعلق بأرض مغربية انتُزعت من الاستعمار بعد مواجهة طويلة، سواء قبل احتلالها أو بعد استرجاع المغرب لاستقلاله الوطني، وترى أنها مسألة داخلية، وسبب تأخر حلها هو التدخل الخارجي خاصة من طرف الجزائر. كل هذا يجعل الجزائر في أزمة شبه دائمة مع المملكة المغربية.

أما فرنسا فباعتبارها دولة محورية وقوية, ولها علاقات قديمة مع دول المنطقة، لها موقف من هذه القضية. يذهب بعض المحللين إلى أن الفرنسيين، يهدفون من مواقفهم اتجاه ملف الصحراء الغربية إلى تثبيت ما عرف بالحل الثالث، وهو تثبيت السيادة المغربية على الصحراء، من دون الرجوع إلى الاستفتاء. ومن هنا يظهر مساندة فرنسا للمغرب ومواجهة الجزائر.

إنَ استمرار المشكلة الصحراوية، وتمسك كل من الجزائر والمغرب بموقفيهما، ومواصلة فرنسا تأييدها للمغرب، سيؤدي إلى بقاء العلاقات الجزائرية الفرنسية في شقها السياسي كما هي عليه، علاقات يسودها الشك وعدم الثقة والتوتر وبدرجة أقل تقارب المواقف والآراء.

وهكذا ستبقى العلاقات الجزائرية الفرنسية تطبعها من فترة إلى أخرى حالات من التشنج والاحتدام في المواقف السياسية والدبلوماسية.

المطلب الثاني: على المستوى الاقتصادي

منذ استقلال الجزائر استمرت فرنسا في الإعلان عن إمكانية إقامة تعاون أنموذجي يقوم على المصالح المشتركة للبلدين، إلاَ أنَ هذا الإعلان كان يهدف في الواقع إلى استغلال التوظيف المستمر للمتغيرات الجديدة، واستعمالها كوسائل لتحقيق إستراتيجية متواصلة ترمي إلى الحفاظ على الجزائر كمنطقة نفوذ تقليدية، والعمل على تطويرها كمنطقة عبور، وهذا في إطار التكالب الدولي على مختلف ما تملكه الجزائر من ثروات وسوقها المتميزة[1].

أولا: الاتفاقيات الاقتصادية المبرمة بين الجزائر وفرنسا

إنَ العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وفرنسا تحكمها مجموعة من الضوابط والاتفاقيات، التي ستجعل من هذه العلاقات ستسير في نفس الخط الذي هي عليه الآن، وأهمها:

- اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي:

تطرقنا في الفصل الثاني إلى إتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، محتواه وأثاره على الاقتصاد الجزائري، فهذا الإتفاق هو المسير للمعاملات الاقتصادية بين الطرفين وذلك منذ

[1] صالح سعود: الإستراتيجية الفرنسية حيال الجزائر منذ 1981 إلى الأن (دراسة مستقبلية), مرجع سبق ذكره, ص.187.

دخوله حيز التنفيذ في 2005م، وكون فرنسا عضوا في هذا الإتحاد يعني أنَ علاقاتها مع الجزائر في المجال الإقتصادي تخضع لبنود هذه الاتفاقية.

- الاتفاقية الثانية:

تم توقيعها في 11ديسمبر 2006، تنص على الشراكة الاقتصادية والمالية، حيث التزمت فرنسا بمرافقة الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر، تقنيا من خلال تكوين الإطارات العاملة في الإدارة الاقتصادية والمالية، بالإضافة إلى دعم الفروع الصناعية في مجال الصيدلة وصناعة السيارات والصناعة الغذائية.

- الإتفاقية الثالثة:

هي المذكرة الجزائرية–الفرنسية في مجال التعاون المالي، الموقعة يوم 21 جوان 2008 من طرف فرانسوا فيون, وتشمل تحديث الإدارة المالية والاقتصادية ودعم الإصلاحات الميزانية، والمساعدة على إنجاز مدرستين كبيرتين في مجال مهن التأمين وأخرى لتكوين إطارات الخزينة.

إنَ العلاقات الجزائرية الفرنسية في بعدها الاقتصادي ليست وليدة اليوم، فهي قديمة، ما يبرر تماسكها وعدم تلاشيها، رغم التجاذب السياسي بين البلدين إلاَ أنَ الميدان الاقتصادي بقي باستمرار ذو حجم هام بغض النظر عن بعض الاضطرابات التي تتخلله من حين لأخر، وسيبقى هذا الوضع على حاله، وخاصة في بعض الميادين الإقتصادية.

ثانيا: تبعية فرنسا للمحروقات الجزائرية

لقد لعبت الطاقة دورا مهما في الحياة الاقتصادية لمختلف المجتمعات، وساهمت في تحريك المؤسسات بطرق مختلف، حيث لعب البترول في الستينات دور الإنتقال من استهلاك الفحم الحجري إلى الإعتماد عليه كمورد طاقوي جديد، ثم احتل أهمية كبيرة كمادة خام للصناعات البتروكيمياوية. أما في السبعينات فقد تغيرت النضرة اتجاه. فبعدما كان كمورد وفير للطاقة و رخيص، أصبح ينظر إليه على أنه مورد سوف يأتي اليوم الذي ينفد فيه. و أنه مادة كربونية غالية الثمن، يجب أن يتم استهلاكها بعقلانية. و قد أدى ارتفاع أسعار النفط إلى التوجه نحو استغلال الغاز الطبيعي, و بالتالي تخفيض الضغط عن إنتاج البترول و الطلب عليه، لكنه و على الرغم من ذلك فقد ظلت حصته في استهلاك الطاقة كبيرة.

رأينا في الفصل الثاني درجة تبعية فرنسا لنفط والغاز الطبيعي الجزائري، حيث أنَ أكثر من 97% من وارداتها من الجزائر هي عبارة عن المحروقات، والجزائر هي المزود الثالث لفرنسا من هذه المواد. لذا لا يمكن لفرنسا أن تتخلي عن حصتها في المحروقات الجزائرية وستستمر تبعيتها للطاقة الجزائرية قوية خاصة مع الأزمات التي تتعرض لها العلاقات الأوروبية الروسية من حين لأخر واستعمال روسيا الغاز الطبيعي سلاحا لتحقيق أهدافها والضغط على أوروبا.

ثالثا: تبعية الجزائر للتكنولوجيا الغربية

إن التبعية التكنولوجية الكبيرة للجزائر، تجعلها بطيئة الحركة في اتخاذ أي إستراتيجيات تنموية أو مشاريع يمكن من خلالها تحسين وضعيتها الاقتصادية، بل أن هذه الوضعية جعلت الدول المالكة لهذا السلاح المتمثل في التكنولوجيا، تحكم قبضتها أكثر وتساوم الجزائر: التكنولوجيا مقابل الحصول على امتيازات اقتصادية في الجزائر.

رابعا: الاستثمارات الفرنسية في الجزائر

ستعمل كل من الجزائر وفرنسا خلال السنوات القادمة على دعم التقليل من الحواجز التي تعرقل تقوية العلاقة الاقتصادية الثنائية، من خلال تعزيز التعاون لجذب الشركات الفرنسية للاستثمار في الجزائر. لن تسمح فرنسا بذهاب الأموال الجزائرية إلى دول أخرى, لذا ستستعمل كل الوسائل المتاحة من أجل ذلك, والحصول على امتيازات للاستثمار في الجزائر وهذا سيتم عن طريق ما يلي:

- استمرار التعاون في مجال مسح الأراضي بين مصالح المديريات العامة للضرائب الفرنسية والجزائرية المندرجة خصوصا في لإستراتيجية كيفية منح العقار الصناعي والتجاري.
- مواصلة تسهيل وصول المؤسسات الفرنسية لسوق التأمينات الجزائرية, وتسوية الخلافات الخاصة بالتأمينات.
- دعم تعزيز الإطار التنظيمي في مجال احترام الملكية الفكرية, المعترف به كأحد أهم العراقيل في وجه الاستثمار.
- مواصلة تسهيل تنقل رجال الأعمال بين البلدين.
- مواصلة فرنسا لدعم الخوصصة في الجزائر ومواصلة المسير في طريق اقتصاد السوق.

المبحث الثاني: التقارب وتوثيق العلاقات الجزائرية الفرنسية

سنحاول من خلال هذا المبحث, استشراف مستقبل العلاقات الفرنسية الجزائرية، وذلك عبر تصور السيناريو الثاني المحتمل له، وهو السيناريو الإصلاحي، الذي يفترض تقارب وتوثيق العلاقات الفرنسية الجزائرية أكثر مما هي عليه في الوقت الراهن، هذه العلاقات التي عرفت نوعا من الاضطرابات حينا والفتور حينا آخر،خاصة بسبب التحديات التي تواجه فرنسا. وبذلك فهذا السيناريو ينطلق من ركيزة أساسية وهي تجاوز فرنسا لهذه التحديات، استغلالها وتكثيف ترابطاتها مع دول المنطقة على كل المستويات وليس الاقتصادية فقطّ، خاصة تحسين العلاقات السياسية – بشكل أكبر مع الجزائر –عن طريق تكثيف تبادل الزيارات، زيادة المساعدات لهذه الدول، بمعنى خلق نوع جديد من العلاقات في محاولة لتجاوز أحقاد الماضي، وبداية مرحلة جديدة للتعاون، على شاكلة العلاقات الفرنسية الألمانية، بعد عقود من العداء التاريخي، وبالتالي توثيق علاقاتها مع الجزائر.

لقد أدى "الربيع العربي" إلى سقوط النظامين التونسي و الليبي ووضع البلدين في حالة توتر و ضعف على المستوى السياسي و مستوى مؤسسات الدولةن يتطلب فترة من الزمن لإعادة البناء. في هذا المدى الزمني يصبح التركيز أكثر على علاقات القوة مع الجزائر بطريقتينن استغلال ضعف تونس و ليبيا، أو الاعتماد على الجزائر بتوسيع مجال التعاون معها، لكون البلدين غير نشيطين على المستوى العسكري و الدبلوماسي حاليا في المنطقة كما في السابق، هذا بالإضافة إلى التوتر الحاد بين باريس والرباط

ونظرا لأهمية البعد الاقتصادي والأمني في العلاقات الجزائرية الفرنسية فإنَ تقارب العلاقات الجزائرية الفرنسية سيكون في هذين الجانبين, لذا تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين, الأول خاص بتقارب العلاقات الجزائرية الفرنسية في الجانب الاقتصادي والثاني متعلق بتوثيقها في الجانب الأمني.

المطلب الأول: التقارب في الجانب الاقتصادي

أولا: مواجهة المنافسة الدولية حول السوق الجزائرية

سينبع التقارب في العلاقات الجزائرية الفرنسية في المجال الاقتصادي من الرغبة الفرنسية في القيام بدور المهيمن الإقليمي داخل حوض البحر الأبيض المتوسط، باعتبار أن منطقة المتوسط هي منطقة نفوذ قديمة تريد فرنسا دخولها من جديد، هذا إلى جانب مساعي لاستعادة الحضور الفرنسي في منطقة المغرب العربي عموما والجزائر خصوصا، بعد سنوات من التراجع

والتباعد، ولمواجهة تنامي النفوذ الأمريكي و الصيني في هذه المنطقة، والمتجسد بشكل أساسي في مشروعات واستثمارات أمريكية وصينية عملاقة.

فبحكم انهيار المعسكر الشرقي في نهاية ثمانينات القرن الماضي تغيرت العلاقات الدولية. رغم أن المعاملات الدولية تغيرت بالنسبة إلى كل دول المغرب، لكن عاملا التاريخ والجغرافيا يحتمان على الجزائر وجاراتها التعامل أكثر مع فرنسا وأوروبا.

إنَ الفرنسيون متخوفون من المنافسة في الجزائر التي رفعت من رصيد الآسيويين خلال المرحلة الأخيرة وخاصة الصين التي أضحت أول مورد نحو الجزائر متفوقة على فرنسا فضلا عن أن الولايات المتحدة الأمريكية زاد موقعها كمستورد للنفط الجزائري.

وهذا التنافس ليس فقط من طرف أمريكا أو الصين، بل حتى من عمق أوروبا، فألمانيا وايطاليا واسبانيا وغيرها تبحث عن التقرب من الجزائر واستغلال أموالها وثرواتها، وخاصة بعد الركود الاقتصادي الذي مسَ أوروبا بعد الأزمة العالمية المالية في 2008م، التي هزت العالم الغربي بأسره، فإستثمار ألمانيا في الجزائر وزيادة حجم المبادلات التجارية بينهما، هي الخطوة الكافية التي اعتبرتها باريس تهديدا لمصالحها الإستثمارية والتجارية في الجزائر، خاصة وأنَ هذه الأخيرة تسعى جاهدة إلى التنويع في نشاطها التجاري، من خلال البحث عن متعاملين وشركاء جدد، على اعتبار أنَ الجزائر أصبحت من الدول المهمة في نظر الدول الصناعية الأوروبية الكبرى لتمتعها بسوق استثمار منتعشة.

تميزت العلاقات بين الجزائر وباريس في الفترة الأخيرة بحراك غير مسبوق لا سيما من حيث التعاملات الاقتصادية النابعة من رغبة البلدين في إعطاء ديناميكية جديدة لهذه العلاقة التي بقيت سجينة ملفات سياسية لعقود من الزمن, وتريد فرنسا أن تكون هذه العلاقة اقتصادية علاقات محضة ما دامت السياسة قد فشلت على حد تعبير الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي الذي يشتغل وفق مبدأ المال أولا ثم الصداقة ثانيا في تسوية القضايا المعقدة .

من أجل تدارك التراجع الفرنسي في الجزائر, في بعض المجالات الاقتصادية مثل التجارة, ستحاول فرنسا القيام ببعض المشاريع التي ستقربها من الجزائر ودول المتوسط ككل, على غرار مشروع الاتحاد من أجل المتوسط.

سيجعل هذا المشروع المنطقة المتوسطية منطقة إستراتيجية مركزية, فهو يأتي في سياق جيوسياسي يتميز بفقدان فرنسا لنفوذها الاستراتيجي على عدة واجهات. فالتراجع الدبلوماسي لفرنسا وافتقادها تدريجيا لموقعها الاستراتيجي الحيوي ولحضورها السياسي، الاقتصادي والثقافي بجنوب المتوسط لمصلحة الولايات المتحدة كان وراء إطلاقها لمبادرة الاتحاد من أجل المتوسط. ففرنسا واعية بأن عدم الاستقرار في بلدان جنوب المتوسط سيكون له تأثير كبير على أمنها خصوصا أنها تتوفر على أكبر جالية مسلمة في أوروبا .وبالتالي فإن المبادرة هي محاولة لإعادة الاعتبار

لحضور فرنسا والاتحاد الأوروبي في العلاقات الدولية وللبحث عن عمق استراتيجي تعاوني في جنوب المتوسط.

إنَ تمكن الجزائر والاتحاد الأوروبي من إنشاء منطقة تبادل حر سيساهم في تثبيت مرتبة الاتحاد الأوروبي كشريك أول للجزائر فيما يخص التجارة الخارجية، كما أنَ هذه المنطقة ستمكن فرنسا من استرجاع مكانتها كشريك أول في الاستيراد بعد أن فقدتها أمام التصاعد الصيني.

إنَ منطقة التبادل الحر ستؤدي إلى إلغاء الرسوم الجمركية على السلع الأوروبية المستوردة من طرف الجزائر، على عكس منافسي فرنسا خارج الاتحاد الأوروبي حول السوق الجزائرية، التي ستبقى الرسوم الجمركية المفروضة على سلعهم كما هي عليه، بالتالي انخفاض أسعار السلع الأوروبية وزيادة اقتنائها من طرف الجزائريين خاصة مع السمعة الجيدة التي تعرف بها، على عكس منافستها الصين.

ثانيا: زيادة الاستثمار في قطاع المحروقات

إن أهمية الطاقة في الحياة الاقتصادية جعل الدول تعمل دائما للحصول عليها حتى يتسنى لها مسايرة التطور الاقتصادي و الصناعي العالمي، و هذا منذ فترات طويلة وبأشكال مختلفة حسب طبيعة كل دولة و مركزها كوحدة فاعلة أو غير فاعلة في نسيج علاقات المجتمع الدولي.

إن أهمية الطاقة في الاقتصاد الأوربي عموما والاقتصاد الفرنسي بالتحديد جعلها تستعمل كل الوسائل، حتى تضمن هامشا من الاستقرار في حصولها عليها, لذا فستعمل في المستقبل على تحقيق ضمان أكبر وتحقيق ما يسمى بالأمن الطاقوي، وهذا عن طريق إبرام الاتفاقيات بينها وبين الجزائر التي تعتبر مصدر أساسيا للطاقة لأوروبا وزيادة الاستثمار في قطاع المحروقات.

تهدف الاستثمارات الفرنسية والأجنبية في قطاع المحروقات في الجزائر إلى[1]:

- ضمان الحصول على المنتجات الأساسية النفطية في صورة جاهزة أو نصف جاهزة، مقابل المشاركة الاستثمارية في الصناعات الجديدة.
- زيادة الفائض الاقتصادي عن طريق تقليل نفقات الإنتاج بالنسبة للشركات الأجنبية المستثمرة لانخفاض أسعار الطاقة و المواد الخام. و انعدام تكلفة النقل لهذه المواد لتواجدها في المكان نفسه.
- زيادة الفائض الاقتصادي عن طريق مغالاة الشركات الأجنبية في أسعار بيع السلع الاستثمارية و المعارف و المهارات التكنولوجية.

[1] العربي العربي: دور الطاقة في العلاقات المغاربية الأوروبية (الجزائر _ ليبيا), مذكرة ماجستر, جامعة الجزائر, الجزائر, 2004_2005, ص. 194.

- السيطرة على عوائد النفط بما يسمى باستغلال رؤوس الأموال النفطية لدى الدول المنتجة في مشاريع توريد مصانع كاملة، آلات و معدات مجزأة و خاصة الآلات و المعدات العسكرية، كالطائرات المقاتلة بالإضافة إلى توريد السلع الاستهلاكية.

رغم أنَ فرنسا صاحبة المرتبة الأولى في الاستثمار خارج المحروقات، إلاَ أنَه في حالة تحسن مناخ الاستثمار في الجزائر ستزداد هذه الاستثمارات في مختلف القطاعات الاقتصادية مثل الصناعة والزراعة وغيرها من القطاعات التي ستؤدي إلى رفع الإنتاج الوطني والنهوض باقتصاد البلاد.

المطلب الثاني: التقارب الجزائري الفرنسي في الجانب الأمني

تشكل الجزائر منطقة إستراتيجية هامة جدا للأمن الفرنسي، خاصة وأنها امتداد جغرافي للشواطئ الفرنسية، هذا بالإضافة إلى كون الجزائر تشكل سوقاً رائجة و تنافسية للأسلحة بمختلف أنواعها، خاصة مع ارتفاع مداخيلها التي نتجت عن ارتفاع أسعار النفط، و من جهة أخرى شكلت فترة الأزمة الأمنية في الجزائر مرحلة حساسة في تاريخ العلاقات بين البلدين، وهذا لعدة عوامل أهمها غموض الأحداث خلال تلك الأزمة، بالإضافة إلى طبيعة المواقف الفرنسية المتعجلة آنذاك.

ومن هنا جاء الهاجس الأمني ليشكل نقطة محورية لتقارب العلاقات بين البلدين، كون أنَ أيَ تهديد أمني أو لااستقرار في الجزائر والمنطقة ككل، سيؤدي إلى المساس بالمصالح الفرنسية. من بين هذه التهديدات نجد الإرهاب والهجرة غير الشرعية، التي ستفرض على الدولتين التعامل المكثف والتعاون من أجل مكافحتها.

إنَ التعاون الأمني بين الجزائر وفرنسا مرتبط باتفاقيات مبرمة بين البلدين، بغط النظر عن ما تعلق بصفقات بيع الأسلحة، أو التعاون في مجال الخبرات العسكرية بين وزارتي الدفاع الجزائرية والفرنسية، من خلال مناورات عسكرية بينهما. والاتفاقية التي تحكم الشراكة الجزائرية الفرنسية فيما يخص المجال الأمني ومكافحة الجريمة المنظمة, هي الاتفاقية الثنائية الموقعة في 25 أكتوبر 2003 بين وزاراتي الداخلية للبلدين والتي تحتوي على 18 مجال للتعاون الأمني.

إن الظروف المعقدة المحيطة بقضية الأمن في حوض المتوسط تتطلب اقترابا واعيا لعملية البناء الأمني للمنظومة الأوروبية المتوسطية على العموم والفرنسية الجزائرية بوجه الخصوص. ولهذا فعلى الدولتين أن تقوما بتدعيم الحوار السياسي بينهما, فهما على دراية تامة بأهمية التعاون, ومناقشة العديد من الموضوعات مثل التهديدات للأمن المتبادل ، سواء من ناحية التأثيرات البيئية لانتشار الأسلحة النووية ، أو الهجرة غير الشرعية ، والتهريب والجريمة المنظمة، والإرهاب لأن التعاون التام من طرف دول الجنوب في تقديم المعلومات المتوفرة حول هذه النشاطات يقابله دور

الدول الأوروبية في توفير جميع الشروط الضرورية من أدوات ووسائل مالية ولوجيستيكية وبهذه الطريقة يمكن التحكم والحد من خطورة انتشار الإرهاب والهجرة السرية.

ثالثا: مكافحة الإرهاب

إنَ زيادة تواجد الإرهاب في المنطقة المغاربية و منطقة الساحل سيؤدي بالضرورة إلى زيادة التعاون والتنسيق بين الجزائر وفرنسا من أجل مكافحة هذه الظاهرة العابرة للحدود, ولما كان جنوب المتوسط هو امتداد جغرافي لفرنسا, يعني أنَ سوء الأوضاع الأمنية في المنطقة المتوسطية وتصاعد الإرهاب سيهدد بلا شك أوروبا, بحيث تنتقل العدوى إليها وأفضل مثال على ذلك ما حدث في الجزائر في التسعينات بعد توقيف المسار الإنتخابي في 1992, وتنقل الإرهابيين الجزائريين إلى داخل الدول الأوروبية والقيام بأعمال إرهابية على غرار أحداث باريس 1995.

وتبين الخريطة التالية مناطق تواجد الإرهاب في إفريقيا واتجاهه:

الخريطة رقم (1): مناطق تواجد الإرهاب في إفريقيا واتجاهه

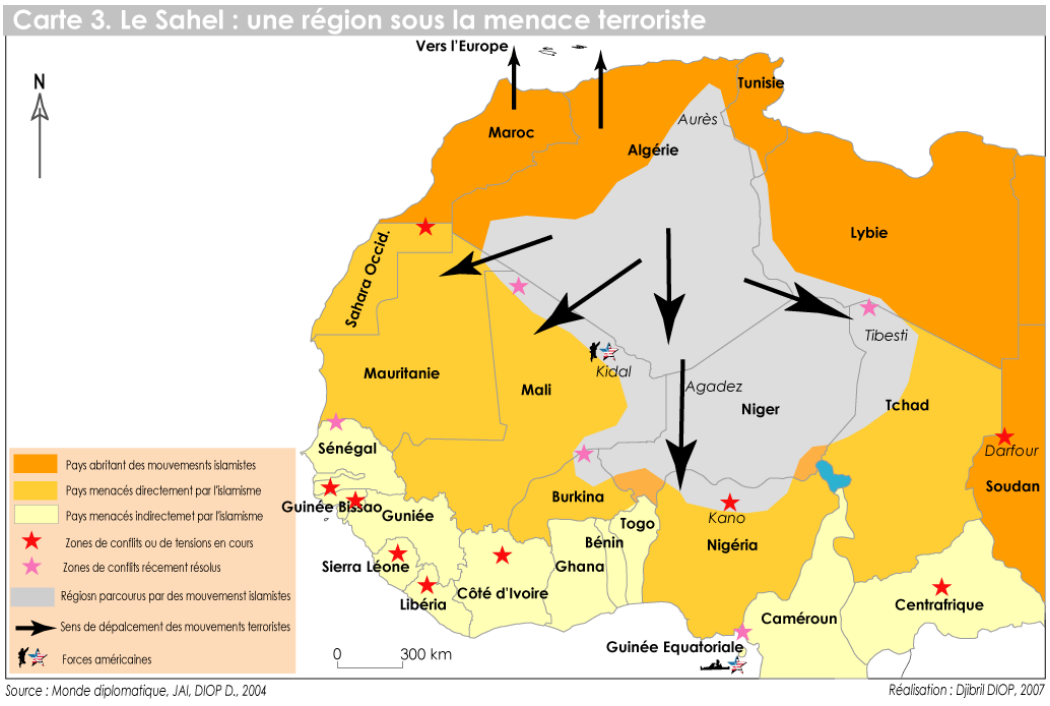

المصدر: Djibril DIOP, L'Afrique dans le Nouveaux Dispositif Sécuritaire des Etats-Unis de la lutte contre le terrorisme à l'exploitation des opportunités commerciales les nouveau l'interventionnisme américain ,in (www.cerium.caIMGpdfAfrique_USA.pdf.pdf). p : 14

تبين هذه الخريطة أماكن تواجد الإرهاب في إفريقيا و وكيفية تحركه, حيث أنه يتواجد بطريقة معتبرة في الساحل الإفريقي وهذا يعود إلى أسباب أمنية, سياسية, اجتماعية واقتصادية وحتى

ثقافية. كما تظهر أنَ الجزائر نقطة عبور للإرهاب من إفريقيا إلى أوروبا إلى جانب المملكة المغربية.

رابعا: مكافحة الهجرة غير الشرعية

يقصد بالهجرة غير الشرعية أن المهاجرين يدخلون البلاد بدون تأشيرات أو أذونات دخول مسبقة أو لاحقة, وتعاني غالبية دول العالم من مشكلة الهجرة غير الشرعية، وخاصة الدول الصناعية التي تتوافر فيها فرص العمل.[1]

وتعتبر هذه الهجرة المهدد الأكبر لاستقرار الدول الأوروبية اجتماعيا، اقتصاديا، و حتى سياسيا وأمنيا, فهذا النوع من الهجرة أخذ منحى تصاعدي مع بداية الألفية الثالثة، حيث أصبحت دول الشمال تتخوف من تدفق الآلاف من المهاجرين غير الشرعيين الذين ينفذون إليها بشتى الطرق.

هناك قلق متزايد في دول الاتحاد الأوروبي من آلاف المهاجرين الذين يعبرون البحر المتوسط ليتسللوا إلى أوروبا بطريقة غير مشروعة. وتفيد استطلاعات الرأي أن ظاهرة العداء للأجانب في ارتفاع مستمر في أوروبا، لسببين رئيسيين: أولهما، كثرة الأخبار السلبية حول الهجرة السرية والتوظيف السياسي لها من طرف بعض الأحزاب اليمينية المتطرفة .وثانيهما، الأحكام المسبقة لبعض الأوروبيين عن جيرانهم الجنوبيين المرتبطة بمآسي التاريخ المشترك والتي تتغذى يوميا من المشاكل الثنائية أو من التورط في الإجرام المنظم والإرهاب.

و تشكل الجزائر بوابة رئيسية وهمزة وصل بين إفريقيا وأوروبا ، وقد ساهم هذا الموقع الجغرافي للجزائر في تسهيل عملية انتقال الأفارقة على العموم والمغاربة على الخصوص إلى الضفة الشمالية للمتوسط. إنَ المسؤولية مشتركة بين الجزائر وفرنسا لذا عليهما أن تكثفا الجهود والتعاون من أجل مكافحة الهجرة غير الشرعية, في المجالات التالية:

* نظرا لمعاناة الجزائر أيضا من الهجرة غير الشرعية كدولة عبور ودولة إقامة غير شرعية، شأنها شأن فرنسا فمن الضروري التعاون كشركين متكاملين، للتعاطي المجدي مع الهجرة غير الشرعية.

* ضرورة التوفيق بين متطلبات الهجرة الشرعية (التأشيرة، التجمع العائلي) ومكافحة الهجرة غير الشرعية.

* تعزيز مكافحة عصابات وشبكات تهريب المهاجرين بجهود أمنية مشتركة بين الدول المعنية.

[1] فايزة ختو: البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورو مغاربية 1995_ 2010, مذكرة ماجستر, جامعة الجزائر 3, الجزائر, 2010_2011, ص.35.

وعليه، هناك اليوم قناعة راسخة بأنه لا يمكن ضمان الأمن والاستقرار في أوروبا وفرنسا بكونها جزءا من الحيز الأوروبي, بدون تأمين الاستقرار والتنمية في دول الجنوب. والأوروبيون أصبحوا أكثر إدراكا بأن تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية بجنوب المتوسط هي السبيل الوحيد للحد من الهجرة غير الشرعية وتقليص حدة التطرف الديني وتبديد الصراعات الدينية والثقافية. وفرنسا باعتبارها صاحبة النفوذ القوى في الجزائر تتخوف من انتقال الإرهاب لها عن طريق الهجرة، مما يحتم على البلدين ضرورة التنسيق الأمني بينهما.

المبحث الثالث: تباعد في العلاقات الجزائرية الفرنسية

سنحاول من خلال هذا المبحث توقع مستقبل هذه العلاقات وذلك بتصور السيناريو الثالث والأخير لها ، عبر المشهد(الثوري) أي التغيير الجذري.

ينطلق أصحاب هذا الاتجاه في دراستهم للمستقبل من فكرة أساسية مفادها, تجميع الاتجاهات الموجودة في الحاضر واتخاذ مسار معاكس لها، بمعنى حدوث تغير كيفي، من شأنه ألا يصبح المستقبل مجرد امتدادا للحاضر، بل يجب أن يتم النظر إليه على أنه يمثل نقيضا للحاضر، وإن لم يكن نقيضه في كافة جوانبه، ففي بعضها على الأقل[1].

صحيح أنَه من الصعب توقع حدوث هذا السيناريو، لكن برهنت الأحداث التي شهدها العالم عموما و المنطقة العربية بالخصوص، أنَه لا شيء ثابت ومستمر، ومن الممكن جدا أن تحدث تغيرات جذرية سواء في فرنسا أم في الجزائر في المجال السياسي، والاقتصادي، والأمني، والاجتماعي، تؤدي إلى إحداث تغيير جذري في العلاقات الجزائرية الفرنسية، ويحدث التباعد بينهما في مختلف المستويات، وهذا ما سنحاول دراسته من خلال هذا المبحث الذي تمَ تقسيمه إلى مطلبين، الأوَل متعلق بالتباعد على المستوى الاقتصادي، أماَ الثاني تمَ تخصيصه للتباعد بينهما على السياسي والأمني، ولقد أدمجنا الجانب السياسي بالجانب الأمني بسبب أنَ الكثير من الخلافات السياسية في الفترة الأخيرة بين البلدين كان سببها القضايا الأمنية.

المطلب الأول: التباعد على المستوى الاقتصادي

يقف في وجه التقارب الجزائري الفرنسي فيما يخص الجانب الاقتصادي مجموعة من التحديات التي ستؤدي في المستقبل المتوسط إلى تباعد وتراجع التعاون بين الدولتين في هذا المجال، وأهمها:

[1] فاطمة بيرم: مرجع سبق ذكره, ص.229.

أولا: المنافسة الأمريكية:

أن المتغيرات الدولية التي سارت باتجاه العولمة الأمريكية ودعم القادة المغاربة للمسار السياسي الأمريكي المهيمن على العالم، أدت إلى تركيز هذه الأخيرة على دبلوماسية التجارة كأداة لاختراق منطقة المغرب العربي، وقد اتضحت ملامح تلك السياسة منذ 1998 حيث سعت إدارة كلينتون إلى تأسيس شراكة أمريكية– مغاربية جديدة ، ارتكزت على الموقع الاستراتيجي والثروات الطبيعية وخطوط التجارة ، وهي كلها عوامل تؤكد على أهمية منطقة المغرب العربي في السياسة الأمريكية وذلك عن طريق مبادرة *إيزنستات*[*] والتي عملت على دفع عملية اندماج تلك المنطقة في الاقتصاد العالمي، والمتمثلة في التبادل
التجاري وتشجيع الاستثمارات الأمريكية في المنطقة خاصة منها في مجال المحروقات والطاقة والمصارف[1].

تعتبر أمريكا البحر المتوسط الطريق الأمثل في المجال التجاري فمن خلاله تسوق سلعها لدول كثيرة في العالم لأنه الأقرب والأكثر أمنا، وكذلك فهي تستورد من هذه المنطقة نسبة كبيرة من احتياجاتها للطاقة والغا، وعليه فهي في أشد الحاجة إلى تأمين كل ذلك.

بلغت المبادلات التجارية بين البلدين سنة 2004 أكثر من 6,5 مليار دولار لتقارب 7 مليار دولار وهو رقم يدل على الدرجة التي أصبحت فيها العلاقات الاقتصادية بين البلدين، فقد أصبحت الجزائر بالنسبة للولايات المتحدة بمثابة شريك اقتصادي يعتمد عليه في شمال إفريقيا والعالم العربي، وذلك ما يجسده كون الجزائر ضمن المراتب الأولى، فسنة2001 كانت الجزائر خامس أكبر سوق للولايات المتحدة في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، وكانت الولايات المتحدة تشكل الزبون الثاني للجزائر خلال نفس السنة. وفي التقرير السنوي الذي يصدر عن (UBIFRANCE) يظهر أنَه خلال السنوات الأخيرة ظلت الجزائر تشكل أحد أكبر الأسواق للولايات المتحدة بشمال إفريقيا، حيث بلغ حجم الواردات الأمريكية من الجزائر في عام 2011 م، 165 2 مليون دولار ما يعادل نسبة 4,5% من مجموع الواردات الجزائرية. الصادرات الأمريكية نحو الجزائر، تتمثل أساسا في منتجات صناعية، تجهيزات ميكانيكية وكهربائية، وأجهزة الإعلام الآلي، بالإضافة إلى المنتجات الغذائية والزراعية.

[1] أعجال محمد أمين لعجال: مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في الأبعاد الأمنية الجديدة للمتوسط, الملتقى الدولي : الجزائر والأمن في المتوسط , واقع وأفاق, جامعة قسنطينة, الجزائر, 2008, ص.191.

* هو مشروع شراكة أمريكية – مغاربية, سمي بهذا الاسم نسبة إلى **كاتب الدولة الأمريكي** المكلف بالاقتصاد والشؤون الزراعية. يعتمد أساسا على تشجيع الخوصصة والتبادل التجاري والاستثمار الأمريكي في منطقة المغرب العربي.

ومن ناحية الصادرات الجزائرية فقد احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى في نفس السنة، ما يعادل 15183 مليون دولار بنسبة 20,5% من مجموع الصادرات الجزائرية. وتتمثل في نسبتها الكبرى الغاز الطبيعي والبترول.

وفيما يخص الاستثمارات الأمريكية بالجزائر، والتي تتركز في قطاع المحروقات، فقد تطورت خلال السنوات الأخيرة، بفضل عودة الأمن والاستقرار للبلاد وتفعيل العلاقات السياسية والأمنية بين

البلدين. وقد بلغت الاستثمارات الأمريكية في الجزائر منذ سنة 1998 وحتى 2002 أكثر من 4 مليار دولار، منها 2.156 مليار في مجال النفط و 2.372 مليار خارج مجال النفط. وبقي الاستثمار الأمريكي في تزايد، ليبلغ خلال عامي 2003 و 2004, أكثر من 5 مليار دولار، فقد جاءت الجزائر في المرتبة الثالثة عربيا في استقبال الاستثمارات الأمريكية، بعد كل من السعودية ومصر، و قد مثل الاستثمار الأمريكي لوحده ثلث الاستثمار الأجنبية في الجزائر.

وخلال ماي 2000 أقيم منتدى من طرف المجلس الأفريقي المشترك بعنوان الاستثمار في الجزائر، لتعريف المستثمر الأمريكي بالسوق الجزائرية، وسياسة الانفتاح الاقتصادي التي تنتهجها، بحضور وزير الطاقة والمناجم الجزائري شكيب خليل، وتم تناول موضوع المؤتمر الآفروأمريكي حول الطاقة النظيفة، والذي ستتكفل الولايات المتحدة بتمويل جزء منه. وخلال 2002 تم إدراج الجزائر من طرف قسم الفلاحة الأمريكي ضمن برنامج (GSM 120)، ورصد له مبلغ 50 مليون دولار، لتدعيم شراء المنتجات الفلاحية الأمريكية .

ومن أهم نتائج التبادل الثنائي بين الطرفين نسجل[1]:

- ✓ إنشاء غرفة التجارة الأمريكية بالجزائر سنة 2002 ، والتي تضم 40 عضوا وهي تسهر على تعميق المبادلات التجارية الثنائية بين البلدين ومراقبة وتيرتها.
- ✓ تأسيس مجلس الأعمال الجزائري الأمريكي: حيث شارك في تنظيم المؤتمر الثنائي الوزاري حول الغاز الطبيعي السائل بواشنطن، ونظم منتدى ناجح حول البنى التحتية، الانشاء والاستثمار، بواشنطن خلال 2003 ، والذي جلب اهتمام الإدارة

والكونغرس وبعض المديرين التنفيذيين، كما ينشط المجلس في عدد من القضايا، مثل التعاون في مجال الصناعة، والزراعة الغذائية والبترول والتكنولوجيا المعلوماتية.

[1] عمار جفال: العلاقات الجزائرية الأمريكية 1992_2004, مذكرة ماجستر, جامعة قسنطينة, الجزائر, 2005, ص.62.

ثانيا: المنافسة الصينية

إلى جانب المنافسة الأمريكية تجد فرنسا نفسها في مواجهة منافس قوي في السوق الجزائرية, المتمثل في الصين التي استطاعت أن تنتزع من فرنسا مرتبتها الأولى كأول ممون للجزائر في 2013, ويبين هذا الرسم البياني مقارنة حجم الواردات الجزائرية من فرنسا والصين منذ 1999.

رسم بياني رقم(6): حجم الواردات الجزائرية من فرنسا والصين منذ 1999:

الوحدة: مليون دينار جزائري

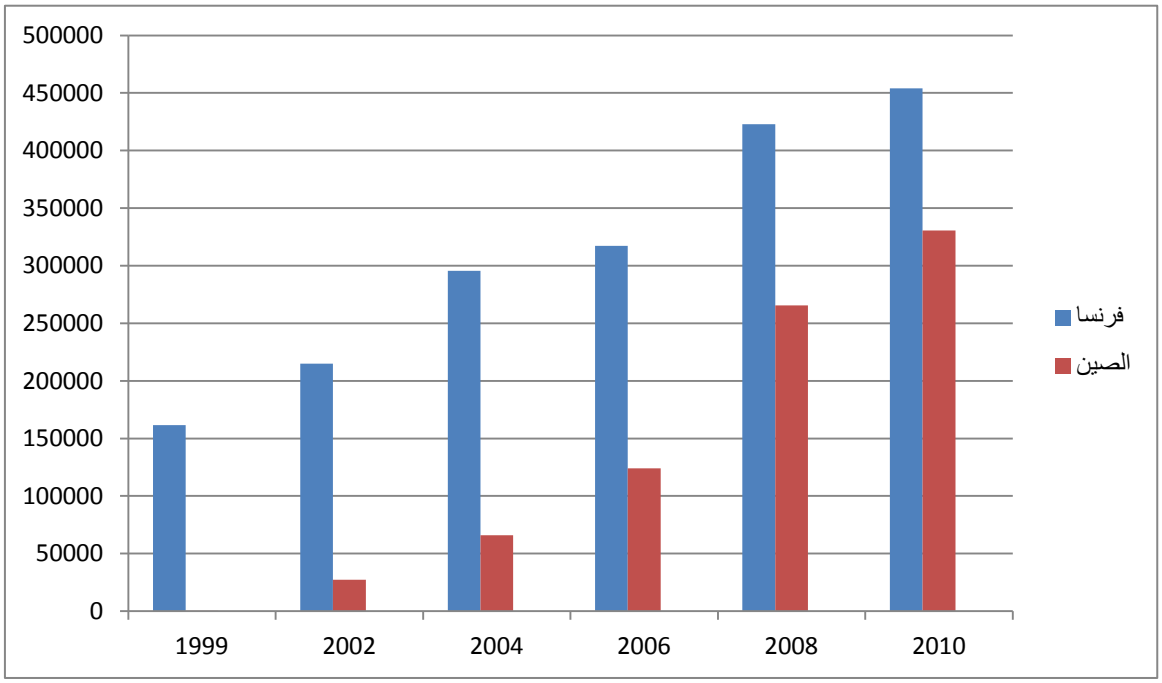

الرسم البياني من إعداد الطالبة بناءا على المعلومات المتحصل عليها من www.ons.dz

يبين الرسم البياني حجم الواردات الجزائرية من كل من فرنسا والصين، ففرنسا منذ استقلال الجزائر وهي المحتكرة وسلعها تحتكر السوق الجزائرية، حيث احتلت المرتبة الأولى في ترتيب الممونين للجزائر فيما يخص التجارة الخارجية، أما الصين التي لا تكاد تتعامل مع الجزائر قبل عقد ونصف، بحيث أنها لم تكن حتى في قائمة الدول الأوائل العشر المتعاملين مع الجزائر، استطاعت أن تفرض نفسها وتنافس أقدم شريك للجزائر، فقد كان حجم صادراتها للجزائر في 1999 لا يتجاوز 2,5 مليون دينار جزائري واحتلت بذلك المرتبة العاشرة في تموين الجزائر، لكنها شيئا فشيئا بدأت تصعد في سلم المتعاملين الاقتصاديين مع الجزائر وبدأت سلعها تغزو السوق الجزائرية بقوة وهذا يعود إلى رخصها، حتى تمكنت في 2013 من انتزاع المرتبة الأولى من فرنسا، وهذا يحدث

لأول مرة في العلاقات التجارية الجزائرية الفرنسية، وذلك بقيمة 6820 مليون دولار في 2013 وتلتها فرنسا ب 6250 مليون دولار. وحتى في جانب الاستثمارات فقد أصبحت الصين تنتزع المشاريع من فرنسا.

أما فيما يخص الاستثمارات الصينية في الجزائر فقد بدأت بالتدفق إلى الجزائر منذ سنة 2001 تزامنا مع اطلاق الجزائر لمشاريع الإنعاش الاقتصادي, وتتمثل أهم القطاعات التي تستثمر فيها الصين في الجزائر فيما يلي:

- ✓ قطاع الطاقة والمناجم: أهم الاستثمارات الصينية في هذا القطاع وليس الحصر هي:

1. توقيع شركة البتروكيماويات الصينية SINOPEC سنة 2002 على عقد بقيمة 525 مليون دولار لتطوير حقل زارزاتين, كما قامت شركة النفط الصينية سنة 2003 بشراء عدد من مصافي التكرير بمبلغ 350 مليون دولار.
2. قيام شركة بتروتشاينا بالتوقيع على عقد مع هيدروجين كارباید الجزائرية لتطوير حقول نفطية وبناء مصفاة بترول.
3. في سنة 2004 تم التوقيع على اتفاق بين الجزائر والصين للتعاون في مجال الطاقة.
4. انشاء شركة مختلطة بين نافطال وصور الشين تحت اسم نافتاشين مختصة في توزيع المواد البترولية.
5. انشاء شركة مختلطة سنة 2006 للعمل في مناجم الزنك في تلمسان.
6. مشروع TSGP الخاص بمد أنابيب نقل المحروقات الرابط بين بني صاف ونيجيريا.

- ✓ قطاع البنى التحتية:

1. قيام شركة CSCEC ببناء فندق شيراتون ومطار هواري بومدين ومستشفى وهران وجامعة تلمسان...
2. حصول مجمع CITRI-CRCC على امتياز لبناء جزئين من الطرق السيار بين عنابة وتلمسان.

- ✓ الاستثمارات في القطاعات الأخرى:

1. في سنة 2009 تم التوقيع على اتفاق بين المتعامل أيباد والمجمع الصيني غريت وول كومبيوتر لانتاج اللوحات الأم الخاصة بالحاسوب المتنقل، مع ضمان صيانة محلية للأجهزة بعد تكوين تقنيين محليين على يد الصينيين، وهي أول لوحة أم تنتج في افريقيا.

2. اعلان المجمع الحكومي أكس سي أم جي عن انشاء أكبر مصنع في افريقيا لإنتاج ألات الأشغال العمومية والبناء بالشراكة مع شركة البوردي.

3. مشروع إنشاء مصنع للزفت والإسمنت من طرف الشركة الصينية للبناء والهندسة سنة 2011.

4. الاستثمار في قطاع النسيج, المواد البلاستيكية والأدوات المدرسية.

ومن خلال هذه الأرقام سواء في حجم التجارة أو الاستثمارات الصينية في الجزائر يتبين لنا مدى تنويع الجزائر للشركاء في المجال الاقتصادي، ومدى إمكانية تراجع العلاقات الاقتصادية الجزائرية الفرنسية بسبب كل هذه المنافسة الدولية.

ثالثا: تراجع الاستثمارات الفرنسية في الجزائر:

إنَ هناك بعض قرارات التي تبنتها الجزائر وأقلقت باريس، يتصدرها قانون المالية التكميلي الذي أقر بإجراءات تحمي الاقتصاد الوطني من خلال وضع شروط صارمة على مناخ الاستثمار وحواجز توقف محاولات استنزاف الثروات الوطنية. وبسببها تراجعت الاستثمارات الفرنسية في الجزائر وانسحاب بعض شركاتها من هذه الدولة، فإذا قامت الجزائر في المستقبل بإصدار تشريعات تزيد من عوائق الاستثمار في الجزائر سيؤدي هذا إلى انخفاض الاستثمارات الفرنسية في الجزائر، وفرنسا على العموم تفضل تزويد الجزائر بالبضائع الفرنسية وليس الاستثمار فيها، لأنها تحقق فوائد أكثر من خلال هذه الاستراتيجية.

المطلب الثاني: التباعد في المجال السياسي والأمني

إنَ العلاقات الجزائرية الفرنسية معروفة بالتوتر وعدم الاستقرار, لكن يمكن في المستقبل أن تحدث تغييرات في كلتا البلدين، بالتالي عدم تواصل هذه العلاقات في مسارها الطبيعي. ففي حالة تغير النظام السياسي الجزائري وتغير النخبة الحاكمة، فيمكن للنخبة الجديدة أن لا تعطي الأهمية الكبيرة لفرنسا مثلما تفعل النخبة السياسية اليوم، وخاصة مع تراجع تبعية الاقتصاد الجزائري لفرنسا في مختلف مجالاته. هذا إظافة إلى بعض التصرفات الفرنسية التي تقلق السلطات الجزائرية على غرار قرار السلطات الفرنسية في 2010 إدراج الجزائر في القائمة السوداء، وهي قائمة الدول التي يعتبر مواطنوها مصدر تهديد للأمن الفرنسي. هذا القرار تسبب في توتر العلاقات بين باريس والجزائر، ولم تهدأ الأوضاع إلاَ بعد إرسال فرنسا للسكرتير العام للرئاسة كلود جيان إلى الجزائر للقاء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ومسؤولين ساميين في الدولة[1].

[1] Yahia H. Zoubir : American Policy in the Maghreb: The Conquest of a New Region?, Working Paper , Real Instituto Elcano, 13- 24/7/2006, p.15.

كما أنَه في السنوات الأخيرة بدأت المصالح الجزائرية تتضارب مع المصالح الفرنسية و هذا ما تأكد خلال التدخل العسكري في ليبيا، في المنطقة المغاربية ككل وفي الساحل الافريقي، وهذا ما سنحاول تحليله فيما يلي:

أولا: الحرب الليبية وتضارب المصالح

لقد تصادمت المصالح الإستراتيجية بين فرنسا والجزائر في ظلَ الأزمة التي ضربت ليبيا، فالجزائر كانت ترى، من زاوية العارف بخبايا المنطقة وتشعّباتها الأمنية والسياسية، أن انهيار نظام معمر القذافي, وضرب المنظومة الأمنية والعسكرية في ليبيا، سيهدد حتما، أمن المنطقة، وسيفتح جبهات عديدة ومطالب انفصالية قديمة جديدة في المنطقة، هذا بالإضافة إلى خطورة ترسانة الأسلحة الثقيلة والخفيفة المهرّبة من مستودعات الجيش الليبي المنهار. وقد بذلت الجزائر جهودا كبيرة لوقف الحرب، ليس من باب مساندة نظام القذافي، كما كانت تدّعي بذلك المغالطات الإعلامية التي سوّقتها وجوه سياسية جديدة لحكام ليبيا ما بعد الثورة، لكن من موقف العارف بتداعيات الأزمة وما ستخلّفه من تأثيرات وعدم استقرار في المنطقة، أمام حدود صحراوية شاسعة، قد تتطلّب أموالا ضخمة وترسانة عسكرية ومعدّات تكنولوجية متطوّرة لمراقبتها وتأمينها من خطر الجماعات المسلحة والمخدّرات وتجّار الأسلحة، الذين وجدوا ضالتهم بعد الحرب الليبية لإنعاش تجارتهم وتحويل المنطقة إلى بؤرة توتّر ساخنة. غير إن فرنسا لم تكترث لمطالب الجزائر الداعية لإيجاد تسوية سياسية سلمية للأزمة الليبية, وراحت تواصل دعمها، عسكريا وسياسيا، حتى الإطاحة بنظام القذافي, وهذا بهدف الحصول على حصة الأسد داخل السوق النفطية الليبية، بالإضافة إلى استثمارات للمؤسسات الفرنسية لإعادة اعمار ما خلّفته الحرب وإعادة تجهيز وهيكلة الجيش الليبي المنهار. أدت هذه الحرب على ليبيا إلى حالة عداء غير معلن بين الجزائر وباريس، على المستوى الرسمي, وحتى الشعبي، لأن فرنسا لم تستشر الجزائر في مثل هذه القضايا الحساسة من زاوية العارف بتعقيدات الملف وحساسيته على أمن وسلامة وحدة الجزائر الترابية, ما دفع هذه الأخيرة للبحث عن خارطة الطريق للخروج من الأزمة، بسبب التهديدات الآتية من عدم استقرار ليبيا.

ثانيا: التدخل العسكري المباشر في المنطقة المغاربية والساحل الافريقي

تعتبر الحرب على القاعدة في منطقة شمال مالي من ابرز عوائق تحقيق تعاون أمني بين فرنسا والجزائر، فمحاربة الإرهاب التي تأخذها الجزائر على عاتقها منذ سنوات، خاصة في ظل تنامي الظاهرة واتساعها اقليميا عبر تونس وليبيا من خلال تنظيم انصار الشريعة في تونس، وكذا الميليشيات المسلحة في ليبيا، كانت أهم نقطة تحول دون تفاهم البلدين في مجال التعاون، ففرنسا

تتعامل بمنطق المصلحة الخاصة قبل المصلحة المشتركة، فتصريحاتها حول مكافحة الإرهاب لا تعكس الواقع، بدليل أن تدخلها العكسري في مالي لم يزد الجماعات المسلحة إلا قوة وانتشارا، وهي بذلك تضعف جهود الجزائر التي تكبدت خسائر كبيرة جراء محاربة هذه الظاهرة، خاصة على حدودها الجنوبية، بينما بعد العملية العسكرية الفرنسية في شمال مالي على الحدود الجزائرية النيجيرية، تحول التهديد إلى الحدود الجنوبية الشرقية، ولم تزد الهجمات الفرنسية بحسب زاوي، سوى قوة، كما أن الجزائر التي حاربت دفع الفدية للإرهابيين، اصطدمت بفعل فرنسي عكس جهودها. إن فرنسا في الحقيقة وقعت في فخ نصبته لنفسها لما اقحمت نفسها في شمال مالي، اشعلت حربا يصعب اطفاءها، بينما تجعل الجزائر في حالة لا استقرار دائم.

وهناك امكانية اعتماد فرنسا على الأنظمة الجديدة المتشكلة في كل من تونس وليبيا، أي انخفاض أهمية الدور الجزائري في ظلَ الرفض الجزائري العلني للتدخل المباشر في المنطقة.

ثالثا: التقارب الجزائري الأمريكي في مجال الأمن:

يدخل الاهتمام الأمريكي بالجزائر ضمن اهتمامها بمنطقة المغرب العربي الذي يدخل بدوره في إطار الاهتمام بالمتوسط عبر الحلف الأطلسي لتأمين مصالحها الحيوية التي يتعين الدفاع عنها، فحسب الرؤية الأمريكية فإن أوروبا وحدها لا تستطيع أن تحقق الاستقرار والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط, مما أهلها كقوة عالمية لتحمل المسؤولية السياسية, فالدور الأعظم هو لأمريكا في استقطاب الأمن والاستقرار في المنطقة التي تعد بالنسبة لها منطقة إستراتيجية لعدة اعتبارات إستراتيجية واقتصادية وسياسية[1].

إن المساعدات العسكرية الأمريكية بالنسبة للجزائر قد زادت بشكل كبير بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، فقد استلمت الجزائر من الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة الممتدة ما بين 1990إلى 2001. ما يزيد عن 20.8 مليون دولار، لكنها وصلت إلى 374.3 مليون دولار في الفترة الممتدة بين 2002 إلى2007 . و تشير الإدارة الأمريكية إلى أن هذه المساعدات تأتي في إطار كون الجزائر شريك مهم في الحرب على الإرهاب [2]. في سنة 2009 صرفت وزارة الدفاع الأمريكية ما يقدر ب 35 مليون دولار، و هذا من اجل الدخول في علاقات عسكرية مهمة مع الجزائر. في سنة 2005 قامت كل من الولايات المتحدة الأمريكية و الجزائر، بإطلاق ما يسمى الحوار العسكري و المبادلات العسكرية من اجل التدريب و رفع المستوى العسكري للجيش الجزائري، كما شاركت الجزائر في المبادرة الأمريكية للشراكة لمحاربة الإرهاب عبر الصحراء.

[1] فايزة ختو: مرجع سبق ذكره, ص.183.

[2] Alexis Arieff. Algeria: Current Issues. Congressional Research Service. 18 January 2012.op.cit.p:20.

ازدادت عدد الزيارات الرسمية المتبادلة بين المسؤولين الأمريكيين و الجزائريين منذ وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى سدة الحكم بشكل كبير، حيث على سبيل المثال كانت هناك 300 زيارة لمسؤولين رسميين لكل الطرفين سنة 2004 ، في حين شهدت سنة 2003 حوالي 200 زيارة. تبين هذه الزيارات الكثيرة أهمية التعاون الاستراتيجي بين البلدين فيما يتعلق بالحرب على الإرهاب.

لقد أشار جورج بوش الابن إلى أن الوليات المتحدة ستستمر في الاعتماد على الجزائر في إطار الشراكة بين البلدين لمحاربة الإرهاب و إقامة الديمقراطية في المنطقة.

كل هذا التقارب أقلق فرنسا كونها تعتبر المنطقة المغاربية مجالا حيويا لها، وهي الوحيدة التي لها الحق في التدخل في المنطقة. لذا تسعى فرنسا على التخفيف من هذا التقارب، وأكبر دليل على تخوفها، هو تحفظها على عن بناء قيادة للأفريكوم في المنطقة المغاربية بدت بشكل واضح على أنها محاولة فرنسية لحيلولة دون زيادة مستوى التأثير الأمريكي في منطقة تعتبر منطقة نفوذ فرنسية على وجه الخصوص, وهذا نظرا للروابط التاريخية والتقارب الجغرافي والعلاقات الهامة التي تربطها مع دول المنطقة. هذا بالإضافة العلاقات الممتازة بين النظام الجزائري والأمريكي، أي أنَ هناك تفاهم كبير على المستوى السياسي ونادرا ما تحدث توترات سياسية بينهما، عكس ما يحدث بين الجزائر وفرنسا.

إن كل النقاط المذكورة في الأعلى تؤكد الطرح الذي ينطلق منه السيناريو الثالث ، في دراستنا هذه ، والذي ينتهي بتباعد العلاقات الفرنسية الجزائرية في المستقبل ، وذلك باجتماع كل العوامل والتحديات ، سواء تلك المتعلقة بالبيئة الجزائرية, الفرنسية والدولية ، والتي تشير كلها إلى تقليص النفوذ الفرنسي في هذه الدولة، مفسحة بذلك المجال للقوى الدولية الأخرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

كما أنَ الاختلافات السياسية حول القضايا الأمنية بين الدولتين تؤكد تأزم الأوضاع بينهما في حالة استمرار السياسة الخارجية الفرنسية على ما هي علية حول هذه المسائل.

خلاصة الفصل:

بعد القيام بطرح السيناريوهات الثلاثة حول مستقبل العلاقات الجزائرية الفرنسية في المستقبل القريب والمتوسط, ودراسة أهم المجالات التي يمكن تحدث فيه نستنتج ما يلي:

السيناريو الأول الذي يقوم على استمرارية العلاقات الجزائرية الفرنسية على ما هي عليه في المستقبل القريب والمتوسط , هذا يعني استمرار تفوق النفوذ الفرنسي في الجزائر, بتكريس استمرار التمركز المعاملاتي الاقتصادي بين فرنسا و الجزائر، بحيث تبقى فرنسا المتعامل الدولي رقم واحد بالنسبة لها ، كذلك الأمر بالنسبة لبقية المجالات الأخرى الثقافية والأمنية والسياسية.

فبالرغم من أن المنافسة الأمريكية وحتى الصينية ، ستبقى قائمة وربما ستتكثف ، إلا أنه نتيجة للقرب الجغرافي والعلاقات المتميزة ، بين فرنسا وهذه الدول ، والآليات الجماعية والثنائية الفرنسية المبرمة

معها ، فإنها ستبقى مرشحة للاستمرار في الخط الذي تسير عليه و التعاون الجزائري الفرنسي في شتى المجالات خاصة في مجال الهجرة الطاقة ، التمويل ، الإرهاب... الخ ، أكثر من القوى الدولية المنافسة لها، وكل مع بقاء التوترات السياسية بين ساسة الدولتين من حين إلى أخر.

في حالة حدوث تقارب في العلاقات الجزائرية الفرنسية سيكون على المستوى السياسي وهذا نظرا لرغبة النخب السياسية بتجاوز مشاكل المضي, ذلك باقتناع الأنظمة السياسية بضرورة التعاون لأن الواقع يفرض عليها ذلك وخاصة بالوعي أنَ مصير الدولتين مشترك, خاصة في الجانب الأمني. يجب عليهما مواجهة التحديات الأمنية الجديدة معا، خاصة الإرهاب والهجرة غير الشرعية.

ومن الناحية الاقتصادية فإنَ المنافسة الدولية لفرنسا حول السوق الجزائرية والحصول على الاستثمارات في الجزائر بالإضافة إلى التكالب الدولي حول الطاقة الجزائرية، سيجعل فرنسا تتفطن أكثر وتحاول التمسك بمصالحها في الجزائر، وتوطيد علاقاتها مع الجزائر عن طريق مختلف الاتفاقيات والمشاريع التي ستكرس بها تبعية الاقتصاد الجزائري لفرنسا.

أما السيناريو الأخير الذي يقوم على تباعد العلاقات الجزائرية الفرنسية في المجال الاقتصادي والسياسي والأمني، فهذا سيحدث بسبب المشاكل المستمرة والأزمات الدبلوماسية الحادة بين البلدين، وخاصة مع تصادم مصالحهما في المنطقة العربية والإفريقية، بالإضافة إلى اختلاف الرؤى حول بعض القضايا الهامة وخاصة الأمنية، وكيفية حلَ الأزمات التي تحدث في افريقيا وبالخصوص على الحدود الجزائرية.

خاتمة

خاتمة:

لقد تبين من خلال دراسة موضوع البعد الإقتصادي في العلاقات الجزائرية الفرنسية بعد الحرب الباردة أنَ هذه العلاقات ظلت تتميز بطابعها الخاص على الدوام، إذ تتمايل بين التنافر والتجاذب، وهذا يعود لعدة أسباب كما أظهرت نتائج هذه الدراسة من بينها:

- الإرث الاستعماري: رغم كل المحاولات لتجاوز الماضي، إلاّ أن التاريخ ما زال يمثل عقبة أمام بناء علاقات عادية، وأمام محاولات التقارب بين البلدين. وهذا ما تم تأكيده من طرف وزير الخارجية الفرنسي "آلان جوبي Alain Juppé" عندما اعتبر أن الماضي الجزائري الفرنسي له وزن كبيير ومؤثر على العلاقات الحالية لأن هذا الماضي لم يتم إنهاؤه من أي طرف.
- تقاطع مصالح البلدين: تعرف على المستوى السياسي بأزمات دبلوماسية حادة في بعض الأحيان بسبب تقاطع المصالح، على غرار ما حدث في ليبيا والتدخل الأجنبي، وحتى بعض التصريحات السياسية التي أثر سلبا على هذه العلاقات.
- العوامل الاجتماعية: تعمل فرنسا على الحدَ من الهجرة، ووضع قوانين وإجراءات تصعب من الإقامة في فرنسا وفي بعض الأحيان تصدر قرارات لمراقبة وتفتيش المسافرين الجزائريين، كلَ هذه التصرفات أدت إلى توتر هذه العلاقات، خاصة أنَ الجزائر تريد أن يعامل رعاياها في فرنسا بنفس معاملة الجزائر للفرنسيين.

- يعتبر الاقتصاد أهم ميادين التعامل بين الطرفين، حيث أنَ كل واحدة منها تحتاج إلى الأخرى، إذ أنَ فرنسا تحتاج إلى الطاقة والمواد الأولية الجزائرية، بالإضافة إلى اليد العاملة الجزائرية التي تعاني فرنسا من نقص فيها، والتي ساهمت الجالية الجزائرية بتغطية نسبة كبيرة منها. كما سمح تراكم مداخيل النفط للجزائر بالاستفادة من بحبوحة مالية والتي سمحت للشركات الفرنسية الاستفادة منها، إلى درجة إنقاذ بعضها من الإفلاس وهذا من جراء الأزمة المالية التي أثرت في الاقتصاد الفرنسي وأدت إلى تدهوره. وبالمقابل تبين أنَ الجزائر تحتاج من فرنسا إلى المواد الصناعية والغذائية والسيارات... ولكن أكثر من ذلك فهي تحتاج إلى الاستثمارات الفرنسية من أجل أن تتمكن من الحصول على التكنولوجيا التي هي عمود الاقتصاد.
- يأخذ البعد الإقتصادي الجزائري الفرنسي بعد الحرب الباردة عدة أشكال، من شأنها أن تؤثر سلبا وإيجابا في طبيعة العلاقات، وعلى جميع الأصعدة، وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى جملة تراكمات تاريخية وسوسيوثقافية، حددت عبر العديد من الروابط، سواء على صعيد العلاقات الدبلوماسية أو التجارية و الطاقوية وغيرها.

خاتمة

• لم تكن العلاقات الجزائرية الفرنسية، لاسيما بعد انخفاض حدة الحرب الباردة، تتوقف وتقتصر عند حدود الممارسات السياسية التي تعد أبلغ العلاقات التي تربط البلدين اليوم، بل تعدت ذلك. وانطلاقا من مؤشرات على أرض الواقع يظهر أنَ البعد الاقتصادي ركيزة قوية وفاعل حيوي وعامل أساسي في رسم أفق علاقات قوية والذي يأخذ امتدادا هو الأخر ونتائج أغلبها بشكل ملموس، تطبعها المصالح المشتركة والتبعية الاقتصادية والتحكم في سوق العمل وامتلاك الخبرة.

لذلك لا يمكن في أيَ حال من الأحوال نفي وجود علاقات تأثير وتأثر في الجانب الاقتصادي، لما لهذا البعد من آليات ذات فعالية تمارس من قطب أوَل مسيطر ومنتج نحو قطب ثاني ضعيف ومستهلك، وبالتالي فإنَ ما ميَز العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظلَ هذا الحصور التعاوني، هو اتساع الهوة بين إمكانات البلدين اقتصاديا، وبقاء الجزائر دائما رغم الجهود الاقتصادية المبذولة بعيدة عن أفاق أليات التخطيط الفعَال، ومنه يبق البعد الاقتصادي ليس فقط من بين العوامل الأساسية في تحديد طبيعة العلاقات، بل أهمها وأوَلها.

• إن العلاقات الاقتصادية بين البلدين لا ترضي لا فرنسا ولا الجزائر، لكن الجزائر تعتبر أنها تستغل كثيرا في علاقات تجارية مع فرنسا، على حساب علاقات شراكة حقيقية لا تريد فرنسا الاندماج فيها. تعتبر القطاعات الاقتصادية الأرضية المشتركة التي تريد كل من الجزائر وفرنسا التعبير عنها بصراحة. وهناك مجموعة من الطلبات المتبادلة بين البلدين وتتمثل في:

▪ أولا بالنسبة لفرنسا، فهي تنتظر من الجزائر بالدرجة الأولى:

_ ضمان الأمن الطاقوي لفرنسا، وتخفيض حساسيتها تجاه روسيا في هذا المجال.

_ المساهمة في إنجاز البرامج الطموحة لتجهيز البلاد التي قررها بوتفليقة والفوز بعقود مهمة للشركات الفرنسية.

في المجال الطاقوي، يجب التذكير، أن الولايات المتحدة استحوذت على حصة الأسد في مجال الطاقة بالجزائر. ومنذ 2005 أصبح الأمريكان أول مستثمر في القطاع، بحوالي 370 مليون دولار. كما أن الولايات المتحدة هي أول زبون للجزائر في المجال الطاقوي. هذه الوضعية التفضيلية للولايات المتحدة، تفسر الاستراتيجية الهجومية للرئيس الفرنسي, الذي يريد تقارب بين شركة "غاز فرنسا" و"سويز" مع سوناطراك، وتزويد الجزائر بتجهيزات نووية للاستخدامات السلمية. وفي مجال الاستثمارات العمومية الضخمة التي قررتها الجزائر، فإن فرنسا تريد الحفاظ على "سوقها" الجزائرية، في مواجهة المنافسة الأمريكية والصينية. لكن هل فرنسا مستعدة لمرافقة الجزائر من خلال شراكة حقيقية تقوم على مبدأ "رابح – رابح" كما تريد الجزائر.

▪ ثانيا: تطالب الجزائر من فرنسا بإقامة شراكة حقيقية قائمة على مبدأ رابح–رابح، فهي لا تريد مشاريع واتفاقات أتية من الشمال أي عمودية تخدم فقط مصالح الطرف الذي اقترحها على غرار اتفاق

خاتمة

الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي. إنَ الجزائر تريد أن تزيد فرنسا من استثماراتها في الجزائر من أجل احتكاك شركاتها بالشركات الفرنسية وتتمكن من الحصول على التكنولوجيا بطريقة غير مباشرة، وهذا بفضل قانون 49/ 51% . بالإضافة إلى خلق مناصب الشغل والتخفيف من البطالة التي تعاني منها الجزائر، وزيادة الإنتاج الوطني بالتالي تغطية ولو نسبة قليلة من الطلب الوطني ولما لا التصدير، ما يؤدي إلى خروج الجزائر من التبعية المطلقة للمحروقات وتنشيط الإنتاج في هذا المجال. ففرنسا تستفيد من البيع للجزائر أكثر بكثير مما يمكنها أن تستفيده في حالة الاستثمار في هذه الدولة التي لا يخدم مناخ الاستثمار فيها الشركات الفرنسية.

ورغم أنها تفضل التعامل التجاري مع الجزائر إلاَ أنَ مكانتها في السنوات الأخيرة تراجعت في هذا القطاع وخاصة مع القفزة التي قامت بها الصين في المعاملات التجارية مع الجزائر، حيث أنها انتزعت المرتبة الأولى من فرنسا كمزود أول للجزائر في 2013م.

وفي الأخير يمكن القول أنَ العلاقات الجزائرية الفرنسية معقدة وصعبة الفهم لتداخل مجموعة من العوامل والفواعل فيها. وسيظل الاقتصاد يلعب دورا هاما فيها بسبب تأثيرها في المتغيرات الأخرى التي تحكم العلاقات بين البلدين، وتأثرها بها، وعلاقة كلَ ذلك بالتطورات التي تشهدها العلاقات الدولية على العموم.

التوصيات:

- على الجزائر الإستفادة من البحبوحة المالية التي إستفادت منها إثر إرتفاع أسعار المحروقات لإرساء شراكة حقيقية مع الطرف الفرنسي تقوم على مبدأ رابح– رابح.
- العمل على تجاوز العوائق التي تعرقل تطور العلاقات إقتصادية بين البلدين، وعلى رأسها الإرث التاريخي والتركيز على المستقبل.
- ضرورة تنويع الشركاء الإقتصاديين، بهدف التقليل من تبعيتها لأحد الأطراف.
- تحسين مناخ الإستثمار من أجل جلب الإستثمارات الأجنبية المباشرة وعلى رأسها الإستثمارات الفرنسية، وهذا خارج قطاع المحروقات ، وهو ما يساهم في دفع عجلة التنمية.
- على الجزائر إستغلال الأزمات التي عصفت ببعض دول العالم العربي في السنوات الأخيرة، بالإضافة إلى الأزمات الدبلوماسية المتكررة بين فرنسا والمملكة المغربية، من أجل إسترجاع مكانتها المميزة في العلاقات الأورو–مغاربية عموما وفي العلاقات الفرنسية المغاربية خصوصا.

قائمة المراجع

– شركات المساهمة،

– التعاضديات و الجمعيات.

وفي كل الحالات، يجب أن تتوفر المؤسسة الاستشفائية الخاصة على مدير تقني طبيب.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم".

المادة 10 : ينشر هذا الأمر في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 19 جمادى الثّانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006.

عبد العزيز بوتفليقة

★

أمر رقم 06 – 08 مؤرخ في 19 جمادى الثّانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 ، يعدّل ويتمّم الأمر رقم 01 –03 المؤرخ في أوّل جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار.

إن رئيس الجمهورية،

– بناء على الدستور، لا سيّما المادتان 122 و124 منه،

– وبمقتضى الأمر رقم 01–03 المؤرّخ في أوّل جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001 والمتعلّق بتطوير الاستثمار،

– وبمقتضى الأمر رقم 01–04 المؤرّخ في أوّل جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001 والمتعلّق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخوصصتها،

– وبمقتضى القانون رقم 01 –10 المؤرّخ في 11 ربيع الثاني عام 1422 الموافق 3 يوليو سنة 2001 والمتضمن قانون المناجم،

– وبمقتضى القانون رقم 01 –20 المؤرّخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة،

– وبمقتضى القانون رقم 01 –21 المؤرّخ في 7 شوّال عام 1422 الموافق 22 ديسمبر سنة 2001 والمتضمن قانون الماليّة لسنة 2002، لا سيما المادّة 227 منه،

– وبمقتضى القانون رقم 03 –01 المؤرّخ في 16 ذي الحجّة عام 1423 الموافق 17 فبراير سنة 2003 والمتعلّق بالتنمية المستدامة للسياحة،

– وبمقتضى القانون رقم 03 –03 المؤرّخ في 16 ذي الحجّة عام 1423 الموافق 17 فبراير سنة 2003 والمتعلّق بمناطق التوسع والمواقع السياحية،

– وبمقتضى القانون رقم 03 –10 المؤرّخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003 والمتعلّق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة،

– وبمقتضى القانون رقم 05 –07 المؤرّخ في 19 ربيع الأوّل عام 1426 الموافق 28 أبريل سنة 2005 والمتعلّق بالمحروقات،

– وبعد الاستماع إلى مجلس الوزراء،

يصدر الأمر الآتي نصه :

المادة الأولى : يهدف هذا الأمر إلى تعديل وتتميم بعض أحكام الأمر رقم 01 –03 المؤرّخ في أول جمادى الثّانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001 والمتعلّق بتطوير الاستثمار.

المادة 2 : تعدل المادّة 3 من الأمر رقم 01–03 المؤرّخ في 20 غشت سنة 2001 والمذكور أعلاه، وتحرّر كما يأتي :

"*المادة 3 :* تستفيد الاستثمارات المذكورة في المادّتين 1 و2 أعلاه، باستثناء تلك المذكورة في الفقرة 2 من هذه المادّة، من المزايا التي يمنحها هذا الأمر.

تحدّد قائمة النشاطات والسلع والخدمات المستثناة من المزايا المنصوص عليها في هذا الأمر، عن طريق التنظيم بعد رأي مطابق من المجلس الوطني للاستثمار المذكور في المادّة 18 أدناه".

المادة 3 : تعدل المادّة 4 من الأمر رقم 01–03 المؤرّخ في 20 غشت سنة 2001 والمذكور أعلاه، وتحرّر كما يأتي :

"*المادة 4 :* تنجز الاستثمارات في حرية تامّة مع مراعاة التشريع والتنظيمات المتعلّقة بالنشاطات المقنّنة وحماية البيئة. وتستفيد هذه الاستثمارات بقوّة القانون من الحماية والضمانات المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها.

تخضع الاستثمارات التي تستفيد من مزايا هذا الأمر، قبل إنجازها، إلى تصريح بالاستثمار لدى الوكالة المذكورة في المادّة 6 أدناه".

المادة 4 : تعدل المادّة 6 من الأمر رقم 01-03 المؤرّخ في 20 غشت سنة 2001 والمذكور أعلاه، وتحرّر كما يأتي :

"*المادة 6 :* تنشأ وكالة وطنية لتطوير الاستثمار تدعى في صلب النص "الوكالة".

المادة 5 : تعدل وتتمّم المادّة 7 من الأمر رقم 01-03 المؤرّخ في 20 غشت سنة 2001 والمذكور أعلاه، وتحرّر كما يأتي :

"*المادة 7 :* مع مراعاة الأحكام الخاصة المطبقة على الاستثمارات التي تمثل أهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني، فإن للوكالة، ابتداء من تاريخ إيداع طلب الاستفادة من المزايا، مدة أقصاها :

– اثنتان وسبعون (72) ساعة لتسليم المقرّر المتعلّق بالمزايا الخاصة بالإنجاز،

– عشرة (10) أيام لتسليم المقرّر المتعلّق بالمزايا الخاصة بالاستغلال.

ويمكن الوكالة، مقابل تكاليف دراسة الملفات، تحصيل إتاوة يدفعها المستثمرون. يحدّد مبلغ الإتاوة وكيفيات تحصيلها عن طريق التنظيم".

المادة 6 : يتمّم الأمر رقم 01-03 المؤرّخ في 20 غشت سنة 2001 والمذكور أعلاه، بمادّة 7 مكرّر تحرّر كما يأتي :

"*المادة 7 مكرّر :* يجوز حق الطعن للمستثمرين الذين يرون أنهم قد غبنوا بشأن الاستفادة من المزايا، من إدارة أو هيئة مكلّفة بتنفيذ هذا الأمر، وكذا للأشخاص الذين يكونون موضوع إجراء سحب تمت مباشرته تطبيقا للمادّة 33 أدناه.

يمارس هذا الطعن لدى لجنة تحدّد تشكيلتها وتنظيمها وسيرها عن طريق التنظيم.

ويمارس هذا الطعن دون المساس بالطعن القضائي الذي يستفيد منه المستثمر.

ويجب أن يمارس هذا الطعن خلال الخمسة عشر (15) يوما التي تلي تاريخ التبليغ بالقرار محل الاحتجاج أو صمت الإدارة أو الهيئة المعنية مدّة خمسة عشر (15) يوما ابتداء من تاريخ إخطارها.

ويوقف الطعن المذكور في الفقرة أعلاه آثار القرار المطعون فيه.

تفصل اللّجنة في الطعن في أجل شهر واحد (1). ويكون لقرارها الحجّية أمام الإدارة أو الهيئة المعنية بالطعن".

المادة 7 : تعدل وتتمّم المادّة 9 من الأمر رقم 01-03 المؤرّخ في 20 غشت سنة 2001 والمذكور أعلاه، وتحرر كما يأتي :

"*المادة 9 :* زيادة على الحوافز الجبائية وشبه الجبائية والجمركية المنصوص عليها في القانون العامّ، تستفيد الاستثمارات المحدّدة في المادّتين 1 و2 أعلاه ممّا يأتي :

1 – بعنوان إنجازها كما هي مذكورة في المادّة 13 أدناه، من المزايا الآتية :

أ) الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار،

ب) الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة المستوردة أو المقتناة محلّيا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار،

ج) الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

2 – بعنوان الاستغلال ولمدّة ثلاث (3) سنوات بعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعدّه المصالح الجبائية بطلب من المستثمر :

أ) الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات،

ب) الإعفاء من الرسم على النشاط المهني".

المادة 8 : تعدل وتتمّم المادّة 11 من الأمر رقم 01-03 المؤرّخ في 20 غشت سنة 2001 والمذكور أعلاه، وتحرر كما يأتي :

"*المادة 11 :* تستفيد الاستثمارات المتعلّقة بالنشاطات غير المستثناة من المزايا والمنجزة في المناطق المذكورة في الفقرة 1 من المادّة 10 أعلاه، من المزايا الآتية :

1 – بعنوان إنجاز الاستثمار :

– الإعفاء ..... (بدون تغيير)،

– تطبيق حق التسجيل بنسبة مخفضة قدرها اثنان في الألف (2 ‰) فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال،

– تكفل ..... (بدون تغيير)،

– الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلّية،

– الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة وغير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

2 – بعد معاينة مباشرة الاستغلال التي تعدها المصالح الجبائية بطلب من المستثمر :

– الإعفاء، لمدّة عشر (10) سنوات من النشاط الفعلي، من الضريبة على أرباح الشركات ومن الرسم على النشاط المهني،

– الإعفاء ..... (الباقي بدون تغيير).....".

المادة 9 : تعدل وتتمّم المادّة 12 من الأمر رقم 01–03 المؤرّخ في 20 غشت سنة 2001 والمذكور أعلاه، وتحرر كما يأتي :

"*المادة 12 :* يترتب على الاستثمارات المذكورة في الفقرة 2 من المادّة 10 أعلاه، إبرام اتفاقية متفاوض عليها وفقا للشروط المنصوص عليها في المادّة 12 مكرّر أدناه.

وتبرم الاتفاقية الوكالة التي تتصرف باسم الدولة، بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار المذكور في المادّة 18 أدناه. وتنشر هذه الاتفاقية في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة".

المادة 10 : يتمم الأمر رقم 01–03 المؤرّخ في 20 غشت سنة 2001 والمذكور أعلاه، بمادّة 12 مكرّر تحرّر كما يأتي :

"*المادة 12 مكرّر :* تستفيد الاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني من مزايا تعدّ عن طريق التفاوض بين المستثمر والوكالة التي تتصرف باسم الدولة، تحت إشراف الوزير المكلّف بترقية الاستثمارات.

تحدّد الاستثمارات ذات الأهمية بالنّسبة للاقتصاد الوطني حسب معايير تضبط عن طريق التنظيم بعد رأي مطابق من المجلس الوطني للاستثمار المذكور في المادّة 18 أدناه".

المادة 11 : يتمم الأمر رقم 01–03 المؤرّخ في 20 غشت سنة 2001 والمذكور أعلاه، بمادّة 12 مكرّر 1، تحرّر كما يأتي :

"*المادة 12 مكرّر 1 :* يمكن أن تخصّ المزايا التي يمكن منحها للاستثمارات المذكورة في المادّة 12 مكرّر أعلاه كلا أو جزءا من المزايا الآتية :

1 – في مرحلة الإنجاز، لمدّة أقصاها خمس (5) سنوات :

أ) إعفاء و/أو خلوص الحقوق والرسوم والضرائب وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي المطبقة على الاقتناءات سواء عن طريق الاستيراد أو من السوق المحلية، للسلع والخدمات الضرورية لإنجاز الاستثمار،

ب) إعفاء من حقوق التسجيل المتعلّقة بنقل الملكيات العقارية المخصّصة للإنتاج وكذا الإشهار القانوني الّذي يجب أن يطبق عليها،

ج) إعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال،

د) إعفاء من الرسم العقاري فيما يخص الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج.

2 – في مرحلة الاستغلال، ولمدّة أقصاها عشر (10) سنوات ابتداء من تاريخ معاينة الشروع في الاستغلال التي تعدّها المصالح الجبائية بطلب من المستثمر :

أ) الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات،

ب) الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

زيادة على المزايا المذكورة في الفقرتين 1 و2 أعلاه، يمكن أن يقرّر المجلس الوطني للاستثمار منح مزايا إضافية طبقا للتشريع المعمول به".

المادة 12 : تعدل وتتمّم المادّة 18 من الأمر رقم 01–03 المؤرّخ في 20 غشت سنة 2001 والمذكور أعلاه، وتحرر كما يأتي :

"*المادة 18 :* ينشأ لدى الوزير المكلّف بترقية الاستثمارات، مجلس وطني للاستثمار يدعى في صلب النص "المجلس"، ويوضع تحت سلطة ورئاسة رئيس الحكومة. ويكلّف المجلس بالمسائل المتصلة باستراتيجية الاستثمارات وبسياسة دعم الاستثمارات، وبالموافقة على الاتفاقيات المنصوص عليها في المادّة 12 أعلاه، وبصفة عامة، بكل المسائل المتصلة بتنفيذ أحكام هذا الأمر.

تحدّد تشكيلة المجلس الوطني للاستثمار وسيره وصلاحياته عن طريق التنظيم".

المادة 13 : تلغى أحكام المادّتين 19 و20 من الأمر رقم 01-03 المؤرّخ في 20 غشت سنة 2001 والمذكور أعلاه.

المادة 14 : يتمم الأمر رقم 01-03 المؤرّخ في 20 غشت سنة 2001 والمذكور أعلاه، بمادّة 32 مكرّر تحرّر كما يأتي :

"*المادة 32 مكرّر :* تنجز المتابعة التي تمارسها الوكالة من خلال مرافقة ومساعدة المستثمرين وكذا جمع المعلومات الإحصائية المختلفة".

المادة 15 : يتمم الأمر رقم 01-03 المؤرّخ في 20 غشت سنة 2001 والمذكور أعلاه، بمادّة 32 مكرّر 1 تحرّر كما يأتي :

"*المادة 32 مكرّر 1 :* تكلّف الإدارات والهيئات الأخرى المعنية بتنفيذ جهاز التحفيزات المنصوص عليه في هذا الأمر، بعنوان المتابعة، بالسهر، طبقا للإجراءات المسيرة لنشاطها وطوال مدّة الإعفاءات، على احترام المستثمرين للالتزامات الموضوعة على عاتقهم في إطار المزايا الممنوحة".

المادة 16 : تعدّل المادّة 33 من الأمر رقم 01-03 المؤرّخ في 20 غشت سنة 2001 والمذكور أعلاه، وتحرّر كما يأتي :

"*المادة 33 :* في حالة عدم احترام الالتزامات المنصوص عليها في هذا الأمر أو الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون، تسحب المزايا الجبائية والجمركية وشبه الجبائية والمالية، دون المساس بالأحكام التشريعية الأخرى.

وتصدر الوكالة مقرر السحب".

المادة 17 : تطبق المزايا المنصوص عليها في المواد من 9 إلى 11، المعدلة، من الأمر رقم 01-03 المؤرّخ في 20 غشت سنة 2001 والمذكور أعلاه، على الاستثمارات المصرح بها بعد نشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية.

لا يمكن الجمع بين هذه المزايا والمزايا من نفس الطبيعة المؤسسة بموجب التشريع الجبائي.

المادة 18 : ينشر هذا الأمر في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 19 جمادى الثّانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006.

عبد العزيز بوتفليقة

أمر رقم 06 – 09 مؤرخ في 19 جمادى الثّانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006، يعدّل ويتمّم الأمر رقم 05-06 المؤرخ في 18 رجب عام 1426 الموافق 23 غشت سنة 2005 والمتعلق بمكافحة التهريب.

إن رئيس الجمهورية،

– بناء على الدستور، لا سيما المادتان 122 و124 منه،

– وبمقتضى الاتفاقية الدولية للتعاون الإداري المتبادل قصد تدارك المخالفات الجمركية والبحث عنها وقمعها، المعتمدة بنيروبي في 9 يونيو سنة 1977 المصادق عليها بموجب المرسوم رقم 88 – 86 المؤرّخ في 2 رمضان عام 1408 الموافق 19 أبريل سنة 1988،

– وبمقتضى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 15 نوفمبر سنة 2000، المصادق عليها بتحفظ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 02-55 المؤرّخ في 22 ذي القعدة عام 1422 الموافق 5 فبراير سنة 2002،

– وبمقتضى الأمر رقم 66-155 المؤرّخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى الأمر رقم 66 –156 المؤرّخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 79 –07 المؤرّخ في 26 شعبان عام 1399 الموافق 21 يوليو سنة 1979 والمتضمن قانون الجمارك، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 84 –17 المؤرّخ في 8 شوّال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 89 –02 المؤرّخ في أوّل رجب عام 1409 الموافق 7 فبراير سنة 1989 والمتعلق بالقواعد العامة لحماية المستهلك،

– وبمقتضى القانون رقم 98 –04 المؤرّخ في 20 صفر عام 1419 الموافق 15 يونيو سنة 1998 والمتعلق بحماية التراث الثقافي،

أوامر

أمر رقم 09 – 01 مؤرخ في 29 رجب عام 1430 الموافق 22 يوليو سنة 2009، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009.

إن رئيس الجمهورية،

– بناء على الدستور، لا سيما المادتان 122 و 124 منه ،

– و بمقتضى القانون رقم 84 – 17 المؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 08–21 المؤرخ في 2 محرم عام 1430 الموافق 30 ديسمبر سنة 2008 والمتضمن قانون المالية لسنة 2009،

– و بعد الاستماع إلى مجلس الوزراء،

يصدر الأمر الآتي نصه :

أحكام تمهيدية

المادة الأولى : يعدل ويتمم القانون رقم 08–21 المؤرخ في 2 محرم عام 1430 الموافق 30 ديسمبر سنة 2008 والمتضمن قانون المالية لسنة 2009 بالأحكام الآتية التي تشكل قانون المالية التكميلي لسنة 2009.

الجزء الأول

طرق التوازن المالي ووسائله

الفصل الأول

أحكام تتعلق بتنفيذ الميزانية والعمليات المالية للخزينة

(للبيان)

الفصل الثاني

أحكام جبائية

القسم الأول

الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

المادة 2 : تعدل أحكام المادة 13 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة وتحرر كما يأتي :

" *المادة 13 : 1* – تستفيد الأنشطة التي يقوم بها الشباب المستثمر المؤهل للاستفادة من إعانة "الصندوق الوطني لتدعيم تشغيل الشباب ".....(بدون تغيير حتى) الشروع في الاستغلال .

وتمدد هذه الفترة بسنتين (2)، عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف خمسة (5) عمال على الأقل لمدة غير محددة.

ويترتب على عدم احترام التعهدات المتصلة بعدد مناصب العمل المنشأة، سحب الاعتماد والمطالبة بالحقوق والرسوم المستحقة التسديد.

2 – ..... (الباقي بدون تغيير)....."

المادة 3 : تعدل أحكام المادة 138 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة وتحرر كما يأتي :

" *المادة 138 مكرر :* – يمكن تجمعات الشركات مثلما هي محددة في هذه المادة.....(بدون تغيير حتى) لمدة أربع (4) سنوات .

في حالة ما إذا كانت الأنشطة الممارسة من طرف شركات أعضاء التجمع خاضعة لمعدلات مختلفة للضريبة على أرباح الشركات، يخضع الربح المتأتي من هذا التوحيد للضريبة بمعدل 19 % في حالة ما إذا كان رقم الأعمال تابعا لهذا المعدل المتفوق . وفي الحالة العكسية، يسمح بتوحيد الأرباح تبعا لصنف رقم الأعمال .

يحدد وزير المالية بقرار ، عند الحاجة، كيفيات تطبيق الفقرة السابقة.

لتطبيق الأحكام أعلاه، تجمع..... (الباقي بدون تغيير) ....."

المادة 4 : تتمم أحكام المادة 140 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة بفقرة 3 وتحرر كما يأتي :

" *المادة 140 : 1 و 2* – ..... (بدون تغيير) .....

3 – إن الربح الخاضع للضريبة بالنسبة للعقود الطويلة المدة المتعلقة بإنجاز المواد أو الخدمات أو مجموعة من المواد أو الخدمات والتي يمتد تنفيذها

على الأقل بمرحلتين (2) محاسبيتين أو سنوات مالية والمقتناة بصورة حصرية تبعا لطريقة المحاسبة بالتسبيق المستقلة عن الطريقة المعتمدة من طرف المؤسسة في هذا المجال، وذلك بغض النظر عن صنف العقود سواء كانت عقود جزافية أو عقود مسيرة .

ويقبل بهذه الصفة وجود أدوات التسيير ونظام حساب التكلفة والرقابة الداخلية التي تسمح بالأخذ بالنسبة المئوية للتسبيق وبمراجعة تقديرات الأعباء والحواصل والنتائج، تماشيا مع التسبيق.

ويتم حساب ربح مؤسسات الترقية العقارية تبعا لطريقة محاسبة الأعباء و حواصل العمليات بالتسبيق".

المادة 5 : تعدل وتتمم أحكام المادة 141 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة وتحرر كما يأتي :

" *المادة 141 : 1 و 2* – ..... (بدون تغيير) .....

3 – الاهتلاكات الحقيقية التي تمت ..... (بدون تغيير حتى) التجارة أو الاستغلال المنصوص عليها عن طريق التنظيم وطبقا لأحكام المادة 174.

يمكن تقييد العناصر ذات القيمة المنخفضة التي لا يتجاوز مبلغها 30.000 دج خارج الرسوم كأعباء قابلة للخصم من السنة المالية المتصلة بها .

وتسجل المواد المقتناة بصورة مجانية في الأصول بالنسبة لقيمتها النقدية .

في إطار عقد ..... (الباقي بدون تغيير) .....

4 – ..... (بدون تغيير) .....

5 – الأرصدة المشكلة لغرض مواجهة تكاليف أو خسائر القيم في حساب المخزونات أو الغير المبينة بوضوح والتي يتوقع حدوثها بفعل الأحداث الجارية، شريطة تقييدها في كتابات السنة المالية وتبيانها في كشف الأرصدة المنصوص عليه في المادة 152.

يمكن المؤسسات المصرفية أو مؤسسات القرض .... (بدون تغيير حتى) التي وقع فيها تحويل الشركة.

6 – ..... (الباقي بدون تغيير) .....".

المادة 6 : تنشأ ضمن قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة المادة 141 مكرر 2 وتحرر كما يأتي :

" *المادة 141 مكرر 2* – يجب على المؤسسات احترام التعاريف المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي، مع مراعاة عدم تعارضها مع القواعد الجبائية المطبقة بالنسبة لوعاء الضريبة ".

المادة 7 : تعدل وتتمم أحكام المادة 150 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة وتحرر كما يأتي :

" *المادة 150* – يحدد معدل الضريبة على أرباح الشركات كما يأتي :

– 19 % بالنسبة للأنشطة المنتجة للمواد والبناء والأشغال العمومية وكذا الأنشطة السياحية.

و يطبق هذا المعدل كذلك على الأنشطة المختلطة في حالة ما إذا كان رقم أعمال الأنشطة المذكورة في الفقرة السابقة يساوي 50 % من رقم الأعمال الإجمالي أو يفوقه.

– 25 % ..... (بدون تغيير حتى) النشاطات المنجمية والمحروقات.

ويقصد بنشاطات البناء والأشغال العمومية ، الأنشطة المسجلة كما هي في السجل التجاري والمترتب عليها دفع الاقتطاعات الاجتماعية الخاصة بالقطاع.

ويقصد بالنشاط السياحي، تسيير المركبات السياحية وكذا محطات العلاج في الحمامات المعدنية باستثناء وكالات الأسفار.

2 – ..... (الباقي بدون تغيير) .....".

المادة 8 : تتمم أحكام المادة 169 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة بفقرة 3 وتحرر كما يأتي :

" *المادة 169 : 1* – ..... (بدون تغيير) .....

2 – ..... (بدون تغيير) .....

3 – تخصم المصاريف الأولية المسجلة في المحاسبة قبل بداية سريان النظام المحاسبي المالي، من النتيجة الجبائية تبعا لمخطط الامتصاص الأصلي ".

المادة 9 : تعدل أحكام المادة 171 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة وتحرر كما يأتي :

" *المادة 171* – تخصم من الدخل أو الربح الخاضع للضريبة إلى غاية عشرة بالمائة (10 %) من مبلغ هذا

الدخل أو الربح، في حدود سقف يساوي مائة مليون دينار (100.000.000 دج)، النفقات المصروفة في إطار بحث التطوير داخل المؤسسة شريطة إعادة استثمار المبلغ المرخص بخصمه في إطار هذا البحث .

ويجب التصريح بالمبالغ المعاد استثمارها للإدارة الجبائية وكذلك إلى الهيئة الوطنية المكلفة برقابة البحث العلمي.

تحدد أنشطة بحث التطوير في المؤسسة بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالمالية والوزير المكلف بالبحث العلمي والوزير المختص بالقطاع" .

المادة 10 : تعدل وتتمم أحكام المادتين 185 و 186 من القسم الثامن من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة وتحرر كما يأتي :

القسم الثامن
إعادة تقييم الأصول

" *المادة 185* – يقيد فائض القيمة المتأتي من إعادة تقييم التثبيتات عند تاريخ بداية سريان النظام المحاسبي المالي، في النتيجة الجبائية في أجل أقصاه خمس (5) سنوات ".

" *المادة 186* – يقيد فائض مخصصات الاهتلاكات المتأتي من عمليات إعادة التقييم في نتيجة السنة ".

المادة 11 : تعدل أحكام المادة 220 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة وتحرر كما يأتي :

" *المادة 220* – لا يدخل ضمن رقم الأعمال المعتمد كقاعدة للرسم :

1) إلى 6) ..... (بدون تغيير) .....

7) المبلغ المحقق بالعملة الصعبة في النشاطات السياحية والفندقية والحموية والإطعام المصنف والأسفار" .

المادة 12 : تعدل أحكام المادة 282 مكرر 5 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة وتحرر كما يأتي :

المادة 282 مكرر 5 – يوزع ناتج الضريبة الجزافية الوحيدة كما يأتي :

– .....(بدون تغيير).....

– .....(بدون تغيير).....

– الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف : 0,02 %،

– غرف الصناعة التقليدية والمهن : 0,48 %،

– .....(بدون تغيير).....

– .....(بدون تغيير).....

– .....(بدون تغيير).....

يسري مفعول الأحكام .....
(الباقي بدون تغيير) .....".

القسم الثاني
التسجيل

(للبيان)

القسم الثالث
الطابع

المادة 13 : تعدل أحكام المادة 147 مكرر 6 من قانون الطابع وتحرر كما يأتي :

" *المادة 147 مكرر 6* – تحدد تعريفة الرسم كما يأتي :

..... (بدون تغيير) .....

ويتم تحصيل هذا الرسم كذلك عند الاستعمال الأول في السير بالنسبة للسيارات الجديدة المستوردة أو المقتناة محليا.

I – السيارات السياحية و النفعية ذات محرك بنزين :

..... (بدون تغيير حتى)

– سعة الأسطوانة تفوق 2500 سم3 .... 200.000 دج.

II – السيارات السياحية والنفعية ذات محرك ديزل :

..... (بدون تغيير) .....

– أكثر من 2500 سم3 ..... 300.000 دج.

III – الشاحنات و معدات السير:

– إلى غاية 22 طن ..... 340.000 دج.

– أكثر من 22 طن ..... 500.000 دج.

يقتطع الرسم فيما يخص الاستعمال الأول في السير من قبل الوكيل ويعاد دفعه كما هو معمول به بالنسبة لحق الطابع.

يتم تسديد الرسم عند الاستيراد من طرف المستعملين قبل أية عملية جمركة لدى قباضة الضرائب التابعة لمقر مكتب الجمارك المكلف بالإجراءات.

يعاد دفع حاصل الرسم المقتطع عند الاستعمال الأول في السير بالنسبة للسيارات السياحية والنفعية لفائدة " الصندوق الخاص بتطوير النقل العمومي ".

المادة 14 : تعدل وتتمم أحكام المادة 155 مكرر من قانون الطابع وتحرر كما يأتي :

" *المادة 155* مكرر – يؤسس حق الطابع ..... (بدون تغيير حتى) معفى من حق الطابع هذا.

ويوزع حاصل هذا الحق كما يأتي :

– ميزانية الدولة ..... 70 % .

– الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة وغرف التجارة والصناعة..... 30 % .

يحدد التوزيع بين الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة وغرف التجارة والصناعة بقرار من الوزير المكلف بالتجارة ".

القسم الرابع
الرسوم على رقم الأعمال

المادة 15 : تتمم أحكام المادة 8 من قانون الرسوم على رقم الأعمال وتحرر كما يأتي :

" *المادة 8 :* تستثنى من مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة :

1 – عمليات البيع المتعلقة بما يأتي :

أ – المنتوجات الخاضعة للرسم الصحي على اللحوم باستثناء اللحوم الحمراء المجمدة .

ب – أسلاخ الحيوانات ..... (بدون تغيير) .....

ج – مصنوعات الذهب ..... (بدون تغيير) .....

2 – ..... (بدون تغيير) .....

3 – ..... (بدون تغيير) .....".

المادة 16 : تتمم أحكام المادة 9 من قانون الرسوم على رقم الأعمال وتحرر كما يأتي :

" *المادة 9* – تعفى من الرسم على القيمة المضافة :

1 . عمليات البيع الخاصة بالخبز .....(بدون تغيير حتى) في إطار عمليات القرض الإيجاري.

24 . الحصادات الدراسة المصنوعة في الجزائر".

المادة 17 : تعدل وتتمم أحكام المادة 23 من قانون الرسوم على رقم الأعمال كما يأتي :

" *المادة 23* – يحدد المعدل المخفض للرسم على القيمة المضافة بـ 7 % .

ويطبق هذا المعدل على المنتوجات والمواد والأشغال والعمليات والخدمات المبينة أدناه :

1 . عمليات البيع المتعلقة بالمنتوجات أو مشتقاتها المذكورة أدناه :

رقم التعريفة الجمركية	تعيين المنتوجات
01 – 01	الأحصنة، الحمير، البغال والبغال الحية ..... (بدون تغيير حتى)
01 – 04	حيوانات حية من سلالة الغنم أو الماعز.
00 – 20 – 02 – 06	أشجار وجنبات وشجيرات وأدغال ..... (بدون تغيير حتى)
م 08 – 38	مبيدات الحشرات ومبيدات الفطريات ومبيدات الطحالب ومبيدات الأعشاب المستعملة في الزراعة.
م 01 – 09	الأفلام البلاستيكية الفلاحية.
06 – 44	عوارض من خشب .... (الباقي بدون تغيير) .....

2 – العمليات المنجزة من طرف مؤسسات ..... (بدون تغيير حتى) الغاز الطبيعي وغاز البروبان (رقم التعريفة الجمركية 84.15.82.90).

26 – الأكياس البلاستيكية المنتجة في الجزائر والمخصصة لتوضيب الحليب".

المادة 18 : تنشأ ضمن قانون الرسوم على رقم الأعمال المادة 31 مكرر وتحرر كما يأتي :

" *المادة 31 مكرر* – بغض النظر عن أحكام المادة 32 أدناه، يمكن المدينين بالرسم الذين يجمعون حساباتهم على مستوى الشركة الأم وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 138 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، أن يخصموا حسب نفس الشروط الرسم على القيمة المضافة الذي أثقل السلع والخدمات المقتناة بنفس الشروط من طرف أو لأجل مختلف شركات أعضاء التجمع ".

القسم الخامس
الضرائب غير المباشرة

المادة 19 : تعدل أحكام المادة 298 من قانون الضرائب غير المباشرة وتحرر كما يأتي :

" *المادة 298* – تنشأ لدى الوزير المكلف بالمالية سلطة ضبط سوق التبغ و المواد التبغية.

يعتمد صانعو التبغ من طرف وزير المالية .

لا يمكن أن يعتمد بصفة " صانعي التبغ" إلا الأشخاص المعنويون الذين لهم شكل شركات ذات أسهم يساوي رأسمالها المحرر بالكامل عند تاريخ إنشاء الشركة 250.000.000 دج أو يفوقه.

يخضع اعتماد صانع التبغ لاكتتاب دفتر شروط تحدد بنوده بموجب مرسوم تنفيذي.

يحدد دفتر الشروط على الخصوص شروط الشراكة التي يجب على الصانعين استيفاؤها.

يجب أن يكون الرأسمال المملوك من طرف الجزائريين المقيمين، في إطار الشراكة، في حدود 51 % على الأقل.

يوضح مرسوم تنفيذي، عند الحاجة، كيفيات تطبيق هذه المادة".

المادة 20 : تلغى أحكام المواد من 301 إلى 303 من قانون الضرائب غير المباشرة.

المادة 21 : تعدل أحكام المادة 452 من قانون الضرائب غير المباشرة وتحرر كما يأتي :

"*المادة 452* – تحدد تعريفة الرسم كما يأتي :

تعيين المنتوجات	تعريفة الرسم/كغ
– اللحوم الطازجة أو المبردة أو المطبوخة أو المملحة أو المصنعة التي مصدرها الحيوانات الآتية : الخيول ، الإبل ، الماعز، الأغنام، البقر	10 دج

– يخصص مبلغ 1,50 دج من هذه التعريفة لصندوق التخصيص الخاص رقم 070 – 302 " صندوق حماية الصحة الحيوانية".

القسم الخامس مكرر
إجراءات جبائية
(للبيان)
القسم السادس
أحكام جبائية مختلفة

المادة 22 : تعدل وتتمم أحكام المادة 72 من القانون رقم 92 – 04 المؤرخ في 11 أكتوبر سنة 1992 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1992 وتحرر كما يأتي :

" *المادة 72 :* يدفع للخزينة ..... (بدون تغيير حتى) الجبائية .

يقتطع معدل سنوي قدره 70 % يوجه لتمويل الصندوق التكميلي للدخل لفائدة موظفي الإدارة الجبائية.

..... (الباقي بدون تغيير) .....

يحدد الوزير المكلف بالمالية بقرار هياكل وطبيعة الضرائب وكذا المساهمين في جمعها الذين يستفيدون من هذه التعويضات".

المادة 23 : تعدل وتتمم أحكام المادة 116 من الأمر رقم 95 – 27 المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 1995 والمتضمن قانون المالية لسنة 1996 وتحرر كما يأتي :

" *المادة 116 :* تقتطع العلاوات الخاصة..... (بدون تغيير حتى) على عقوبات التحصيل في حدود 30 % من مبلغ هذه الأخيرة.

..... (الباقي بدون تغيير) .....".

المادة 24 : تعدل أحكام المادة 31 من الأمر رقم 08 – 02 المؤرخ في 21 رجب عام 1429 الموافق 24 يوليو سنة 2008 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008 وتحرر كما يأتي :

" *المادة 31 :* تعفى من الرسم على القيمة المضافة ، ابتداء من تاريخ صدور هذا الأمر إلى غاية 31 ديسمبر سنة 2018، مبالغ الإيجارات المسددة في إطار عقود القرض الإيجاري والمتعلقة بما يأتي :

– المعدات الفلاحية المنتجة في الجزائر،

– المعدات والتجهيزات المنتجة في الجزائر، والضرورية لإنجاز غرف التبريد وصوامع الحبوب المخصصة للمحافظة على المنتوجات الفلاحية،

– المعدات والتجهيزات المنتجة في الجزائر، والضرورية للسقي توفيرا للمياه والمستعملة بصورة حصرية في المجال الفلاحي،

– التجهيزات المنتجة في الجزائر، والمستعملة في إنجاز الملبنات الصغيرة والموجهة إلى تحويل الحليب الطازج،

– المعدات والتجهيزات المنتجة في الجزائر، والضرورية لزراعة الزيتون وإنتاج وتخزين زيت الزيتون،

– المعدات والتجهيزات المنتجة في الجزائر، والضرورية لتجديد أدوات الإنتاج والاستثمار في الصناعة التحويلية،

تحدد قائمة المعدات والتجهيزات بموجب قرار مشترك بين الوزير المكلف بالمالية والوزير المكلف بالفلاحة والوزير المكلف بالصناعة ".

المادة 25 : يترتب على التحويل البيّن للامتيازات الجبائية الممنوحة للفلاحين من أجل استغلال نشاطاتهم غير تلك التي منحوا من أجلها تلك المزايا، المطالبة بدفع الضرائب والرسوم المفروض تسديدها مع تطبيق غرامة قدرها 100 %.

المادة 26 : تخضع لدفع حقوق الطابع، الشهادات القنصلية المسلمة لصالح المواطنين الجزائريين أو الأجانب وكذا وثائق التعريف والسفر الممنوحة للمواطنين الجزائريين من طرف الممثليات الدبلوماسية والقنصلية الجزائرية بالخارج.

يتم سنويا تحديد مقابل القيمة بالعملة الصعبة المحصلة على كل صنف من الوثائق بموجب مقرر مشترك بين الوزير المكلف بالمالية والوزير المكلف بالشؤون الخارجية.

المادة 27 : يتشكل الحد الأدنى لرأسمال الشركات من الحد الأدنى القانوني المنصوص عليه في القانون التجاري أو التشريعات الخاصة وتضاف إليه فوائض قيمة إعادة التقويمات المدرجة في الرأسمال.

ويساوي الحد الأدنى، بالنسبة للشركات التي استفادت من التحفيزات الجبائية، من الرأسمال الأصلي المصرح به وتضاف إليه فوائض قيمة إعادة التقويمات المدرجة في الرأسمال.

المادة 28 : يترتب على عمليات التنازل عن الأسهم أو حصص الشركة من الشركات المستفيدة من إعادة التقويمات التنظيمية إلى دفع حق تسجيل إضافي يحدد معدله بـ 50 % .

تؤسس الحقوق على مبلغ فائض القيمة المحرر.

كما تخضع إلى هذه الحقوق عمليات التنازل عن التثبيتات المعاد تقييمها. وتؤسس هذه الحقوق على مبلغ فائض القيمة الناتج عن إعادة التقييم .

المادة 29 : يترتب على التسجيل في البطاقية الوطنية لمرتكبي أعمال الغش ومرتكبي المخالفات الخطيرة للتشريعات والتنظيمات الجبائية والجمركية والتجارية وكذا عدم القيام بالإيداع القانوني لحسابات الشركة، التدابير الآتية :

– الاستبعاد من الاستفادة من الامتيازات الجبائية و الجمركية المرتبطة بترقية الاستثمار.

– الاستبعاد من الاستفادة من التسهيلات الممنوحة من الإدارة الجبائية والجمركية والإدارة المكلفة بالتجارة،

– الاستبعاد من المناقصة في الصفقات العمومية،

– الاستبعاد من عمليات التجارة الخارجية.

المادة 30 : تعدل أحكام المادة 13 من الأمر رقم 06 – 04 المؤرخ في 15 يوليو سنة 2006 و المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006 وتحرر كما يأتي :

" المادة 13 – تؤسس لدى المديرية العامة للضرائب بطاقية وطنية لمرتكبي أعمال الغش ومرتكبي المخالفات الخطيرة للتشريعات والتنظيمات الجبائية و الجمركية والبنكية والمالية و التجارية و كذا عدم القيام بالإيداع القانوني لحسابات الشركة .

تحدد كيفيات تنظيم وتسيير هذه البطاقية عن طريق التنظيم ".

المادة 31 : لا يمكن المؤسسات والهيئات العمومية والمؤسسات الخاضعة للقانون الجزائري، التكفل بالضرائب والحقوق والرسوم المستحقة في إطار تنفيذ عقد يقع قانونا على عاتق الشريك الأجنبي.

تطبق هذه الأحكام على العقود المبرمة ابتداء من تاريخ صدور هذا الأمر.

تعتبر ملحقات العقود الأصلية عقودا جديدة بالنسبة لتطبيق هذه الأحكام.

المادة 32 : يؤسس رسم يطبق على تعبئة الدفع المسبق. ويستحق هذا الرسم شهريا على متعاملي الهاتف النقال مهما تكن طريقة إعادة التعبئة.

يحدد هذا الرسم بـ 5 % ويطبق على مبلغ إعادة التعبئة خلال الشهر.

يدفع ناتج هذا الرسم من طرف المتعاملين المعنيين إلى قابض الضرائب المختص إقليميا خلال العشرين (20) يوما الأولى من الشهر الموالي.

المادة 33 : تعدل أحكام المادة 63 من القانون رقم 02-11 المؤرخ في 24 ديسمبر سنة 2002 والمتضمن قانون المالية لسنة 2003، المعدل والمتمم بالمادة 46 من القانون رقم 08 -21 المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2008 والمتضمن قانون المالية لسنة 2009 وتحرر كما يأتي :

" *المادة 63* - تعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات لمدة خمس (5) سنوات ابتداء من أول يناير سنة 2008 ..... (بدون تغيير حتى) في القيم المنقولة.

تعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات نواتج وفوائض القيمة الناتجة عن عمليات التنازل عن الالتزامات والسندات المماثلة والأوراق المماثلة للخزينة المسجلة في تسعيرة البورصة أو المتداولة في سوق منظمة لأجل أقل من خمس (5) سنوات الصادرة خلال فترة خمس (5) سنوات ابتداء من أول يناير سنة 2008..... (بدون تغيير حتى) هذه المرحلة.

تعفى من حقوق التسجيل ولمدة خمس (5) سنوات ابتداء من أول يناير سنة 2008.

.....(الباقي بدون تغيير)....."

المادة 34 : يترتب على ممارسة الصيد الإقليمي الترفيهي على مستوى السدود والمماسك المائية، تسديد رسم سنوي قدره 1.000 دج للحصول على رخصة الصيد الإقليمي الترفيهي.

يسدد هذا الرسم على مستوى مصالح الأملاك الوطنية المختصة إقليميا.

المادة 35 : تعدل المادة 7 من الأمر رقم 06 - 08 المؤرخ في 9 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 الذي يعدل ويتمم الأمر رقم 01-03 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار وتحرر كما يأتي :

" *المادة 7 :* تعدل وتتمم المادة 9 من الأمر رقم 01 - 03 المؤرخ في 20 غشت سنة 2001 والمذكور أعلاه، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 9* : زيادة على الحوافز الجبائية وشبه الجبائية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام، تستفيد الاستثمارات المحددة في المادتين 1 و 2 أعلاه، مما يأتي :

1 - بعنوان إنجازها.....(بدون تغيير حتى) في إطار الاستثمار المعني .

2 - بعنوان الاستغلال، بعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر، لمدة خمس (5) سنوات إذا قام بإنشاء أكثر من 100 منصب شغل عند انطلاق النشاط.

أ - ..... (بدون تغيير) .....

ب - ..... (بدون تغيير) .....".

المادة 36 : لا يمكن إتمام إجراءات التوطين البنكي والجمركة المتصلة بعمليات التجارة الخارجية إلا على أساس رقم التعريف الجبائي الممنوح من الإدارة الجبائية.

المادة 37 : يعفى من الرسم على القيمة المضافة، التنازل عن التحف الفنية أو المجموعات أو الآثار ومخطوطات التراث الوطني لفائدة المتاحف والمكتبات العمومية ومصالح المخطوطات والأرشيف.

تحدد قائمة التحف الفنية أو المجموعات أو الآثار ومخطوطات التراث الوطني وكيفيات منح الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة عن طريق التنظيم.

المادة 38 : يعفى المقتني أو الواهب أو الوارث أو الوكيل الشرعي، لتحفة فنية أو كتب قديمة أو مخطوطات أو تحف أو وثائق ذات قيمة فنية أو تاريخية عالية من التراث الوطني، من حقوق التسجيل المتعلقة بنقل هذه الملكية عندما تكون موهوبة لصالح الدولة.

تحدد قائمة التحف الفنية أو الكتب القديمة أو المخطوطات أو التحف أوالوثائق ذات القيمة الفنية أو التاريخية العالية من التراث الوطني وكيفيات منح الإعفاء من حقوق التسجيل عن طريق التنظيم.

المادة 39 : تعدل المادة 66 من القانون رقم 02 - 11 المؤرخ في 20 شوال عام 1423 الموافق 24 ديسمبر سنة 2002 والمتضمن قانون المالية لسنة 2003 التي تعدل وتتمم المادة 68 من الأمر رقم 96-31 المؤرخ في 19 شعبان عام 1417 الموافق 30 ديسمبر سنة 1996 والمتضمن قانون المالية لسنة 1997 وتحرر كما يأتي :

" *المادة 66* - يخضع كل طلب شطب من السجل التجاري إلى تقديم شهادة الوضعية الجبائية مسلمة من طرف مصالح الإدارة الجبائية المختصة.

وتسلم هذه الشهادة إلى المعني خلال الثماني والأربعين (48) ساعة التي تلي تقديم الطلب، وذلك مهما تكن وضعيته الجبائية.

ولا يمكن أن تعفي هذه الشهادة المعني بالأمر من المتابعات في أي حال من الأحوال، عندما يكون مدينا تجاه الخزينة.

يحدد نموذج الشهادة وكذا كيفيات تطبيق هذه المادة بقرار من الوزير المكلف بالمالية".

المادة 40 : تعفى من الرسم على القيمة المضافة، التجهيزات والمعدات الرياضية المنتجة في الجزائر والمقتناة من طرف الاتحاديات الوطنية للرياضة، مع مراعاة أن تكون لهذه التجهيزات والمعدات علاقة بالنشاط الرياضي الأساسي الذي تمارسه الاتحادية المستفيدة.

تحدد قائمة التجهيزات والمعدات المنتجة في الجزائر وكذا قائمة الاتحاديات المستفيدة من هذا الإعفاء عن طريق التنظيم.

المادة 41 : تعفى المداخيل المتأتية من تأجير السكنات الجماعية التي لا تتجاوز مساحتها 80 مترا مربعا من الضريبة على الدخل الإجمالي.

المادة 42 : تخضع الخدمات المتصلة بالنشاطات السياحية والفندقية والحمامات المعدنية، والإطعام السياحي المصنف و الأسفار وتأجير السيارات للنقل السياحي انتقاليا وإلى غاية 31 ديسمبر سنة 2019 للمعدل المخفض للرسم على القيمة المضافة .

المادة 43 : يعفى تأسيس الشركات في قطاع السياحة وكذا عمليات رفع رأس المال، من حقوق التسجيل.

المادة 44 : تعدل أحكام المادة 7 من قانون المالية التكميلي لسنة 2007 المعدلة بالمادة 24 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008 وتحرركما يأتي :

" *المادة 7* – تستفيد من تطبيق المعدل المخفض للرسم على القيمة المضافة بـ 7 %، عمليات استيراد المجمعات والوحدات و الأجزاء الموجهة لتجميع أجهزة الحواسيب، ذات الوضعيات التعريفية رقم 84.14.51.90 و84.71.60.00 و 84.71.70.00 و 84.71.90.00 و84.73.30.00 و85.18.21.00 و85.28.41.00 و 85.28.51.00 و85.42.31.00 من التعريفة الجمركية الجزائرية".

الفصل الثالث

أحكام أخرى متعلقة بالموارد

القسم الأول

أحكام جمركية

المادة 45 : تتمم أحكام المادة 54 من القانون رقم 79 – 07 المؤرخ في 21 يوليو سنة 1979 والمتضمن قانون الجمارك، المعدل والمتمم، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 54* – يعتبر التصريح .... (بدون تغيير) ...

يجب أن يكون ..... (بدون تغيير) .....

يجب التصريح بالبضائع المحظورة في بيان الحمولة تحت تسميتها الحقيقية من حيث الطبيعة والنوع".

المادة 46 : تنشأ ضمن القانون رقم 79 –07 المؤرخ في 21 يوليو سنة 1979 والمتضمن قانون الجمارك، المعدل والمتمم المادة 92 مكرر وتحرر كما يأتي :

" *المادة 92* مكرر : يمكن أن تكون البضائع ، قبل إرسالها إلى الإقليم الجمركي، محل مراقبة، لحساب إدارة الجمارك من طرف شركات معتمدة .

يمكن أن تقع هذه المراقبة خصوصا على عناصر التصريح الجمركي .

تحدد شروط اعتماد شركات التفتيش قبل الإرسال، وكذا كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم ".

المادة 47 : تعدل أحكام المادة 209 من القانون رقم 79 – 07 المؤرخ في 21 يوليو سنة 1979 والمتضمن قانون الجمارك، المعدل والمتمم، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 209* : تحدد المدة القصوى لمكوث البضائع قيد الإيداع بشهرين (2).

.....(الباقي بدون تغيير)....."

المادة 48 : تتمم أحكام المادة 212 من القانون رقم 79 – 07 المؤرخ في 21 يوليو سنة 1979 والمتضمن قانون الجمارك، المعدل والمتمم، كما يأتي :

" *المادة 212 : 1* – ..... (بدون تغيير) .....

أ – ..... (بدون تغيير) .....

ب – ..... (بدون تغيير) .....

ج – يدفع الرصيد المحتمل .....
(بدون تغيير) .....

وعندما تنتهي هذه المدة .....
(بدون تغيير) .....

غير أن الرصيد المحتمل من حاصل بيع البضائع المنوع جمركتها ، يدفع مباشرة إلى ميزانية الدولة .

2 – ..... (الباقي بدون تغيير) .....".

المادة 49 : تنشأ ضمن القانون رقم 79 – 07 المؤرخ في 21 يوليو سنة 1979 والمتضمن قانون الجمارك، المعدل والمتمم، المادة 238 مكرر1 وتحرر كما يأتي :

" *المادة 238 مكرر1* – يرخص لإدارة الجمارك أن توفر، مقابل أجر، أختام الجمارك والمراقبة عن طريق الجهاز الكاشف للبضائع، وكل وسيلة لضمان سلامة العمليات والوثائق الجمركية.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة وكذا تعريفات هذه الأتاوى عن طريق التنظيم ".

المادة 50 : تعدل و تتمم أحكام المادة 123 من المرسوم التشريعي رقم 93 – 18 المؤرخ في 29 ديسمبر سنة 1993 والمتضمن قانون المالية لسنة 1994، المعدلة والمتممة بالمادة 122 من الأمر رقم 94–03 المؤرخ في 31 ديسمبر سنة 1994 والمتضمن قانون المالية لسنة 1995 و تحرر كما يأتي :

" *المادة 123 :* **أولا –** يرخص، مالم تنص أحكام مخالفة على ذلك، قصد الوضع للاستهلاك، بجمركة مواد التجهيز الجديدة، بما فيها آلات الأشغال العمومية من الفصل 84 والمواد الأولية، و قطع الغيار الجديدة لممارسة نشاط إنتاج السلع أو الخدمات، وكذا البضائع المخصصة لإعادة بيعها على حالها. وتخضع هذه الواردات إلى إلزامية تعيين مواطن الوفاء مسبقا مع دفع ثمنها من حساب بالعملة الصعبة مفتوح لدى بنك من البنوك في الجزائر وفقا لتنظيم الصرف الذي يقرره بنك الجزائر.

ثانيا – يتم التخليص ... (الباقي بدون تغيير)...".

القسم الثاني
أحكام متعلقة بأملاك الدولة

المادة 51 : يلزم للحصول على ترخيص شبكة الطرق، دفع كفالة تتضمن النفقات المتصلة بأشغال إعادة الأملاك إلى أصلها.

المادة 52 : تعدل أحكام المادة 94 من القانون رقم 86 – 15 المؤرخ في 29 ديسمبر سنة 1986 والمتضمن قانون المالية لسنة 1987 وتحرر كما يأتي :

" *المادة 94* – تحدد الأتاوى السنوية المذكورة في المادتين 62 و70 ..... (بدون تغيير حتى) للقانون العام أو الخاص، كما يأتي :

– بالنسبة للطرق السيارة : 500 دج/ مل للغلاف،

– بالنسبة للطرق الوطنية : 200 دج/ مل،

– بالنسبة للطرق الولائية : 150 دج/ مل،

– بالنسبة للطرق البلدية : 100 دج/ مل".

المادة 53 : يرخص لشركات تسيير المساهمات بعدم اللجوء إلى تعيين المصفين من بين المهنيين في المحاسبة عند تصفية المؤسسات العمومية الاقتصادية التابعة لحافظتهم.

المادة 54 : تعدل أحكام المادة 55 من القانون رقم 07 – 12 المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2007 والمتضمن قانون المالية لسنة 2008 وتحرر كما يأتي :

" *المادة 55* – تؤسس إتاوة .....
(بدون تغيير) .....

1 – إتاوة سنوية للحصول على الترخيص بالصيد البحري :

الصيد البحري التجاري : .....
(بدون تغيير) .....

الصيد الترفيهي و الصيد عن طريق الغوص .....
(بدون تغيير) .....

صيد التونة الحمراء :

أ – عنصر ثابت :

– صيد التونة بواسطة حبال الصنانير،

– سفينة تقل عن 24 مترا أو تساويه (الطول الإجمالي) ..... 60.000 دج.

– سفينة تفوق 24 مترا (الطول الإجمالي) ..... 72.000 دج.

– صيد التونة بواسطة الشباك الكيسية،

– سفينة تقل عن 24 مترا أو تساويه (الطول الإجمالي) ..... 72.000 دج.

– سفينة تفوق 24 مترا (الطول الإجمالي) ..... 90.000 دج.

ب – عنصر متغير :

– 20.000 دج للطن الواحد المرخص به بالنسبة للتونة الميتة .

– 24.000 دج للطن الواحد المرخص به بالنسبة للتونة الحية.

..... (الباقي بدون تغيير) .....".

القسم الثالث
الجباية البترولية
(للبيان)

القسم الرابع
أحكام مختلفة

المادة 55 : بغض النظر عن كل الأحكام المخالفة، تبقى القوانين الأساسية للبنك الجزائري للتنمية سارية المفعول إلى غاية المصادقة على القانون الأساسي الجديد.

استبدلت تسمية البنك الجزائري للتنمية بتسمية "الصندوق الوطني للاستثمار– البنك الجزائري للتنمية" المنصوص عليها في المادة الأولى من الأمر رقم 72 – 26 المؤرخ في 7 يونيو سنة 1972 والمتضمن تغيير تسمية الصندوق الجزائري للتنمية .

المادة 56 : يحدد رأسمال الصندوق الوطني للاستثمار– البنك الجزائري للتنمية بـ 150 مليار دج.

المادة 57 : زيادة على أحكام المادة 142 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، يتعين على المكلفين بالضريبة الذين يستفيدون من إعفاءات أو تخفيضات في مجال كل الضرائب والرسوم والحقوق الجمركية والرسوم شبه الجبائية و غيرها في إطار أنظمة دعم الاستثمار، بإعادة الاستثمار حصة الأرباح الموافقة لهذه الاعفاءات أو التخفيضات في أجل أربع سنوات ابتداء من تاريخ قفل السنة المالية التي خضعت نتائجها للنظام التحفيزي. ويجب أن تنجز إعادة الاستثمار بعنوان كل سنة مالية أو بعنوان عدة سنوات مالية متتالية. وفي حالة تراكم السنوات المالية، يحسب الأجل المذكور أعلاه ابتداء من تاريخ قفل السنة المالية الأولى.

وبغض النظر عن كل الأحكام المخالفة، تطبق شروط هذه المادة على النتائج المحققة بعنوان السنوات المالية 2010 وما يليها، وكذا بعنوان النتائج المؤجلة التخصيص عند تاريخ صدور قانون المالية التكميلي لسنة 2009.

يترتب على عدم احترام هذه الأحكام إعادة استرداد التحفيز الجبائي مع تطبيق غرامة جبائية نسبتها 30 %.

ولا يطبق هذا الالتزام إذا أصدر المجلس الوطني للاستثمار قرارا يرخص بإعفاء المستثمر من الالتزام بإعادة الاستثمار.

المادة 58 : يتمم الأمر رقم 01 – 03 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1427 الموافق 20 غشت سنة 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، المعدل والمتمم بالمادة 4 مكرر1 وتحرر كما يأتي :

" المادة 4 مكرر1 : تخضع الاستثمارات الأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات قبل إنجازها إلى تصريح بالاستثمارات لدى الوكالة المذكورة في المادة 6 أدناه.

لا يمكن إنجاز الاستثمارات الأجنبية إلا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة نسبة 51 % على الأقل من رأس المال الاجتماعي. ويقصد بالمساهمة الوطنية جمع عدة شركاء.

بغض النظر عن أحكام الفقرة السابقة، لا يمكن أن تمارس أنشطة الاستيراد بغرض إعادة بيع الواردات على حالها من طرف الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الأجانب إلا في إطار شراكة تساوي فيها المساهمة الوطنية المقيمة نسبة 30 % على الأقل من رأس المال الاجتماعي.

يجب أن يخضع كل مشروع استثمار أجنبي مباشر أو استثمار بالشراكة مع رؤوس أموال أجنبية إلى الدراسة المسبقة من المجلس الوطني للاستثمار المذكور في المادة 18 أدناه.

يتعين على الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو بالشراكة تقديم ميزان فائض بالعملة الصعبة لفائدة الجزائر خلال كل مدة قيام المشروع. ويحدد نص من السلطة النقدية كيفيات تطبيق هذه الفقرة.

توضع، ماعدا في حالة خاصة، التمويلات الضرورية لإنجاز الاستثمارات الأجنبية، المباشرة أو بالشراكة، باللجوء إلى التمويل المحلي، باستثناء تشكيل رأس المال. ويحدد نص تنظيمي، عند الحاجة، كيفيات تطبيق هذه الأحكام".

المادة 59 : تعدل وتتمم أحكام المادتين 7 و 7 مكرر1 من الأمر رقم 01 – 03 المؤرخ في 20 غشت سنة 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، المعدل والمتمم، وتحرران كما يأتي :

" *المادة 7* : مع مراعاة الأحكام الخاصة المطبقة على الاستثمارات التي تمثل أهمية للاقتصاد الوطني، فإن الوكالة تتولى مهمة تفعيل معالجة طلبات المزايا بالنسبة للاستثمارات .

ويمكن الوكالة، مقابل تكاليف دراسة الملفات، تحصيل إتاوة يدفعها المستثمرون. ويحدد مبلغ الإتاوة وكيفيات تحصيلها عن طريق التنظيم."

"*المادة 7 مكرر1* – يجوز حق الطعن للمستثمرين ..... (بدون تغيير حتى) الذي يستفيد منه المستثمر.

ويجب أن يمارس هذا الطعن خلال الخمسة عشر (15) يوما التي تلي تاريخ التبليغ بالقرار محل الاحتجاج. وفي حالة صمت الإدارة أو الهيئة المعنية فإن هذا الأجل لا يمكن أن يقل عن شهرين (2) ابتداء من تاريخ الإخطار.

ويوقف الطعن المذكور في الفقرة أعلاه أثار القرار المطعون فيه. غير أن الإدارة يمكنها اتخاذ تدابير تحفظية.

تفصل اللجنة في الطعن في أجل شهر (1). و يكون لقرارها الحجية أمام الإدارة أو الهيئة المعنية بالطعن".

المادة 60 : تتمم أحكام المادتين 9 مكرر و 9 مكرر1 من الأمر رقم 01 – 03 المؤرخ في 20 غشت سنة 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، المعدل والمتمم، وتحرران كما يأتي :

" *المادة 9* مكرر – يخضع منح مزايا النظام العام لتعهد كتابي من المستفيد بإعطاء الأفضلية للمنتوجات والخدمات ذات مصدر جزائري.

تنحصر الاستفادة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فقط في الاقتناءات ذات مصدر جزائري. غير أنه، يمكن منح هذا الامتياز عندما يتم التأكد من عدم وجود منتوج محلي مماثل .

تحدد نسبة أفضلية المنتوجات والخدمات ذات مصدر جزائري وكيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم".

" *المادة 9* مكرر *1* – لا يمكن أن تستفيد الاستثمارات التي يتجاوز مبلغها 500 مليون دينار أو يساويه من مزايا النظام العام إلا بموجب قرار من المجلس الوطني للاستثمار."

المادة 61 : تعدل أحكام المادة 12 مكرر1 من الأمر رقم 01 – 03 المؤرخ في 20 غشت سنة 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، المعدل والمتمم وتحرر كما يأتي :

" *المادة 12* مكرر *1* – يمكن أن تخص المزايا التي يمكن منحها....(بدون تغيير حتى) يمكن أن يقرر المجلس الوطني للاستثمار منح مزايا إضافية طبقا للتشريع المعمول به.

3 – دون المساس بقواعد المنافسة ، يؤهل المجلس الوطني للاستثمار قانونا للموافقة، لفترة لا تتجاوز خمس (5) سنوات ، على الإعفاءات أوالتخفيضات في الحقوق أو الضرائب أو الرسوم بما فيها الرسم على القيمة المضافة التي تثقل أسعار السلع المنتجة عن طريق الاستثمار الذي يدخل في إطار النشاطات الصناعية الناشئة.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم".

المادة 62 : يتمم الأمر رقم 01 – 03 المؤرخ في 20 غشت سنة 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، المعدل والمتمم بالمواد 4 مكرر 1 و 4 مكرر 2 و 4 مكرر 3 وتحرر كما يأتي :

" *المادة 4* مكرر *1* : يجب على الاستثمارات الأجنبية المنجزة بالشراكة مع المؤسسات العمومية الاقتصادية، أن تستوفي الشروط المنصوص عليها في المادة 4 مكرر أعلاه.

كما تطبق هذه الأحكام في حالة فتح رأسمال المؤسسات العمومية الاقتصادية على المساهمة الأجنبية.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة، عند االحاجة، عن طريق التنظيم."

المادة 4 مكرر *2* : لا يمكن تحقيق الاستثمارات المنجزة من طرف الجزائريين المقيمين بالشراكة مع المؤسسات العمومية الاقتصادية إلا في إطار مساهمة دنيا من هذه المؤسسات، تعادل أو تفوق 34 % من رأس المال الاجتماعي.

كما تطبق هذه الأحكام، في حالة فتح رأسمال المؤسسات العمومية الاقتصادية على مساهمة الجزائري المقيم.

عند انقضاء مدة الخمس (5) سنوات وبعد التحقق الفعلي من استيفاء جميع الالتزامات المكتتبة، يمكن المساهم الجزائري أن يرفع لدى مجلس مساهمات الدولة، طلب إمكانية شراء الأسهم التي تكون في حوزة المؤسسات العمومية الاقتصادية.

وفي حالة مصادقة المجلس، يتم التنازل حسب السعر المتفق عليه مسبقا في ميثاق المساهمين أو حسب السعر الذي يحدده المجلس.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة، عند الاقتضاء، عن طريق التنظيم."

"المادة 4 مكرر 3 – تتمتع الدولة وكذا المؤسسات العمومية الاقتصادية بحق الشفعة على كل التنازلات عن حصص المساهمين الأجانب أو لفائدة المساهمين الأجانب.

ويمارس حق الشفعة طبقا لأحكام قانون التسجيل.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة، عند الحاجة، عن طريق التنظيم".

المادة 63 : تعدل أحكام المادة 2 من الأمر رقم 05 – 05 المؤرخ في 25 يوليو سنة 2005 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005 وتحرر كما يأتي :

" المادة 2 – يؤسس رسم للتوطين البنكي على عمليات استيراد السلع أو الخدمات.

يسدد الرسم بسعر قدره 10.000 دج عند كل طلب فتح ملف التوطين لعملية استيراد المواد أو البضائع.

تحدد تعريفة الرسم بـ 3 % من مبلغ التوطين بالنسبة لاستيراد الخدمات.

تعفى من الرسم، سلع التجهيزات والمواد الأولية غير الموجهة لإعادة بيعها على حالتها بشرط اكتتاب تعهد قبل كل عملية استيراد.

يسدد الرسم لدى قابضي الضرائب ويترتب عليه منح شهادة و تسليم إيصال بذلك.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة، عند الحاجة ، عن طريق التنظيم."

المادة 64 : تعدل أحكام المادة 84 من القانون رقم 06 – 24 المؤرخ في 6 ذي الحجة عام 1427 الموافق 26 ديسمبر سنة 2006 والمتضمن قانون المالية لسنة 2007 وتحرر كما يأتي :

"المادة 84 – يخضع مسبقا تصدير بعض المنتوجات والمواد والبضائع، لا سيما نفايات المعادن الحديدية والجلود والفلين، لدفتر شروط نموذجي.

..... (بدون تغيير) .....

ويوقف تصدير نفايات المعادن غير الحديدية".

المادة 65 : تعدل أحكام المادة 54 من القانون رقم 04 – 21 المؤرخ في 29 ديسمبر سنة 2004 والمتضمن قانون المالية لسنة 2005 وتحرر كما يأتي :

" المادة 54 – زيادة على الامتيازات ..... (بدون تغيير حتى) الرسم العقاري على الملكيات المبنية.

تحدد كيفيات تطبيق .... (الباقي بدون تغيير) .....".

المادة 66 : لا يمكن أن يتم إنجاز عمليات الاستيراد عن طريق الوكالة.

ويشترط لإتمام الإجراءات البنكية المتصلة بنشاط الاستيراد والرقابة على الحدود لمطابقة المنتجات المستوردة حضور صاحب مستخرج السجل التجاري أو مسير الشركة المستوردة.

المادة 67 : يجب إتمام إجراءات التوطين البنكي لعمليات الاستيراد قبل إنجاز هذه العمليات ودفع مقابلها المالي وكذا جمركتها.

المادة 68 : يمكن أن تطبق الإجراءات والشكليات التي يخضع لها المصدرون الجزائريون في الدول الأخرى على المصدرين من هذه البلدان في الجزائر من باب المعاملة بالمثل.

المادة 69 : يتم دفع مقابل الواردات إجباريا فقط بواسطة الائتمان المستندي.

تحدد السلطة النقدية والوزير المكلف بالمالية، عند الحاجة، كيفيات تطبيق أحكام هذه المادة.

المادة 70 : تستفيد شركات مابين البنوك لتسيير الأصول وشركات تحصيل الديون، ابتداء من تاريخ صدور هذا القانون و إلى غاية 31 ديسمبر سنة 2012، من الامتيازات الآتية :

– الإعفاء من حقوق التسجيل بعنوان إنشائها،

– الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري بعنوان الاقتناءات العقارية التي تدخل في إطار إنشائها،

– الإعفاء من الحقوق الجمركية والإعفاء من الرسم على القيمة المضافة،

– الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني خلال مدة ثلاث (3) سنوات ابتداء من تاريخ بداية ممارسة النشاط.

المادة 71 : تتمم أحكام المادة 145 من المرسوم التشريعي رقم 93 – 01 المؤرخ في 19 يناير سنة 1993 والمتضمن قانون المالية لسنة 1993 وتحرر كما يأتي :

" *المادة 145 – 2* مكرر – يتقاضى مستخدمو الخدمة الوطنية الذين لحقت بهم أضرار جسدية خلال عمليات حفظ النظام أو مكافحة الإرهاب أو جراء عمليات إرهابية أو حوادث وقعت في إطار مكافحة الإرهاب، خلال مدة الخدمة الوطنية أو الاستبقاء أو إعادة الاستدعاء معاش تقاعد عسكري من ميزانية الدولة ضمن الشروط المحددة بموجب الأمر رقم 76 – 106 المؤرخ في 9 ديسمبر سنة 1976 والمتضمن قانون المنح العسكرية، المعدل والمتمم.

ويحسب معاش التقاعد على أساس الراتب والرتبة المطابقين اللذين استعملا كأساس لحساب المعاش الشهري.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة، عند الحاجة، عن طريق التنظيم ".

المادة 72 : تعفى من الحقوق والرسوم، التجهيزات المقتناة في السوق المحلية أو المستوردة، الموجهة لنشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والمخصصة للمراكز والمؤسسات وغيرها من هيئات البحث المؤهلة والمعتمدة طبقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 73 : تعدل أحكام المادة 153 من المرسوم التشريعي رقم 93 – 01 المؤرخ في 19 يناير سنة 1993 والمتضمن قانون المالية لسنة 1993، المعدلة والمتممة، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 153* – بالرغم من أن التراخيص ..... (بدون تغيير حتى) تدفع :

أ – بدون أمر بالصرف المسبق، النفقات الآتية :

– المدفوعات الناتجة عن تنفيذ القرارات المتعلقة بالتعويض عن الحبس الاحتياطي والخطأ القضائي، الصادرة طبقا لأحكام المواد 137 مكرر وما يليها و531 مكرر و 531 مكرر1 من الأمر رقم 66 – 155 المؤرخ في 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية، المعدل والمتمم، من طرف لجنة التعويض المنشأة على مستوى المحكمة العليا،

ب – بدون أمر بالصرف المسبق ، النفقات الآتية :

– معاشات .....(بدون تغيير حتى) المصاريف والأموال الخاصة.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم".

المادة 74 : يمكن أن تتعلق المساهمة الوطنية في شركات الاستيراد بمساهمة عمومية.

يمكن أن تنشأ، طبقا للتشريع المعمول به، شركة تسيير المساهمات تكلف باقتناء حصص في إطار الحد الأدنى القانوني للمساهمة العمومية المحتملة في رأسمال شركات التجارة الخارجية.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة، عند الحاجة، عن طريق التنظيم.

المادة 75 : لا يرخص للبنوك بمنح القروض للأفراد إلا في إطار القروض العقارية.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة، عند الحاجة، عن طريق التنظيم.

المادة 76 : يمكن مجلس مساهمات الدولة أن يكلف الصندوق الوطني للاستثمار بما يأتي :

– إنشاء فروع للشركات،

– أخذ حصص في الشركات الموجودة أو المقرر إنشاؤها،

– تمويل مشاريع الاستثمار وتحديد شروط تمويل هذه المشاريع.

المادة 77 : يعفى من كفالة حسن التنفيذ الحرفيون والمؤسسات الصغيرة الخاضعة للقانون الجزائري عندما ينشطون في العمليات العمومية لترميم الممتلكات الثقافية .

المادة 78 : دون المساس بالقوانين والتنظيمات المعمول بها، تؤهل للاستفادة من نظام الأمر رقم 01 –03 المؤرخ في 20 غشت سنة 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، المعدل والمتمم، الاستثمارات التي تنجزها الشركات التي يتعلق نشاطها بالرياضة وكذا الاستثمارات المرتبطة بالنشاطات السياحية والفندقية المصنفة.

المادة 79 : تستفيد الاستثمارات في المشاريع السياحية المنجزة على مستوى ولايات الشمال وولايات الجنوب، على التوالي، من تخفيض نسبته 3 % و4,50 % من معدل الفائدة المطبقة على القروض البنكية.

المادة 80 : تستفيد الأعمال المتعلقة بعصرنة المؤسسات السياحية والفندقية المقرر إنجازها في ولايات الشمال وولايات الجنوب المحققة في إطار "مخطط جودة السياحة"، على التوالي، من تخفيض نسبته 3 % و 4,50 % من معدل الفائدة المطبقة على القروض البنكية.

المادة 81 : بصفة انتقالية وإلى غاية 31 ديسمبر سنة 2014، تستفيد عمليات اقتناء التجهيزات والتأثيثات غير المنتجة محليا حسب المواصفات الفندقية التي تدخل في إطار عمليات العصرنة والتأهيل تطبيقا لمخطط " جودة السياحة الجزائرية" من المعدل المخفض للحقوق الجمركية.

يحدد قرار مشترك بين الوزيرين المكلفين على التوالي بالمالية وبالسياحة قائمة التجهيزات والتأثيثات المنصوص عليها في هذه المادة.

المادة 82 : تستفيد عمليات التنازل عن الأراضي الضرورية لإنجاز مشاريع الاستثمار السياحي، بهدف تحفيز تنمية القطاع السياحي على مستوى ولايات الهضاب العليا و الجنوب، على التوالي، من تخفيض نسبته 50 % و80 %.

الفصل الرابع
الرسوم شبه الجبائية

المادة 83 : تعدل المادة 56 من القانون رقم 04 – 21 المؤرخ في 17 ذي القعدة عام 1425 الموافق 29 ديسمبر سنة 2004 والمتضمن قانون المالية لسنة 2005 وتحرر كما يأتي :

" *المادة 56* – يدفع المركز الوطني للسجل التجاري مساهمة عند إقفال حساب النتائج لنهاية السنة لفائدة الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة وغرف التجارة والصناعة.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة بقرار من وزير التجارة".

المادة 84 : تعدل المادة 52 من القانون رقم 2000 – 06 المؤرخ في 27 رمضان عام 1421 الموافق 23 ديسمبر سنة 2000 والمتضمن قانون المالية لسنة 2001 وتحرر كما يأتي :

" *المادة 52* – يخصص حاصل الرسوم شبه الجبائية المحصلة بعنوان حماية العلامات المسجلة على المستوى الوطني بنسبة 10 % لفائدة المعهد الجزائري للقياسة، عندما يتم اقتطاع هذه الرسوم من طرف المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية ".

المادة 85 : ينشأ رسم نسبته 0,5 % على رقم أعمال متعاملي الهاتف النقال ويدفع لفائدة الصندوق الوطني لتنمية وتطوير الفنون والآداب .

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة بقرار مشترك بين وزير المالية ووزير الثقافة.

الجزء الثاني
الميزانية والعمليات المالية للدولة
الفصل الأول
الميزانية العامة للدولة
القسم الأول
الموارد

المادة 86 : تعدل وتتمم أحكام المادة 53 من القانون رقم 08 – 21 المؤرخ في 2 محرم عام 1430 الموافق 30 ديسمبر سنة 2008 والمتضمن قانون المالية لسنة 2009 وتحرر كما يأتي :

" *المادة 53* – تقدر الإيرادات والحواصل والمداخيل المطبقة على النفقات النهائية للميزانية العامة للدولة لسنة 2009 طبقا للجدول (أ) الملحق بهذا القانون بقيمة ثلاثة آلاف ومائة وثمانية وسبعين مليارا وسبعمائة مليون دينار (3.178.700.000.000 دج)".

القسم الثاني
النفقات

المادة 87 : تعدل وتتمم أحكام المادة 54 من القانون رقم 08 –21 المؤرخ في 2 محرم عام 1430 الموافق 30 ديسمبر سنة 2008 والمتضمن قانون المالية لسنة 2009 وتحرر كما يأتي :

" *المادة 54* – يفتح لسنة 2009 قصد تمويل الأعباء النهائية للميزانية العامة للدولة :

1 / اعتماد مالي مبلغه ألفان وستمائة وواحد وستون مليارا ومائتان وسبعة وخمسون مليونا وستمائة وخمسون ألف دينار (2.661.257.650.000 دج) لتغطية نفقات التسيير، يوزع حسب كل دائرة وزارية طبقا للجدول (ب) الملحق بهذا القانون.

2 / اعتماد مالي مبلغه ألفان وثمانمائة وثلاثة عشر مليارا وثلاثمائة وسبعة عشر مليونا ومائة ألف دينار (2.813.317.100.000 دج) لتغطية نفقات التجهيز ذات الطابع النهائي، يوزع حسب كل قطاع، طبقا للجدول (ج) الملحق بهذا القانون".

المادة 88 : تعدل و تتمم أحكام المادة 55 من القانون رقم 08 – 21 المؤرخ في 2 محرم عام 1430 الموافق30 ديسمبر سنة 2008 والمتضمن قانون المالية لسنة 2009 وتحرر كما يأتي :

" *المادة 55* – يبرمج خلال سنة 2009 سقف رخصة برنامج مبلغه ثلاثة آلاف ومائتان وواحد وثلاثون مليارا ومائة وأربعة وعشرون مليونا ومائة ألف دينار (3.231.124.100.000 دج) يوزع حسب كل قطاع، طبقا للجدول (ج) الملحق بهذا القانون.

ويغطي هذا المبلغ تكلفة إعادة تقييم البرنامج الجاري و تكلفة البرامج الجديدة التي يمكن أن تسجل خلال سنة 2009.

تحدد كيفيات التوزيع، عند الحاجة، عن طريق التنظيم".

الفصل الثاني
ميزانيات مختلفة
القسم الأول
الميزانية الملحقة
(للبيان)
القسم الثاني
ميزانيات أخرى
(للبيان)
الفصل الثالث
الحسابات الخاصة بالخزينة

المادة 89 : تتمم أحكام المادة 28 من الأمر رقم 05 – 05 المؤرخ في 25 يوليو سنة 2005 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005 وتحرر كما يأتي :

" *المادة 28* – يقيد في هذا الحساب :

في باب الإيرادات :

..... (بدون تغيير) .....

في باب النفقات :

– الإعانات ..... (بدون تغيير) .....،

– الإعانات ..... (بدون تغيير) .....،

– الإعانات ..... (بدون تغيير) .....،

– تخفيض ..... (بدون تغيير) .....،

– المصاريف المتصلة ..... (بدون تغيير) .....،

– مصاريف تسيير الوسطاء الماليين. وتحدد تركيبة المصاريف ومبلغ هذه الأجرة عن طريق التنظيم.

يؤهل للاستفادة من دعم الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي :

– الفلاحون..... (بدون تغيير) .....،

– المؤسسات ..... (بدون تغيير) .....،

– المزارع النموذجية.

..... (الباقي بدون تغيير) .....".

المادة 90 : تتمم أحكام المادة 29 من القانون رقم 05 – 05 المؤرخ في 25 يوليو سنة 2005 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 29* – يقيد في هذا الحساب :

في باب الإيرادات :

..... (بدون تغيير) .....

في باب النفقات :

– الإعانات ..... (بدون تغيير) .....،

– الإعانات ..... (بدون تغيير) .....،

– تغطية ..... (بدون تغيير) .....،

– مصاريف تسيير الوسطاء الماليين. وتحدد تركيبة المصاريف ومبلغ هذه الأجرة عن طريق التنظيم.

يؤهل للاستفادة من دعم الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي :

– الفلاحون..... (بدون تغيير) .....،

– المؤسسات ..... (بدون تغيير) .....،

– المزارع النموذجية.

..... (الباقي بدون تغيير) .....".

المادة 91 : تتمم أحكام المادة 8 من الأمر رقم 02 – 01 المؤرخ في 25 فبراير سنة 2002 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2002 وتحرر كما يأتي :

" *المادة 8* – يقيد في هذا الحساب :

في باب الإيرادات :

..... (بدون تغيير) .....،

في باب النفقات :

– الإعانات ..... (بدون تغيير) .....،

– الإعانات ..... (بدون تغيير) .....،

– الإعانات ..... (بدون تغيير) .....،

– الإعانات ..... (بدون تغيير) .....،

– الإعانات ..... (بدون تغيير) .....،

– الإعانات ..... (بدون تغيير) .....،

– الإعانات ..... (بدون تغيير) .....،

– المصاريف المتصلة ..... (بدون تغيير) .....،

– مصاريف تسيير الوسطاء الماليين. وتحدد تركيبة المصاريف ومبلغ هذه الأجرة عن طريق التنظيم.

يؤهل للاستفادة من دعم صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب :

– المربون ..... (بدون تغيير) .....،

– الجماعات ..... (بدون تغيير) .....،

– المؤسسات ..... (بدون تغيير) .....،

– المزارع النموذجية .

..... (الباقي بدون تغيير) .....".

المادة 92 : تتمم أحكام المادة 118 من القانون رقم 02 – 11 المؤرخ في 24 ديسمبر سنة 2002 والمتضمن قانون المالية لسنة 2003 وتحرر كما يأتي :

" *المادة 118* – يقيد في هذا الحساب :

في باب الإيرادات :

.....(بدون تغيير).....

في باب النفقات :

– الإعانات ..... (بدون تغيير) .....،

– الإعانات ..... (بدون تغيير) .....،

– مصاريف الدراسة ..... (بدون تغيير) .....،

– كل النفقات الأخرى ..... (بدون تغيير) .....،

– مصاريف تسيير الوسطاء الماليين. وتحدد تركيبة المصاريف ومبلغ هذه الأجرة عن طريق التنظيم.

..... (الباقي بدون تغيير).....".

المادة 93 : تتمم أحكام المادة 52 من القانون رقم 08–02 المؤرخ في 24 يوليو سنة 2008 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008 وتحرر كما يأتي :

" *المادة 52* – يقيد في هذا الحساب :

في باب الإيرادات :

.....(بدون تغيير).....،

في باب النفقات :

– التغطية الكاملة ..... (بدون تغيير) .....،

– الإعانات ..... (بدون تغيير) .....،

– مصاريف تسيير الوسطاء الماليين. وتحدد تركيبة المصاريف ومبلغ هذه الأجرة عن طريق التنظيم.

يؤهل للاستفادة من دعم الصندوق الخاص بدعم مربي المواشي وصغار المستغلين الفلاحيين،المربون وصغار المستغلين الفلاحيين بصفة فردية أو منظمين في تعاونيات أو تجمعات أو جمعيات.

يتم التكفل بالنفقات المنصوص عليها أعلاه عبر قناة المؤسسات المالية المتخصصة ".

المادة 94 : تلغى المادة 72 من قانون المالية لسنة 2008.

المادة 95 : يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقمه 129-302 وعنوانه " الصندوق الوطني لتحضير وتنظيم مهرجان تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية 2011 ".

يقيد في هذا الحساب :

في باب الإيرادات :

- مخصصات ميزانية الدولة،

- المساهمات المحتملة من الجماعات المحلية،

- مساهمات المنظمات الوطنية،

- الهبات و الوصايا،

- جميع الإيرادات الأخرى المتصلة بتنظيم التظاهرة وسيرها،

- استرداد التسبيقات،

- غيرها.

في باب النفقات :

النفقات المتصلة بتحضير وتنظيم وسير مهرجان" تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية 2011 " المتمثلة في :

- نفقات التسيير،

- مخصصات للمؤسسات تحت الوصاية بمقرر من الوزير المكلف بالثقافة بعنوان النفقات المتصلة بالعمليات المعهودة إليها،

- نفقات الأشغال والتأهيل والترميم وإعادة الاعتبار للمساحات التي من المقرر أن تحتضن المهرجانات الثقافية،

الوزير المكلف بالثقافة هو الآمر بالصرف الرئيسي لهذا الحساب .

المادة 96 : تعدل أحكام المادة 117 من القانون رقم 88 - 33 المؤرخ في 31 ديسمبر سنة 1988 والمتضمن قانون المالية لسنة 1989، المعدلة والمتممة بالمادة 70 من القانون رقم 07-12 المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2007 والمتضمن قانون المالية لسنة 2008 وتحرر كما يأتي :

" *المادة 117* - يفتح في كتابات الخزينة ..... (بدون تغيير) .....

في باب الإيرادات :

- الإعانات المحتملة من للدولة.

- ..... (الباقي بدون تغيير) .....".

المادة 97 : تتمم أحكام المادة 51 من الأمر رقم 08 - 02 المؤرخ في 24 يوليو سنة 2008 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008 وتحرر كما يأتي :

" *المادة 51* - يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقمه 125-302 و عنوانه " الصندوق الخاص بتطوير النقل العمومي".

يقيد في هذا الحساب :

في باب الإيرادات :

- حصة ..... (بدون تغيير) .....

- مساهمة ..... (بدون تغيير) .....

- الهبات..... (بدون تغيير) .....

- الإعانات المحتملة من ميزانية الدولة.

في باب النفقات :

..... (الباقي بدون تغيير) .....".

الفصل الرابع
أحكام مختلفة مطبقة على العمليات المالية للدولة

المادة 98 : تتمم المادة 28 من الأمر رقم 06 - 04 المؤرخ في 15 يوليو سنة 2006 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006 وتحرر كما يأتي :

" *المادة 28* - تتكفل الدولة بخصوم المؤسسات العمومية الاقتصادية المحلة التي لم يتم التنازل على أي أصل من أصولها لفائدة شركات الأجراء .

ويمكن أن تستفيد من هذا التكفل فروع المؤسسات المحلة التي تملك فيها المؤسسات العمومية الاقتصادية كل رأسمالها عندما لا تسمح الوضعية المالية لهذه الفروع أو فروع المؤسسات العمومية الاقتصادية المالكة بتسوية ديونها.

ويترتب على هذا التكفل تحويل أصول المؤسسات العمومية الاقتصادية المحلة وفروع المؤسسات العمومية الاقتصادية المعنية المحلة إلى الدولة.

تقتطع النفقات المرخص بها في هذا الإطار من حساب التخصيص الخاص للخزينة رقم 076 – 302 الذي عنوانه : "حساب تصفية المؤسسات العمومية".

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة، عند الحاجة، بموجب تعليمة من وزير المالية".

المادة 99 : تعدل أحكام المادة 77 من القانون رقم 07 – 12 المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2007 والمتضمن قانون المالية لسنة 2008 وتتمم كما يأتي :

" المادة 77 – يرخص للخزينة بمنح قروض للموظفين لتمكينهم من اقتناء أو بناء أو توسيع السكن.

يتحمل المستفيد من القرض نسبة فائدة قدرها 1 % سنويا.

تحدد كيفيات وشروط منح هذا القرض وكذا المبلغ الأقصى عن طريق التنظيم".

المادة 100 : ينشأ صندوق للاستثمار في كل ولاية يكلف بالمساهمة في رأسمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ينشئها الشباب المقاولون.

ويوزع تخصيص قدره 48 مليار دينار بين هذه الصناديق.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 101 : يرفع تخصيص صندوق الكفالة المشتركة لضمان المخاطر / القروض للشباب المقاولين إلى 40 مليار دينار.

المادة 102 : يحدد تخفيض نسبة فوائد القروض الممنوحة من البنوك إلى الشباب المقاولين، التي يتحملها حساب التخصيص الخاص رقم 087 – 302، على التوالي، بـ 60 % و 80 % و 95 % حسب طبيعة المشروع ومنطقته الجغرافية ومكان تواجده.

المادة 103 : يرفع المستوى الأقصى للضمان المالي الممنوح من صندوق ضمان اعتمادات الاستثمار بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة – شركات ذات أسهم لتغطية القروض المبرمة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعنوان تمويل استثماراتها من 50 مليون دج إلى 250 مليون دج.

المادة 104 : يؤهل صندوق ضمان اعتمادات الاستثمار بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإنشاء هيئات مختصة في تغطية أخطار قروض الاستثمار حسب القطاعات الخاصة (السياحة، الصناعة الفلاحية الغذائية والتكنولوجيات الجديدة.....).

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 105 : تكون حسابات الدولة للسنوات المالية السابقة التي لم تتم تسويتها بموجب القوانين المتضمنة ضبط الميزانية، موضوع كشف إحصائي إجمالي حسب الطبيعة وحسب سنة الميزانية يرسل إلى البرلمان عند التقديم الأول لقانون ضبط الميزانية .

المادة 106 : بغض النظر عن التخفيضات المنصوص عليها بموجب القانون رقم 06 – 21 المؤرخ في 20 ذي القعدة عام 1427 الموافق 11 ديسمبر سنة 2006 والمتعلق بالتدابير التشجيعية لدعم وترقية التشغيل، يستفيد أصحاب العمل في مفهوم المادة 2 من القانون المذكور أعلاه، المستوفون اشتراكاتهم في مجال الضمان الاجتماعي الذين يوظفون، خلال مدة تعادل على الأقل اثني عشر (12) شهرا ، طالبي عمل مسجلين بشكل دوري لدى وكالات التوظيف، من تخفيض في حصة اشتراك أرباب العمل في الضمان الاجتماعي بالنسبة لكل طالب عمل تم توظيفه. ويحدد هذا التخفيض كما يأتي :

– 20 % بالنسبة لأرباب العمل الذين يوظفون طالبي العمل الذين سبق لهم العمل في المنطقة الشمالية من البلاد.

– 28 % بالنسبة لأرباب العمل الذين يوظفون طالبي العمل لأول مرة في المنطقة الشمالية من البلاد،

– 36 % بالنسبة لجميع أنواع التوظيف التي تتم في المناطق الواقعة بالهضاب العليا والجنوب.

يستفيد صاحب العمل من هذا التخفيض طالما ظلت علاقة العمل قائمة، في حدود ثلاث (3) سنوات.

تتكفل ميزانية الدولة بفارق الاشتراك المترتب على التخفيض.

لا يطبق التخفيض المنصوص عليه بموجب هذه المادة في حالة توظيف أجانب لا يقيمون بصفة فعلية واعتيادية ودائمة في مفهوم التشريع المعمول به .

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 107 : تعدل وتتمم المادة 104 من الأمر رقم 03 – 11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض وتحرر كما يأتي :

" *المادة 104* – يمكن أن يمنح بنك أو مؤسسة مالية قروضا في حدود خمسة وعشرين بالمائة (25 %) من أموالها الخاصة الأساسية لمؤسسة يمتلك (أو تمتلك) مساهمة في رأسمالها .

يمنع على البنك أو المؤسسة المالية أن تمنح قروضا لمسيريها و للمساهمين فيها.

المسيرون في مفهوم هذه المادة هم المؤسسون وأعضاء مجلس الإدارة والممثلون والأشخاص المخولة لهم سلطة التوقيع.

وكذلك الأمر بالنسبة لأزواج المسيرين والمساهمين وأقاربهم من الدرجة الأولى" .

المادة 108 : يماثل الضمان الذي يسلمه صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للبنوك و المؤسسات المالية لتغطية قروض الاستثمار التي تمنحها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ضمان الدولة كما هو محدد في المرسوم التنفيذي رقم 02 –373 المؤرخ في 6 رمضان عام 1423 الموافق 11 نوفمبر سنة 2002.

المادة 109 : يرخص للخزينة بتخفيض معدلات فوائد القروض التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية لاقتناء سكن جماعي من قبل المستفيدين الذين لا تتجاوز مداخيلهم مبلغا محددا بالرجوع إلى عدد المرات من الأجر الوطني الأدنى المضمون. ويمكن أن يجمع هذا التخفيض مع الإعانة المباشرة المقدمة.

تحدد مستويات التخفيض والدخل وكذا كيفيات تطبيق أحكام هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 110 : تمنح مساعدة مباشرة لاقتناء سكن جماعي من قبل الأشخاص الذين لا تتجاوز مداخيلهم مبلغا محددا بالرجوع إلى عدد المرات من الأجر الوطني الأدنى المضمون.

كما تمنح هذه المساعدة المباشرة لمقتني سكن في إطار البيع بالإيجار، الذين لا تتجاوز مداخيلهم مبلغا محددا بالرجوع إلى عدد المرات من الأجر الوطني الأدنى المضمون.

ويمكن أن تجمع هذه المساعدة مع تخفيض معدل فائدة القروض الممنوحة.

تحدد مستويات هذه المساعدة المباشرة والدخل وكذا كيفيات تطبيق أحكام هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 111 : تطبيقا لأحكام المادة 7–6 من القانون رقم 99 – 06 المؤرخ في 4 أبريل سنة 1999 الذي يحدد القواعد التي تحكم نشاط وكالة السياحة والأسفار، ينشأ صندوق لإيداع الكفالة المالية المطلوبة من وكالات السياحة والأسفار، والموجهة لتغطية الالتزامات التي تعهدت بها هذه الوكالات.

تحدد كيفيات تنظيم هذا الصندوق وسيره عن طريق التنظيم.

المادّة 112 : ينشر هذا الأمر في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 29 رجب عام 1430 الموافق 22 يوليو سنة 2009.

عبد العزيز بوتفليقة

الملاحـق

الجدول (أ)

الإيرادات النهائية المطبّقة على ميزانية الدولة لسنة 2009

إيرادات الميزانية	المبالغ (بآلاف دج)
1 – الموارد العادية	
1 – 1 – الإيرادات الجبائية :	
001 – 201 – حاصل الضرائب المباشرة.....	336.900.000
002 – 201 – حاصل التسجيل والطابع.....	31.100.000
003 – 201 – حاصل الرسوم المختلفة على الأعمال.....	466.600.000
(منها الرسم على القيمة المضافة على المنتوجات المستوردة).....	254.200.000
004 – 201 – حاصل الضرائب غير المباشرة.....	1.000.000
005 – 201 – حاصل الجمارك.....	179.000.000
المجموع الفرعي (1)	**1.014.600.000**
1 – 2 – الإيرادات العادية :	
006 – 201 – حاصل دخل الأملاك الوطنية.....	15.000.000
007 – 201 – الحواصل المختلفة للميزانية.....	71.600.000
008 – 201 – الإيرادات النظامية.....	—
المجموع الفرعي (2)	**86.600.000**
1 – 3 – الإيرادات الأخرى :	
الإيرادات الأخرى.....	150.500.000
المجموع الفرعي (3)	**150.500.000**
مجموع الموارد العادية	**1.251.700.000**
2 – الجباية البترولية :	
011 – 201 – الجباية البترولية.....	1.927.000.000
المجموع العام للإيرادات	**3.178.700.000**

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2009 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	6.582.456.000
مصالح الوزير الأول	2.559.069.000
الدفاع الوطني	398.822.527.000
الداخلية والجماعات المحلية	374.858.579.000
الشؤون الخارجية	44.720.570.000
العدل	42.291.467.000
المالية	46.319.589.000
الطاقة والمناجم	18.744.254.000
الموارد المائية	7.748.356.000
الصناعة وترقية الاستثمارات	1.569.062.000
التجارة	8.562.274.000
الشؤون الدينية والأوقاف	14.359.100.000
المجاهدين	151.085.449.000
التهيئة العمرانية والبيئة والسياحة	5.697.994.000
النقل	8.215.955.000
التربية الوطنية	378.552.936.000
الفلاحة والتنمية الريفية	210.881.313.000
الأشغال العمومية	5.155.451.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	181.805.829.000
الثقافة	18.875.680.000
الاتصال	8.515.150.000
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية	1.585.673.000
التعليم العالي والبحث العلمي	155.160.798.000
البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	1.953.240.000
العلاقات مع البرلمان	188.069.000
التكوين والتعليم المهنيين	26.366.588.000
السكن والعمران	9.983.593.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	71.010.011.000
التضامن الوطني والأسرة والجالية الوطنية بالخارج	93.218.307.000
الصيد البحري والموارد الصيدية	1.327.486.000
الشباب والرياضة	18.621.872.000
المجموع الفرعي	**2.315.338.697.000**
التكاليف المشتركة	**345.918.953.000**
المجموع العام	**2.661.257.650.000**

الجدول (ج)

توزيع النفقات ذات الطابع النهائي
لسنة 2009 حسب القطاعات

(بآلاف دج)

القطـاعات	رخـص البرامج	اعتمـادات الدفع
الصناعة.....	744.000	1.251.000
الفلاحة والري.....	229.130.000	359.400.000
دعم الخدمات المنتجة.....	22.758.600	38.383.600
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.....	1.093.703.300	728.278.500
التربية والتكوين.....	301.135.000	242.143.000
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....	220.664.000	191.386.000
دعم الحصول على سكن.....	618.425.000	230.477.000
مواضيع مختلفة.....	258.822.300	227.646.300
المخططات البلدية للتنمية.....	95.000.000	95.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	**2.840.382.200**	**2.113.965.400**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاصة وخفض نسب الفوائد).....	–	393.405.000
إعادة رسملة البنوك العمومية.....	–	50.000.000
تخصيص رأس مال الصندوق الوطني للاستثمار.....	–	75.000.000
تخصيص صندوق للاستثمار لصالح الولايات.....	–	48.000.000
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات.....	337.190.000	105.800.000
احتياطي لنفقات غير متوقعة.....	53.551.900	27.146.700
المجموع الفرعي للعمليات برأس المال	**390.741.900**	**699.351.700**
مجموع ميزانية التجهيز	**3.231.124.100**	**2.813.317.100**

الفهرس

الفهرس:

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير.....	I
الإهداء.....	II
خطة الدراسة.....	III
ملخص باللغة العربية.....	IV
ملخص باللغة الفرنسية.....	V
ملخص باللغة الإنجليزية.....	VI
قائمة الجداول.....	VII
قائمة الأشكال.....	VII
قائمة الخرائط.....	VIII
قائمة الملاحق.....	VIII
مقدمة.....	أ-خ
الفصل الأول: أسس العلاقات الجزائرية الفرنسية.....	1- 30
المبحث الأول:الأسس التاريخية والسياسية.....	2- 11
المطلب الأول: الأسس التاريخية.....	2- 5
أولا: احتلال الجزائر: الظروف والأسباب.....	2- 3
ثانيا: اتفاقيات ايفيان.....	3- 4
ثالثا: تداعيات الاستعمار على العلاقات الجزائرية الفرنسية.....	4- 5
المطلب الثاني: الأسس السياسية.....	5- 11
أولا: السياسة الفرنسية في الجزائر.....	6- 7
ثانيا: العلاقات السياسية بعد الإستقلال.....	8- 11
المبحث الثاني: الأسس الإقتصادية.....	12- 19
المطلب الأول: بنية الإقتصاد الجزائري.....	12- 16
أولاَ: تطور الإقتصاد الجزائري.....	12- 13
ثانيا: وضعية القطاعات الإقتصادية في الجزائر.....	13- 16
المطلب الثاني: بنية الإقتصاد الفرنسي.....	17- 19

أولا: تطور الإقتصاد الفرنسي.....	17- 18
ثانيا: وضعية القطاعات الإقتصادية في فرنسا.....	18- 19
المبحث الثالث: الأسس الاجتماعية (الثقافية).....	20- 29
المطلب الأول: الأسس الاجتماعية.....	20- 23
أولا: مسار تنامي تواجد الجالية الجزائرية في فرنسا.....	20- 21
ثانيا: وضعية الجالية الجزائرية في فرنسا	21- 23
المطلب الثاني: الأسس الثقافية.....	24- 28
أولا: اللغة في العلاقات الجزائرية الفرنسية.....	24- 27
ثانيا: الدين في العلاقات الجزائرية الفرنسية.....	27- 28
خلاصة الفصل.....	29-30
الفصل الثاني: العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وفرنسا.....	31- 66
المبحث الأول: العلاقات التجارية بين الجزائر وفرنسا.....	32- 37
المطلب الأول: اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي.....	32- 37
أولا:محتوى الاتفاق.....	32- 35
ثانيا: المبادلات التجارية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي.....	35- 36
ثالثا: تقييم اتفاق الشراكة.....	36- 37
المطلب الثاني: المبادلات التجارية بين الجزائر وفرنسا.....	37- 44
أولا: الميزان التجاري.....	37- 38
ثانيا: الواردات الجزائرية من فرنسا.....	38- 42
أ. قيمة الواردات الجزائرية من فرنسا.....	38-40
ب. نوعية الواردات الجزائرية من فرنسا.....	40- 41
ثالثا: مكانة فرنسا في الصادرات الجزائرية.....	41- 42
رابعا: مكانة الجزائر في التجارة الخارجية الفرنسية.....	42- 44
المبحث الثاني: الاستثمارات الفرنسية المباشرة في الجزائر.....	45- 56
المطلب الأول: واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.....	45- 51
أولا: الإطار القانوني للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....	45- 46
ثانيا: أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر.....	47-56
ثالثا: تحليل الاستثمارات الأجنبية في الجزائر.....	48- 51

المطلب الثاني: واقع الاستثمارات الفرنسية المباشرة في الجزائر.....	56-52
أولا: دوافع فرنسا للإستثمار في الجزائر.....	52
ثانيا: تحليل الاستثمارات الفرنسية في الجزائر.....	56 -52
أ. من حيث القيمة.....	53 -52
ب. من حيث العدد.....	55-54
ج. من حيث القطاعات.....	56-55
المبحث الثالث: دور الطاقة في العلاقات الجزائرية الفرنسية.....	65 -57
المطلب الأول: أهمية الطاقة في تعزيز قدرات الجزائر.....	61 -57
أولا: القدرات الطاقوية للجزائر.....	58 -57
ثانيا: تطور قطاع المحروقات في الجزائر.....	60 -59
ثالثا: الغاز في توجهات السياسة الخارجية للجزائر.....	61 -60
المطلب الثاني: مكانة الطاقة الجزائرية في فرنسا.....	65 -61
أولا: اتفاقيات بين الجزائر وفرنسا حول الطاقة.....	63 -61
ثانيا: القدرات الطاقوية لفرنسا.....	64 -63
ثالثا: مقايضة الغاز الطبيعي بالطاقة النووية.....	66 -64
خلاصة الفصل.....	67
الفصل الثالث: الأفاق المستقبلية للعلاقات الجزائرية الفرنسية.....	91 -68
المبحث الأول: استمرار الوضع القائم.....	74 -70
المطلب الأول: على المستوى السياسي.....	72 -70
أولا: الإرث الاستعماري	71 -70
ثانيا: تعارض المواقف حول قضية الصحراء الغربية.....	72 -71
المطلب الثاني: على المستوى الاقتصادي.....	74 -72
أولا: الاتفاقيات الاقتصادية المبرمة بين الجزائر وفرنسا	73 -72
ثانيا: تبعية فرنسا للمحروقات الجزائرية.....	73
ثالثا: تبعية الجزائر للتكنولوجيا الغربية.....	74
رابعا: الاستثمارات الفرنسية في الجزائر.....	74
المبحث الثاني: تقارب وتوثيق العلاقات الجزائرية الفرنسية.....	81 -75
المطلب الأول: التقارب في الجانب الاقتصادي.....	78 -75

أولا: زيادة الاستثمار في قطاع المحروقات.....	75- 77
ثانيا: مواجهة المنافسة الدولية حول السوق الجزائرية.....	77- 78
المطلب الثاني: التقارب الجزائري الفرنسي في الجانب الأمني.....	78- 81
أولا: مكافحة الإرهاب.....	79- 80
ثانيا: مكافحة الهجرة غير الشرعية.....	80- 81
المبحث الثالث: تباعد في العلاقات الجزائرية الفرنسية.....	81- 89
المطلب الأول: التباعد على المستوى الاقتصادي.....	81- 86
أولا: المنافسة الأمريكية.....	82- 83
ثانيا: المنافسة الصينية.....	84- 86
ثالثا: تراجع الاستثمارات الفرنسية في الجزائر.....	86
المطلب الثاني: التباعد في المجال السياسي والأمني.....	86- 89
أولا: الحرب الليبية وتضارب المصالح.....	87
ثانيا: التدخل العسكري المباشر في المنطقة المغاربية والساحل الإفريقي.....	87- 88
ثالثا: التقارب الجزائري الأمريكي في مجال الأمن.....	88- 90
خلاصة الفصل.....	91
خاتمة.....	93-95
قائمة المراجع.....	97- 106
الملاحق.....	108-134
الفهرس.....	135- 138